



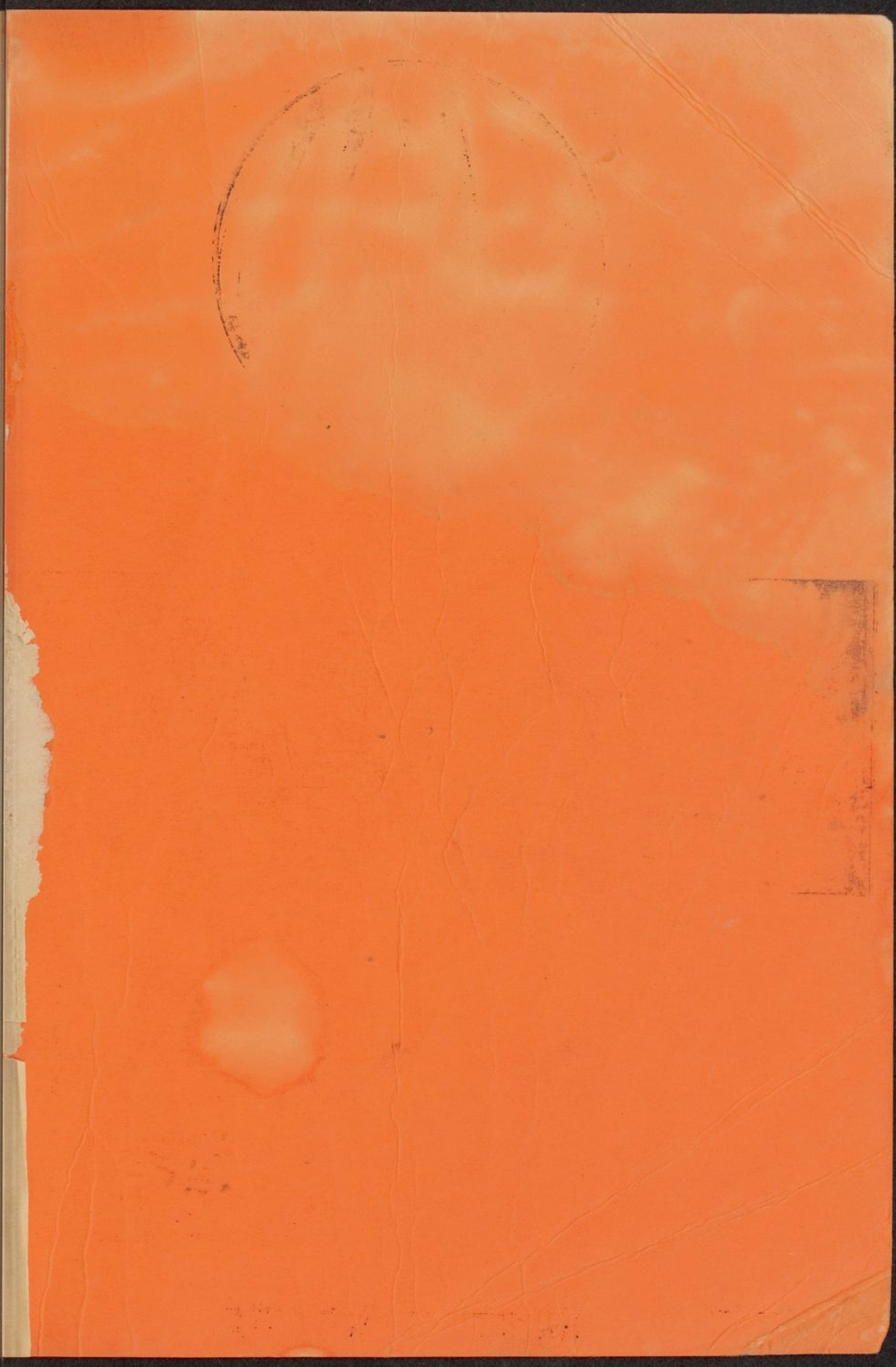
بَيْنَ

وَالْأَمَانَةِ الْعَامَةِ
لِلْمَسْئُورِينَ الدِّينِيَّةِ

مَحْمُودٌ مُحَمَّدٌ طَهْ

إِبْرَاهِيمُ

- بِتَوَلِّ مَخْتَار
- إِبْرَاهِيمُ مَكِّي
- أَسْمَاءُ مَحْمُود
- عِصَامُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
- عَوْضُ الْكَرِيمِ مُوسَى



الاهداء :

الى الشعب السودانى الذى يرشحه جوهرة الزكى الى ريادة
القافلة البشرية ، الضاربة فى التيه ، الريادة الموفية بها الى سبل السلام ..
وقد تصرم الثلث الأخير من ليل الوقت ، وتبلج فجره الصادق ..

أيها الشعب الزكى ..

ليكن دليلك حديث المعصوم لعبد الله بن عمر : « دينك !! دينك !!
يا ابن عمر !! ولا يفرنك ما كان منى لأبويك . خذ ممن استقاموا
ولا تأخذ ممن قالوا . » .. فقد أنى أن تبدد ضلالات أدياء الدين ،
بالتصاقك بالدعوة الحقّة الى الدين ، التى ندعوك اليها ، لتبلغ بها ،
ومن ورائك الانسانية ، كافة ، ما أنت به حقيق ..

بسم الله الرحمن الرحيم

« واذا بدلنا آية مكان آية ، والله اعلم بما ينزل ، قالوا : انما

انت مفتر !! بل اكثرهم لا يعلمون !! * قل نزله روح القدس من

ربك بالحق ، ليثبت الذين آمنوا ، وهدى ، وبشرى للمسلمين .. »

صدق الله العظيم

المقدمة :

هذه مقدمة كتابنا الذي اخترنا له اسم « الميزان بين محمود محمد طه والأمانة العامة للشئون الدينية » هادفين من ورائه الى كشف الاتجاهات الرجعية التي بدأت تسيطر على بعض الأجهزة الرسمية في بلادنا ...

قصة هذا الكتاب :

وقع في أيدينا ، قبل أيام قليلة ، منشور من عدة صفحات ، كتبه السيد احمد البيلى ، مدير مصلحة الدراسات الدينية ، بالأمانة العامة للشئون الدينية ، في شهر يوليو من هذا العام .. ولقد استهدف المنشور ، على حد زعم كاتبه « تقويم وتقييم » الفكرة الجمهورية التي اطلع على تسع وثائق من كتبها .. وبكل الأسف جاء ذلك المنشور خالياً تماماً من الفكرة الجمهورية ، وحاوياً لاتهامات جاهلة ، ومفرضة ، ما كان يمكن أن تقوم عند كاتب الشئون الدينية لو قد اطلع على كتب « الدعوة الاسلامية الجديدة » التي زعم أن منها وثائق بين يديه ، اللهم الا اذا قلنا ان غرضه المبيت للنيل من هذه الدعوة أعماه عن الفهم ، وعن المسؤولية ، ليتمكننا الله منه ، ومن أمانته العامة التي كلفته بمهمة هذا التقرير ..

قال السيد البيلى لندوبنا اليه : ان الأمانة العامة للشئون الدينية هي التي كلفته بكتابة هذا التقرير بناء على طلب السيد رئيس الجمهورية !! ولو جاز هذا القول ، فمن أين للسيد احمد البيلى ، ولأمانته العامة للشئون الدينية ، الحق في توزيع المنشور على نطاق اقاليم السودان ، ما دامت الحكومة لم تصدر رأياً في أمره ، أو تأمر بتوزيعه الى الآن ؟؟

حقيقة الأمر ان هذا المنشور لا يشرف أحداً ، مهما كان حظه من العلم ، أو الدين ، ذلك أنه جاء مفارقاً لهما تمام المفارقة ، كما دلل على أن بعض أجهزةنا الرسمية أصبحت مطيعة لأهواء بعض الطامعين من خفاف الأحلام الذين لا يراعون لهذا الشعب حرمة ، أو كرامة .. فمن أجل احقاق الحق ، ومن أجل حماية هذا الشعب الطيب ، الكريم ، وصوناً لحرمة ، وكرامته ، رأينا اصدار هذا الكتاب ، ليكون نذيراً عريانياً للغافلين ، ودرعاً واقياً يتحصن به الشعب من الجهل ، ويتسامى به للمعرفة والعلم ، فيحمل قضيته بين يديه ..

مالكم كيف تحكمون ؟

نتوجه بهذا السؤال للأمانة العامة للشئون الدينية التي كلفت السيد احمد الببلي بكتابة هذا التقرير المتحامل على « الدعوة الاسلامية الجديدة » ، وهو رجل اشتهر بعداوتيه لهذه الدعوة ، وبتجنيه عليها ، حتى في المناسبات الرسمية ، وفي حضرة الامين العام للشئون الدينية ، وعلى سبيل المثال ما جرى في مدينة عطبرة !!
ففي مساء الجمعة ٧٢/٣/٣١ ، قدم الدكتور عون الشريف ، وزير الشئون الدينية والأوقاف ، يومذاك ، محاضرة بعنوان « أثر الدين في المجتمع » ، وذلك بمركز الشئون الدينية بعطبرة .. وكان الدكتور عون الشريف قد افتتح ، في ذلك اليوم ، مسجد القوات المسلحة ، وصلى صلاة الجمعة به ..

وعقب المحاضرة سأل أحدهم ، وهو من المعروفين بمعارضة « الدعوة الاسلامية الجديدة » ، الدكتور عون الشريف عن رأيه في « الدعوة الاسلامية الجديدة » ، فلم يدل الدكتور عون برأى وأضح فيها ، وانما اتجه حديثه الى التعميم ، فما كان من السيد احمد الببلي ، الذي كان يرافق الدكتور عون ، الا أن تولى الاجابة على السؤال باثارة الشبهات حول « الدعوة الاسلامية الجديدة » ، مخرجاً التخريجات المفلوطة عنها ، ومحاولاً اثارة العواطف الدينية ضدها ، هابطاً الى مستوى المهاترة ، مدعياً - كذباً - أنه طلب مناظرة الاستاذ محمود محمد طه ، وأن الاستاذ محمود قد اعتذر بأن حياته قد تتعرض للخطر !! مختتماً حديثه المثير بقوله : « وانا - احمد الببلي - أرفع رايتي خفاقة لمعارضة هذا الرجل » !! ولم يتجاوب مع حديثه المثير هذا الا الاخوان المسلمون ، والفقهاء وشرذمة ممن جاز عليهم تضليله ، بينما سفهه الجمهور الواعي الذي يعرف صدق « الدعوة الاسلامية الجديدة » ونبيلها ..

هذا طرف مما قاله احمد الببلي بمدينة عطبرة ، وقد وقع هذا تحت سمع ، وبصر الأم بين العام للشئون الدينية ، فكيف جاز ، اذن ، للشئون الدينية أن توظف رجلاً هذا دأبه في عمل يتطلب الموضوعية والحياد ؟؟ الجواب قريب !! وهو أن الشئون الدينية تقصد الى عدم الموضوعية ، والى عدم الحياد ، ذلك أنها تعامل « الدعوة الاسلامية الجديدة » معاملة الضرة ، حيث قامت هي ، وبغير كفاءة ، على الفكر السلفي ، في حين قامت دعوتنا على فكر تقدمي جديد ، وجرىء ، يدعو للبعث الاسلامي ، في وضوح رؤية ، وكفاءة ، وموضوعية .. ثم قام على نهجها مجتمع جديد ، من كل الوجوه ، داخل المجتمع السوداني ، تربى أفرادُه على نهج السنة ، وذلك بسلوك طريق النبي محمد ،

عليه أفضل الصلاة ، وأتم التسليم ، فعفت أخلاقهم ، وطابت سيرتهم ،
حتى اشتهروا بحسن الأحوثة بين الناس .. ثم هم ، مع ذلك ،
دعاة متمرسون يحبون هذا الشعب السوداني ، ويثقون فيه ، ثقة
تامة ، ويسعون بينه سعياً حثيثاً لنشر الوعي الاسلامي في غير تكلف ،
ولا رياء ، وبلسان رطب ، صادق ، مبرأ ، بفضل الله ، من أضرار
الجهالات ، وظلمات النفوس ، وهكذا ، دائماً ، فإن الرائد لا
يكذب أهله ..

رسالة المسجد :

يرى الجمهوريون أن للمسجد رسالة لما يضطلع بها بعد ، وهي
أنه المكان الطبيعي لنشر الفكرة الاسلامية الصحيحة .. كما كان
العهد به أول الأمر ، ولقد ظل المسجد بعيداً عن دوره ورسالته على
طول المدى .. وفي العام الماضي حاول الجمهوريون نفخ الروح في
مواته ، حتى يعود حياً ومعافى ، فقرروا دخول المساجد ، وعلى نطاق
الاقاليم المختلفة ، من أجل تحقيق رسالة المسجد ، في نشر الوعي ،
وتبديد ظلمات التخلف والجهل ، التي خيمت على مجتمعنا السوداني
زمناً طويلاً .. فوجدوا عند شعبنا الكريم استجابة طيبة ، واقبالاً
حاراً ، انبعثت ، على أثرهما ، فيه روح الدين قوية ، وثابة ، مشرقة ،
فعبّر ، بالسن مختلفة ، عن احترامه ، وتقديره ، وأعجابه .. ثم
لم يلبث أن انتشر خبر الحركة بين الناس .. فانزعجت بذلك الشئون
الدينية ، ومن ورائها أئمتها ، ووعاظها ، لهذا الحدث الجلل ، فلجأوا ،
في محاولة يائسة ، الى اثارة المصلين بساقط من القول ، وساقط من
التهريج ، في غير صدق ، وفي غير موضوعية .. فلم يستجيب لهم
الشعب ، كما لم نستجب نحن لاستفزازهم ، فتكبدوا هزائم منكرة الى
أن تداعى بهم الأمر أخيراً الى اصدار المنشورات والتوجيهات
الى الأئمة تمنع حديثنا بدعوتنا داخل المساجد !! وقد تلقف هذه
التوجيهات المغرضون من معارضينا وأخذوا يثيرون بعض البسطاء
بالكذب علينا . عجباً !! فهل رأى الناس هواناً كهذا الهوان ؟؟ لا ضير
ما دام شعبنا العملاق قد كان واقفاً الى جانبنا في كل تلك اللقاءات
الحية العامة . وعليه فقد رأينا ، درءاً للفتنة ، ونزولاً عند وعد الله
لنا بالعودة الى المساجد ، أن ننتظر قريباً منها حتى حين ، وذلك

مصدق قوله تعالى : « ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه ، وسعى في خرابها ؟؟ أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين .. لهم في الدنيا خزي ، ولهم في الآخرة عذاب عظيم » .. فلتعلم ، اذن ، الشئون الدينية ، ومن خلفها وعاضها ، وأئمتها ،

الذين يقبضون مرتباتهم ، عند آخر كل شهر ، لإمامة المصلين ، ولحماية الدين !! أن تلك الجولة ليست الأخيرة ، بيننا وبينهم .. فموعدنا معهم الصبح .. أليس الصبح بقريب ؟؟ وهكذا خلت سنة الأولين ، حيث أن الصراع المحتدم بين الحياة والموت ، المتمثل في الصراع بين الجديد والقديم ، وبين الدين والخرافة ، لا بد أن يبلغ به الكتاب أجله ، وهو أجل قصير ، نكاد نراه ، ونكاد نحده ، من فرط قربه ، ويومها سينتصر الله للحق ، وللدين ، انتصاراً باهراً ، يغنى شعبنا ، والإنسانية من ورائه ، من مغبة التجارب الفاشلة ، فيفتح الطريق لرسالة المسجد ، فتتحرر العقول ، وتتطهر القلوب ، ويدخل الناس ، بفضل الله ، في دين الله أفواجا ..

محكمة الردة :

من الأدلة القاطعة على فساد التقرير الذي رفعه السيد احمد البيلي ، مطالبته بتنفيذ حكم محكمة الردة ، وهو بذلك يكشف قناعه ، ويحدد شخصيته ، ويدلل على مستواه العلمي ، والثقافي .. فليعلم ، اذن ، ولتعلم معه أمانة الشئون الدينية ، أن محكمة الردة ليست محكمة بالمعنى المفهوم عن المحاكم .. وانما هي مؤامرة دبّرت بليل ، ونفذت بمن يسمون « رجال الدين » ، الذين عرفوا دائماً بتنفيذ هوى الحكام ، مهما كان حظ ذلك الهوى من مخالفة الدين ، كل ذلك يهون في سبيل المحافظة على دنياهم .. وكاتب التقرير يعلم أن السبب الحقيقي لمحكمة الردة هو انزعاج السلطة الحاكمة ، يومئذ ، ومن ورائها أدواتها من الطائفية والايخوان المسلمين ، حين نهض الجمهوريون يعملون عملاً واضحاً ، ومشهوداً ، في معارضة ما أسماه « الدستور الاسلامي » ، وما أسماه « الدستور الاسلامي المزيف » ، خوف أن يلتحف قداسة الدين ، فيزهق الحريات ، ويحارب كل تقدم باسم « الدين » ، فيكبل الشعب بقيود الجهالة ، والخرافة ، مما يعطى الطائفية الفرصة الذهبية لبسط سلطانها على الشعب .. ولكن

الله سلم .. ولن يسلم الله هذا الشعب لجلاديه ومضليليه ..
هذه ثقتنا فيه حيث قلنا في كتابنا « زعيم جبهة الميثاق الاسلامى
في ميزان الثقافة الغربية والاسلام » ما نصه : « وقد بدأ يظهر لنا
الخطر الحقيقى الذى تتعرض له هذه البلاد من وضع دستور قاصر
من جميع الوجوه ، يدعى لنفسه شمول ، واحاطة ، وكفاية الدستور
الاسلامى .. وقداسته أيضاً .. ولكن الله لن يخلى بين هذا البلد ،
وبين مضليليه ، فقد عوده الخير دائماً ، وسيصل عادته ان شاء الله .. »
هذا هو سر محكمة الردة مؤيداً بالمستندات الرسمية في مكاتب
الدولة .. فما رأى السيد البيلى ، ومن ورائه الشئون الدينية ؟؟ ..
هذا من ناحية .. ومن ناحية أخرى ، فان محكمة الردة محكمة غير
دستورية ، لا يقرها دستور السودان المؤقت يومذاك ، كما لا يقرها
دستوره القائم الآن ، لأنها تناقض ، وتصادر نصوص حرية الاعتقاد ،
والتعبير ، المكفولة في كليهما .. ثم هى ، بعد ذلك كله ، قبلت
اتهامات من مدعين كاذبين ، ولم ترجع لنصوص الكتب موضوع الدعوة
لتبأشر مسئوليتها في تحرى العدالة ، واحقاق الحق ، ان كان للحق
في عرفها حرمة .. ثم هى قبلت شهادة شاهد قال : « فى رأى كذا
وكذا .. » مما سيرد تفصيله فى مكانه من متن هذا الكتاب ، الذى
نحن بصدد تقديمه للقراء .

.. ثم كلمة أخيرة :

وقبل ان نختم هذه المقدمة ، نحب ان نؤكد للقراء الكرام ان تقرير
السيد احمد البيلى جاء متهافتاً ، فلا قيمة له ولا خطر .. واننا ما
كنا لنحفل به ، على هذا المستوى الذى ترون ، لولا أنه جاء يحمل
اسم مصلحة الدراسات الدينية ، حيث أنه ، بهذه الصفة ،
يمثل أمانة الشئون الدينية ، ويتحدث باسمها ويعبر عن سياستها ..
فعليها تقع تبعته ، ومسئوليته ، وهى مسئولية باهظة ، ولا ريب ..
فنأمل لأمانة الشئون الدينية ان تعى هذا الدرس جيداً ..

وفى الختام .. فما نحن قد وضعنا القضية برمتها بين يدى الشعب
السودانى ليحكم لنفسه بنفسه ، فما ضاع حق لم ينم عنه أهله ..

والآن فالى تقرير السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية بالأمانة
العامة للشئون الدينية والأوقاف ، ونحن انما نزنه بميزان الحق
والعدل ..

بسم الله الرحمن الرحيم

كتب السيد احمد البيلي « مدير مصلحة الدراسات الدينية بالامانة العامة للشئون الدينية والأوقاف » ما زعم انه تقرير حول « الدعوة الاسلامية الجديدة » ، التي يدعو بها الاستاذ محمود محمد طه والايوان الجمهوريون ، أسماه « تقرير مبدئي حول أفكار الاستاذ محمود محمد طه » .. وصدره بما يلي : —

« الموضوع : الاستاذ محمود محمد طه

المطلوب : تقويم وتقييم / أفكاره وآرائه المبثوثة في كتبه ورسائله في ضوء القرآن والسنة والإجماع والتوصية بما ينبغي اتخاذه ..

لقد أصدر الاستاذ محمود محمد طه منذ عدة سنوات كتباً ورسائل متعددة وفي موضوعات مختلفة .. وقد اطلعت قبل كتابة هذا التقرير على الوثائق التسع التالية : —

- ١ — لا اله الا الله
- ٢ — رسالة الصلاة
- ٣ — بيننا وبين محكمة الردة
- ٤ — مهزلة محكمة الردة
- ٥ — الثورة الثقافية
- ٦ — طريق محمد
- ٧ — أسئلة وأجوبة
- ٨ — الرسالة الثانية من الاسلام
- ٩ — تطوير شريعة الأحوال الشخصية

هذا ما صدر به السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية تقريره ، وهو ، كمدير لهذه المصلحة ، انما يمثل ، بهذه الصفة ، رأى «الامانة العامة للشئون الدينية والأوقاف» في (الدعوة الاسلامية الجديدة) والتقرير هو (تقويم وتقييم) — على حد تعبيره — للدعوة الاسلامية الجديدة ، ويتضمن في خاتمته (التوصية بما ينبغي اتخاذه) — على حد تعبيره

ايضاً ... فهو تقرير رسمي . ولهذا الاعتبار يجيء ردنا — نحن الاخوان الجمهوريين — عليه . فلو أن السيد احمد البيلي قد أخرج رأيه حول (الدعوة الاسلامية الجديدة) بصفته الشخصية ، لا الرسمية ، لما تصدينا للرد عليه ، كما لم نقصد للرد على الكتب التي صدرت في معارضة دعوتنا ، اذ تركنا للشعب الحكم على مستوى تلك الكتب ، ونحن على يقين بأن أثرها على قرائها انما هو لمصلحة دعوتنا .

لقاء الأخ عصام عبد الرحمن مندوب الإخوان الجمهوريين بالسيد أحمد البيلي :

نما الى علمنا خبر التقرير ، وحصلنا على صورة خطية منه ،
اذ أن مصلحة الدراسات الدينية لم تعمل على توصيل نسخة مطبوعة
منه لنا ، ذلك مع أن التقرير يتعلق بنا — نحن الإخوان الجمهوريين —
من عدة وجوه ... فهو (تقويم وتقييم) لدعوتنا — على حد تعبير
كاتب التقرير ، وهو قد تضمن في « توصياته » قيام حملة مكثفة من
هذه المصلحة ضد دعوتنا ، وافساح المجال لنا للمناقشة ، ودعوة
الاستاذ محمود محمد طه (الى مناظرة علنية تذاغ وتلفز ...) !!
وقد سعينا الى الحصول على نسخة مطبوعة من التقرير .. وفي هذا
الصدد قام مندوب من الإخوان الجمهوريين (الأخ عصام عبد الرحمن)
بالاتصال بالسيد مدير مصلحة الدراسات الدينية — كاتب التقرير —
وبالسيد مدير مكتب السيد الأمين العام للشئون الدينية والأوقاف ..

ففى يوم الأحد ٢٤/١١/١٩٧٤ قصد مندوبنا — الأخ عصام

عبد الرحمن — الى مصلحة الدراسات الدينية، وذلك لمقابلة السيد
احمد البيلي (كاتب التقرير) ، فلم يجده ، فقابل نائبه ، وموظفاً آخر ،
وعلم أن السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية في اجتماع بمصلحة
الدعوة .. كما علم ، من ذلك الموظف ، أن مساعدى المحافظين للشئون
الدينية يرسلون في طلب نسخ من التقرير ، وأنه يمكن أن يقابل السيد
مدير مصلحة الدراسات الدينية بمصلحة الدعوة ، أو السيد مدير
مكتب الأمين العام للشئون الدينية والأوقاف ، وذلك للحصول على
نسخة من التقرير .. حيث ان التقرير قد طبع بمكتب الأمين العام .
فقصد الأخ عصام الى الأمانة العامة للشئون الدينية والأوقاف ، وعلم
ان السيد مدير مكتب الأمين العام غير موجود ، كما علم أن السيد
احمد البيلي في اجتماع ببعثة الحج ، فكتب اليه خطاباً أدخل اليه في
الاجتماع .. وهذه صورته :-

بسم الله الرحمن الرحيم

الخرطوم في ٢٤/١١/١٩٧٤

السيد/ احمد البيلي .. المحترم

من عند الله تحية مباركة طيبة وبعد منذ يومين وأنا أسعى لمقابلة

سيادتكم ، ولكن انشغالكم بأمر بعثة الحج حال دون ذلك ..
وأحب أن أعرف سيادتكم بأننى جمهورى ، من تلاميذ الاستاذ
محمود محمد طه .. وأنا أود مقابلتكم لأحصل على نسخة من تقريركم
المبدئى عن « تقويم وتقييم آراء الاستاذ محمود محمد طه » الذى
أصدرتموه فى ١٥/٧/١٩٧٤ . وقد حضرت الآن لمصلحة الدعوة لمقابلتكم
بهذا الخصوص ، ولكنى علمت أنكم مجتمعون فى مكتب مدير الدعوة .
ولقد طلب منى السيد السكرتير أن أدخل اليكم طلبى هذا لأرى ان كنت
أستطيع الحصول على نسخة من هذا التقرير ، أو مقابلتكم فى أى
وقت تقترحونه ..

وفى الختام تقبلوا تحياتى مرة أخرى ..

المخلص

عصام عبد الرحمن احمد
صرب ١١٥١ أمدرمان — أو
قسم الرياضيات كلية العلوم
جامعة الخرطوم

ولما اطلع السيد احمد الببلى على هذا الخطاب أوقف الاجتماع ،

وطلب ادخال الأخ عصام عليه .. فدخل ، وعلم منه أنه يمكنه الحصول
على نسخة من التقرير من السيد مدير مكتب الأمين العام ، فقصد
الأخ عصام الى السيد مدير مكتب الأمين العام ، فلم يجده ، وترك
خطابه الى السيد احمد الببلى مع أحد الموظفين بالمكتب ، على اعتبار
أنه طلب رسمى للحصول على نسخة من التقرير . وعلم من ذلك
الموظف أن المكتب أصدر مئات النسخ من التقرير ، وأنه ربما تكون قد
نفدت ، وأن الطلبات للحصول على نسخة التقرير تنهال عليهم ..
ولكنه وعد باحالة طلب الأخ عصام للسيد مدير المكتب ..

وفى يوم الاثنين ٢٥/١١/١٩٧٤ قصد الأخ عصام الى السيد/
عبد الرحيم حماد مدير مكتب الأمين العام للشئون الدينية والأوقاف ،

وأخبره بأمر الطلب الذى قدمه فى اليوم السابق ، فذكر له السيد مدير مكتب الأمين العام أن التقرير ممهور باسم السيد احمد الببلى مدير مصلحة الدراسات الدينية ، وأنهم انما قاموا بطبعه بمكتبهم فقط ، وأنه ليس لديهم أية نسخ من التقرير . فطلب الأخ عصام من السيد مدير مكتب الأمين العام كتابة رد على طلبه فى هذا المعنى ، فلم يستجب ، واعد اليه الطلب ..

وفى يوم الخميس ١٩٧٤/١١/٢٨ قصد الأخ عصام الى مكتب السيد

احمد الببلى ، فدخل عليه ، ووجد معه احد الموظفين .. وعلم من السيد الببلى أنهما يقومان بأمر يتعلق ببعثة الحج ، وأنه مشغول هذه الأيام بهذه البعثة ، ودخل أثناءها أحد الشيوخ المصريين فى زى الأزهرين ، وجلس .. قال الأخ عصام للسيد الببلى : « لقد جئتك بخصوص التقرير الذى أطلتني ، للحصول على نسخة منه ، الى السيد مدير مكتب الأمين العام . وقد اعتذر السيد مدير المكتب بأنه ليست لديهم أية نسخ ، وذكر أنهم أعطوك عدداً منها ، وأنه يمكننى الاتصال بك للحصول على نسخة منك . » فذكر له السيد الببلى أنهم لم يعطوه أكثر من خمس نسخ ، وقد وزعها جميعاً ، كما ذكر له أنه كتب التقرير كموظف ، اذ طلبت منه الأمانة العامة للشئون الدينية كتابة هذا التقرير ، وذلك عندما طلب السيد رئيس الجمهورية الرأى الرسمى للشئون الدينية فى افكار الجمهوريين . فطلب منه الأخ عصام أن يعطيه ولو نسخته الخاصة ليصورها ويرجعها له ، فاعتذر عن ذلك قائلاً بأنه كموظف لا يحق له أن يتصرف فى تقرير رسمى . فذكر له الأخ عصام أننا حصلنا على نسخة خطية من التقرير ولاحظنا فيها بعض الأخطاء الإملائية والنحوية البسيطة .. وذكر له الأخ عصام بعض محتويات تلك النسخة فقاطعه السيد الببلى بقوله : « بالضبط ، هذا ما حواه التقرير » . فقال له الأخ عصام : « نحن لا نشك أن هذا هو تقريركم ، ولكننا كنا نرجو أن نحصل على نسخة موثقة وخالية من تلك الأخطاء البسيطة التى نعتقد أنكم قد لا ترتكبونها . كما نعتقد أيضاً ، أن تقريركم احتوى على اقتراحات محددة كالمناظرة ، ولذلك فقد كان واجبكم أن ترسلوا لنا ، ونحن الطرف المقترح مناظرته ، نسخة منه فور صدوره ، خاصة وان التقرير ليس معروضاً للبيع فى السوق . » فقال السيد الببلى :

« يمكنك أن تطلب نسخة من الدكتور عون ، فلديهم نسخة مصححة » .
وعبر السيد البيلي عن استغرابه لاحجام مكتب السيد الأمين العام عن
اعطائنا نسخة من التقرير . وقال له الأخ عصام : « ان كنت تعتقد أن
لدى مكتب الأمين العام نسخاً فيمكنك أن تطلب لنا نسخة وسوف نعيدها
اليهم » . فقال السيد البيلي انه كموظف قد كتب التقرير كما طلب منه
وان دوره ينتهى هنا .

وسأله الأخ عصام عن الراى الرسمى فى التقرير ، فقال أن شيئاً من
ذلك لم يصلهم ، وقال انه ربما رأى عدم الأخذ بالاقترحات التى تضمنها
التقرير ، أو لأنه رأى أن الاستاذ محمود لا يقتنع بالمناظرات ، إذ جرت
معه العديد منها . ثم قال للأخ عصام : « لعلك تذكر مناظرتى له ؟ وأنا
على استعداد لأن أناظره اذا لم تفعل الجهات الرسمية شيئاً . » فقال
له عصام : « لا أذكر أنك ناظرت الاستاذ محمود ، والذى أعلمه أنك
لم تناظره ، كما أعلم ان المناظرات التى تحدثت عنها لم تتم » . وهنا
ودعه الأخ عصام ، وهم بالخروج ، ولكنه سمع من السيد البيلي هذه
العبارة : « هدى الله الجميع » ، فعاد اليه وقال : « ان الله سيهدى
الجميع اذا كان الجميع صادقين فى طلب الهداية . » وهنا قال السيد
احمد البيلي للأخ عصام : « كمتعلم وتابع للاستاذ محمود .. هل يمكن
أن تكلمنى قليلا عن نقطتى حول أن الاستاذ محمود رسول ؟ » . فقال
له عصام : « أنا على استعداد للحديث معك عن كل ما جاء فى
تقريرك » . فقال السيد البيلي : « حدثنى عن ذلك بسرعة » . فقال
عصام : « لو كنت فعلاً حريصاً على ذلك ، ووقتك ضيق فيمكننى أن
أضرب معك موعداً لناقشك » فقال : « تناقشنى انت ؟ » فقال عصام
أنا أو الأستاذ محمود ، أو أى واحد من الجمهوريين .. وبهذه المناسبة أحب
أن أذكر سيادتكم بأننى كنت من بين خمسة من الاخوان الجمهوريين حضرنا
لزيارتك منذ أكثر من العام ونصف العام للحديث حول الفكرة الجمهورية ،
فاستقبلتنا ، وتركتنا بالمنزل لنكرم فى غيابك ، معتذراً بأنك لديك درس
بجامع فاروق ، وأخذت منا نمره التلفون لتحدد ميعاداً نلتقى فيه
لنتناقش حول الفكرة الجمهورية .. وأحب أن أقول لك اننا ما زلنا
فى انتظار اتصالك التلفونى بنا منذ ذلك الزمن ، فلماذا لم تتصل بنا كما
وعدتنا . ألم يحدث ذلك ؟ » . فأجاب السيد احمد البيلي بالإيجاب .

فقال له الأخ عصام : « اذن لماذا وعدتنا ولم تتصل بنا ؟ » فقال السيد البيلي : « لقد كنتم ضيوفي ، فماذا كنت تتوقع مني أن أفعل ؟ » فقال له عصام : « كوننا ضيوفك لا يعنى أن تجاملنا وتعطينا وعداً ثم تخلفه !! وانت ، كرجل دين ، لا شك تعلم معنى وأهمية وضرورة الوفاء بالوعد . بل ان عامة الناس يقولون ان وعد الحر دين عليه .. فلماذا لم تف بوعدك ؟ » فقال السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية : « لم اتصل بكم تلفونيا لأنى رأيت أن النقاش معكم غير مجد ، خاصة وانى ناقشت أمامكم فلم يقتنع » .. فقال له عصام : « لا أسألك الآن عن جدوى النقاش أو عدم جدواه ، وانما أسألك عن الوفاء بوعدك ، فأننا أعلم أن هناك واحداً من احتمالين : إما أن النقاش معنا مجد ، وإما غير مجد ، فاذا رأيت أن النقاش معنا غير مجد فهذا لا يعفيك من مسئولية وعدك بأن تتصل بنا تلفونيا .. وقد كان يمكنك ، بل كان يجب عليك . أن تتصل بنا لتخبرنا أنك أدركت أن النقاش معنا غير مجد .. ولذلك غابت تتصل بنا لتفى بوعدك ثم تعتذر عن مقابلتنا .. وحتى لو كنا كفاراً فلقد كان ينبغى عليك أن تبرئ ذمتك وتفى بوعدك ، فلماذا لم تتصل بنا تلفونيا كما وعدت ؟ » فقال السيد/مدير مصلحة الدراسات الدينية : « ما بتصل .. مش على كيفى ؟ » ... هنا تركه الأخ عصام ، مودعاً ، فسمع ، وهو يغادر المكتب ، السيد احمد البيلي وهو يقول للرجلين الجالسين معه : « شايفين نوعهم ؟ » ..

هذا ما كان من امر سعيينا للحصول على نسخة مطبوعة من التقرير .. وما جرى بين الأخ عصام عبد الرحمن مندوب الاخوان الجمهوريين والسيد/مدير مصلحة الدراسات الدينية .. ومنه يتبين ما يلى :-

- ١ - أن السيد/مدير مصلحة الدراسات الدينية قد كلف بكتابة تقرير رسمى عن « الدعوة الاسلامية الجديدة » ..
- ٢ - وأن التقرير طبع بمكتب الأمين العام للشئون الدينية والأوقاف ...
- ٣ - وأن مئات من النسخ قد طبعت منه ووزعت ..
- ٤ - وأن الطلبات للحصول على نسخ من التقرير تتوالى ، وخاصة من مساعدى المحافظين للشئون الدينية والأوقاف ...
- ٥ - وأن الاخوان الجمهوريين لم تصلهم نسخة رسمية ، مع أن التقرير

يتعلق بهم من عدة وجوه ..

كما نتبين مما سبق أن الاخوان الجمهوريين كانوا قد ساءوا الى السيد احمد البيلي في داره لادارة الحوار حول (الدعوة الاسلامية الجديدة) ، ولكنه أخلف وعده في الاتصال بهم في هذا الصدد ، حتى كلف بكتابة تقرير حول دعوتهم .. وسنرى ، في هذا الكتاب الذى بين يدي القراء ، مجانبته للأمانة العلمية والموضوعية فيما زعم أنه «تقويم وتقييم» للدعوة الاسلامية الجديدة . ومن عجب أن يرد في « توصية » التقرير ، بالرغم من كل هذا ، ما يلى :-

« أن تقوم حملة مكثفة مركزة على أباطيله في جميع المدن الكبرى وأن يفسح المجال لاتباعه لكي يناقشوا ما يسمعون حتى ينفضوا عنه وهم على يقين من أنهم كانوا ضحية الجهل بحقائق الاسلام » .. ونحن نتساءل : لماذا لم يتصل السيد احمد البيلي بالاخوان الجمهوريين لمناقشتهم ، لا سيما وهم قد فتحو مجال النقاش من جانبهم ، وذلك بدافع مما يراه هو واجباً دينياً عليه في انقاذهم من « الجهل بحقائق الاسلام » — على حد تعبيره ؟ .. لماذا ؟؟ .. الاجابة قريبة : سوء الغرض !!

موضوعات تقريره :

اتخذ السيد احمد البيلي مدير مصلحة الدراسات الدينية ، بالامانة العامة للشئون الدينية والاعواقف ، العناوين التالية لنقاط تقريره ، وهى تنهض دليلاً على أن تقريره جاء متحاملاً ، مجانباً الحيدة والأمانة العلمية : —

- « أولاً — أبرز أخطائه »
- « ثانياً — سبب انحرافه »
- « ثالثاً — موقف المثقفين والعوام منه »
- « رابعاً — موقف العلماء منه »
- « خامساً — موقف الجهات الرسمية قبل ثورة مايو ١٩٦٩ »
- « سادساً — موقف الجهات الرسمية بعد ثورة مايو ١٩٦٩ »
- « سابعاً — رده »

- « ثامناً — الدستور والاديان »
- « تاسعاً — ما ينبغى اتخاذه نحو دعوته »

وتحت عنوان « أولا — أبرز أخطائه » تناول التقرير بعض موضوعات (الدعوة الإسلامية الجديدة) تحت هذه العناوين :—

- ١ — الصلاة . ٢ — الزكاة . ٣ — الأحوال الشخصية .
- ٤ — الحرية الفردية المطلقة . « ٥ — تقسيمه الأمة المحمدية الى أمتين . « ٦ — إباحة المحرمات لبعضهم . « ٧ — زعمه بأنه رسول الرسالة الثانية » .

مقدمة تقريره :

جاء في مقدمة تقريره :—

« أولا — أبرز أخطائه :— تشتمل آراؤه على كثير من الأخطاء ولكن أبرز تلك الآراء الفاسدة التي لا يوافقها عليها علماء الإسلام سلفاً وخلفاً لأنها تصادم النصوص الصريحة في القرآن والسنة الصحيحة كما تخالف إجماع المسلمين ، وهذه هي المصادر الثلاثة التي يحتج بها في ميادين البحوث الإسلامية فيما يتعلق بشئون العقائد والعبادات والمعاملات .. »

وراح التقرير يتناول بعض موضوعات (الدعوة الإسلامية الجديدة) التي سلفت الإشارة إليها . وقبل أن نرد على ما أثاره حول هذه الموضوعات نتعرض لما زعمه من أن آراءنا « تصادم النصوص الصريحة في القرآن والسنة الصحيحة » ..

ومن عجب أن يقول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ، بالأمانة العامة للشئون الدينية والأوقاف ، انه اطلع على تسع من كتبنا قبل كتابة تقريره ، ثم يذهب ليطلق الحكم على آرائنا بأنها « تصادم النصوص الصريحة في القرآن والسنة الصحيحة .. » !! ذلك بأن دعوتنا التي نذيعها بين الناس إنما هي دعوة الى تطوير التشريع ، بالانتقال من نص في القرآن ، الى نص في القرآن .. بل من نص فرعى ، في القرآن ، الى نص أصلى ، فيه . ودعوتنا إنما هي دعوة الى احياء السنة بعد اندثارها ، وإلى تحقيق موعود الله ، وهو موعود غير مكذوب ، وذلك حيث قال ، جل من قائل : « هو الذي أرسل رسوله بالهدى ، ودين الحق ، ليظهره على الدين كله .. وكفى بالله شهيدا » .. اننا لنزعم بأن دعوتنا هي الإسلام ، ولا اسلام الا

اياها ، وأنها الناطقة عن المصحف اليوم . . . واليكم جلية هذا الأمر : —

« الدعوة الإسلامية الجديدة » دعوة الى بعث أصول القرآن :

جاء في كتاب « رسالة الصلاة » — من صفحة ٦٩ الطبعة السادسة ،
صفحة ٢٥ الطبعة الأولى — ما يلي : —

ومن « الأمور التي لا بد من تقريرها لتعين على فهم القرآن هو أن القرآن كله مثنى . . كل آية فيه وكل كلمة بل وكل حرف . . والى ذلك الإشارة بقوله تعالى : « الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها ، مثنى ، تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ، ثم تلين جلودهم ، مثنى ، وقلوبهم الى ذكر الله ، ذلك هدى الله يهدى به من يشاء ، ومن يضلل الله فما له من هاد » ومعنى مثنى أنه في معنيين اثنين معنى بعيد عند الرب ، ومعنى قريب ، تنزل من الرب الى العبد ، وعلى مستوى هذا الفهم للقرآن تحدثنا آنفاً عن آية « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون » فقلنا الا ليكونوا الى عبداً بوسيلة العبادة . . فكأن لكلمة « ليعبدون » معنى بعيداً هو العبودية ، ومعنى قريباً هو العبادة . . هذا ما جاء في كتاب « رسالة الصلاة » .

فالقرآن كله مثنى ، معنى بعيد ، ومعنى قريب ، والمعنى البعيد هو المعنى الباطن ، والمعنى القريب هو المعنى الظاهر . . والمعنى الظاهر هو ما تعطيه اللغة العربية ، وهو التفسير ، والمعنى الباطن هو ما يعطيه التوحيد ، وهو التأويل . والتفسير مشمول في التأويل ، بمعنى أن كل تأويل يجب ألا يتجافى مع ظاهر النص ، وكل ما هناك أن الكلمات تنتقل من كثيف المعانى وغليظها الى لطيف المعانى ودقيقها . وفي مضممار التأويل ، وفي أدنى منازل من التفسير ، تجيء معرفة الحكمة وراء النصوص ، لأن النصوص انما هي وسيلة الى غاية ، وليست هي غاية في ذاتها . ومن معرفة التأويل تجيء معرفة أصول القرآن وفروعه من الآيات المكية والآيات المدنية ، وكيف أن آيات الأصول هي المقصودة بالاصالة ، وآيات الفروع هي المقصودة بالحوالة . . ومعنى هذا أن الناس لما لم يستطيعوا التكليف في مستوى الأصول نزل بهم الى مستوى ما يستطيعون ، فكانت آيات الفروع . وآيات الأصول هي الآيات المكية ، وآيات الفروع هي الآيات المدنية ، وقد اعتبرت آيات الأصول ، يومئذ منسوخة واعتبرت آيات الفروع

صاحبة الوقت ، وما نسخ آيات الأصول ، يومئذ الا ارجاء لها ليوم
يجيء فيه وقتها ، وذلك حين تستعد البشرية لتطبيقها ..
وآيات الأصول قائمة على المسؤولية ، ومن ههنا كانت آيات اسماح ،
ومنها : « وقل الحق من ربكم !! فمن شاء فليؤمن ، ومن شاء
فليكفر ... » وآيات الفروع قائمة على الوصاية ، ومن ههنا كانت
آيات اكراه ، ومنها : « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين لله ..
فان انتهوا فلا عدوان الا على الظالمين » .. فآيات المسؤولية
منسوخة بآيات الوصاية ..

وعلماء المسلمين يعتبرون ان آية الشورى آية ديمقراطية ، وما

هى بذلك ، وانما هى آية حكم الفرد الرشيد الذى جعل وصياً على
القصر ، وأمر بترشيدهم حتى يكونوا أهلاً للديمقراطية بنهوضهم الى
مستوى حسن التصرف فى الحرية الفردية . وآية الشورى تقول : « فبما
رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظاً ، غليظ القلب ، لانفضوا من
حولك .. فاعف عنهم ، واستغفر لهم ، وشاورهم فى الأمر .. فاذا
عزمت فتوكل على الله .. ان الله يحب المتوكلين » .. فآية الشورى
ليست بآية ديمقراطية ، بل انها ناسخة لآيتى الديمقراطية : « فذكر !!
انما انت مذكر * لست عليهم بمسيطر » . وآيتا الديمقراطية
منسوختان على مستويين .. فأما فى مستوى المشركين فمنسوختان
بآية السيف .. وأما فى مستوى المؤمنين فمنسوختان بآية الشورى .
والاشتراكية فى أصول القرآن ، وليست فى فروعه — أى ليست

فى شريعته . فآية الاشتراكية هى « ويسألونك ماذا ينفقون !! قل
العفو !! » وهذه هى آية الزكاة الكبرى ، آية زكاة النبى .. وهى فى
حق الشريعة ، للأمة ، غير ملزمة ، وانما هى منسوخة بالآية
الفرعية ، آية الزكاة الصغرى « خذ من أموالهم صدقة ، تطهرهم ،
وتركيهم بها ، وصل عليهم : ان صلاتك سكن لهم .. والله سميع
عليم » ..

(راجع كتاب « تطوير شريعة الأحوال الشخصية » من صفحة ٣٩
الى صفحة ٤٣ — الطبعة الأولى) ..

فكأن الآيات التى نسخت انما نسخت لحكم الوقت ، فهى مرجأة
الى أن يحين حينها ، فاذا حان حينها ، فقد أصبحت هى صاحبة الوقت ،

ويكون لها الحكم وتصبح بذلك هي الآية المحكمة ، وتصير الآية التي كانت محكمة في القرن السابع منسوخة الآن . هذا هو معنى حكم الوقت .. للقرن السابع آيات الفروع ، وللقرن العشرين آيات الأصول ، وهذه هي المحكمة وراء النسخ ، فليس النسخ ، اذن ، الغاء تاماً وانما هو ارجاء يتحين الحين ، ويتوقت الوقت .. ونحن في تطويرنا هذا انما ننظر الى المحكمة وراء النص .. فاذا خدمت آية الفرع ، التي كانت ناسخة

في القرن السابع لآية الأصل ، غرضها حتى استنفدته ، وأصبحت غير كافية للوقت الجديد — القرن العشرين — فقد حان الحين لنسخها هي ، وبعث آية الأصل ، التي كانت منسوخة في القرن السابع ، لتكون هي صاحبة الحكم في القرن العشرين ، وعليها يقوم التشريع الجديد .. هذا هو معنى تطوير التشريع ... فانما هو انتقال من نص خدم غرضه .. خدمه حتى استنفده ، الى نص كان مدخراً يومئذ الى أن يحين حينه . فالتطوير ، اذن ليس قفزاً عبر الفضاء ، ولا هو قول بالرأى الفج ، وانما هو انتقال من نص الى نص ...

(راجع كتاب « الرسالة الثانية من الاسلام » صفحة ٩ وصفحة ١٠

الطبعة الرابعة) ..

فالدعوة الاسلامية الجديدة انما هي دعوة الى تطوير التشريع ،

وذلك بالانتقال من نص الى نص في القرآن . فأين هذا مما زعمه السيد مدير الدراسات الدينية من أن آراءنا « تصادم النصوص الصريحة في القرآن ... » ؟ ان آراءنا انما هي دعوة الى الانتقال من نص صريح في القرآن الى نص صريح في القرآن . بل هي انتقال من النصوص المقصودة بالحوالة الى النصوص المقصودة بالأصالة ، في القرآن .. هي استلهاهم أكبر لغرض القرآن . فاذا كان عصرنا هو عصر الاشتراكية ، فقد وجب الانتقال من نص الزكاة الصفري (الزكاة ذات المقادير) الى نص الزكاة الكبرى (زكاة النبي) ، في القرآن . واذا كان عصرنا هو عصر الديمقراطية فقد وجب الانتقال من نص الوصاية (آية السيف وآية الشورى) الى نص الديمقراطية ، في القرآن . فأيات الأصول التي ندعو الى الانتقال اليها من آيات الفروع انما هي قمة الدين ، وهي التي بها يتم تحقيق غرض الدين —

وهو كرامة الانسان ..
« الدعوة الإسلامية الجديدة » دعوة الى احياء السنة :

وزعم السيد/مدير مصلحة الدراسات الدينية بأن آراءنا « تصادم
النصوص الصريحة في القرآن والسنة الصحيحة ... » يقتضينا الحديث
عن السنة ... ما هي السنة ؟؟

جاء في صفحة ١٣ من كتاب « الرسالة الثانية من الاسلام » —
الطبعة الرابعة — ما يلي :-

« ان مما ألف الناس ان سنة النبي هي قوله ، واقراره ، وعمله ..
والحق ان هذا خطأ ، فان قول النبي ، واقراره ، ليسا سنة ، وانما
هما شريعة .. وأما عمله في خاصة نفسه فهو سنة .. نعم هناك
من قوله قول يلحق بالسنة ، وذلك هو القول الذي ينم عن حال قلبه
من المعرفة بالله .. اما أقواله التي أراد بها الى تعليم الأمة في أمر
دينها فهي شريعة ، والفرق بين الشريعة ، والسنة ، هو الفرق بين
الرسالة والنبوة ، أو هو الفرق بين مستوى الأمة ، من أعلاها الى
أدناها ، ومستوى النبي .. وذلك فرق شاسع وبعيد ..

السنة هي عمل النبي في خاصة نفسه ، والشريعة هي تنزل النبي ،
من مستوى عمله في خاصة نفسه الى مستوى أمته ، ليعلمهم فيما
يطبقون ، وليكلفهم فيما يستطيعون .. فالسنة هي نبوته ، والشريعة
هي رسالته .. وانما في مضمار رسالته هذه قال : « نحن معاشر
الأنبياء أمرنا أن نخاطب الناس على قدر عقولهم » ..

هذا ما جاء في كتاب « الرسالة الثانية من الاسلام » . والفرق
بين عمل النبي في خاصة نفسه (السنة) وعمل الأمة (الشريعة) قد
جاء مفصلاً في كتاب « تطوير شريعة الأحوال الشخصية » — صفحة ٣٨
وصفحة ٣٩ ، الطبعة الأولى — كما يلي :-

« ولما كان النبي صاحب شريعة فردية ، من حيث انه نبي ، فقد
جاء تكليفه في القمة .. فهو ، وان كانت الصلاة المكتوبة مفروضة
عليه ، وعلى أمته ، فهو يؤديها كما يؤديونها ، من حيث الهيئة ، الا
انه قد كان مخصوصاً بصلاة الليل .. فهي فرض عليه ، حين لم تجيء
في حق أمته الا عن طريق النذب الى التأسي به .. قال تعالى : « يا أيها
المزمل * قم الليل الا قليلاً * نصفه ، أو انقص منه قليلاً

* أو زد عليه .. ورتل القرآن ترتيلاً * انا سنلقى عليك قولاً ثقيلاً * ان ناشئة الليل هي أشد وطأً ، وأقوم قيلاً .. « .. وهو قد كان يؤدي الصيام المكتوب ، من حيث الهيئة ، كما تؤديه أمته .. وكان ، في صيام التطوع ، يواصل الصيام ، بمعنى أنه قد يصوم ، صوماً متصلاً ، ثلاثة أيام ، وليلتين ، من غير أن يفطر أثناءها .. فلما أراد أصحابه أن يقلدوه في ذلك نهاهم ، وأمرهم بالصيام الشرعى المكتوب عليهم .. فلما قالوا : « فانا نراك تواصل يا رسول الله » ، قال : « انى لست كأحدكم .. فانى أبيت عند ربى ، يطعمنى ، ويسقبنى .. » وهو لم يكن ، بالطبع ، ليسقى ، ويطعم ، الشراب ، والطعام ، الماديين ، وانما هو اليقين بالله .. فهو لم يكن ، من حيث اليقين ، كأحدهم .. وكذلك اختلف عنهم .. فأركان الاسلام الخمسة ، عنده ، تختلف عنها ، عندهم ، وان اتفقت في ظاهر الصورة .. وما ذاك الا لمكان معرفته بالله .. »

هذا ما جاء في كتاب (تطوير شريعة الأحوال الشخصية) ، وقد

سلف الحديث عن الفرق بين الزكاة الكبرى .. زكاة النبی (انفاق العفو) ، والزكاة الصغرى .. زكاة الأمة (الزكاة ذات المقادير) .

وجاء تحت عنوان (السنة هي الرسالة الثانية) في كتاب « الرسالة الثانية من الاسلام » — صفحة ٥ الطبعة الرابعة — ما يلى :—

« فالسنة هي شريعة النبي الخاصة به .. هي مخاطبته هو على قدر عقله .. وفرق كبير بين عقله ، وبين عقول عامة الناس .. وهذا نفسه هو الفرق بين السنة والشريعة .. **وما الرسالة الثانية الا بعث هذه السنة لتكون شريعة عامة الناس** ، وانما كان ذلك ممكناً ، بفضل الله ، ثم بفضل تطور المجتمع البشرى خلال ما يقرب من أربعة عشر قرناً من الزمان .. وحين بشر المعصوم ببعث الاسلام انما بشر به في معنى بعث السنة ، وليس في معنى بعث الشريعة .. قال : « بدأ الاسلام غريباً ، وسيعود غريباً كما بدأ .. فطوبى للغرباء !! » قالوا : من الغرباء يا رسول الله ؟ قال : الذين يحيون سنتى بعد اندثارها .. ويجب أن يكونوا ضحاً أنه لا يعنى احياء الشريعة ، وانما يعنى احياء السنة ... والسنة ، كما قلنا ، شريعة ، وزيادة .. السنة طريقة .. والطريقة شريعة مؤكدة .. »

هذا ما جاء تحت عنوان : (السنة هي الرسالة الثانية) ، ونحن نحب أن يواجه السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية هذه العبارة التي وردت ، وورد تفصيلها في النص السابق « وما الرسالة الثانية الا بعث هذه السنة لتكون شريعة عامة للناس » .. هل يقال عن هذه دعوتهم ان دعوتهم « تصادم النصوص الصريحة في القرآن والسنة الصحيحة ..؟! » هذه هي « الدعوة الاسلامية الجديدة » كما جاءت في مؤلفاتها ،

التي زعم السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية أنه اطلع على تسع منها قبل كتابة تقريره . وهي ، كما تزعم ، دعوة الى بعث أصول القرآن ، والى احياء السنة ، لم يسبق لها ضريب . فحكمه بأن آراءنا « تصادم النصوص الصريحة في القرآن والسنة الصحيحة » حكم لا يؤدي اليه الاطلاع الأمين على كتبنا ، بأي حال من الأحوال . ولذلك عمدنا ، في الرد عليه ، الى ايراد النصوص المطولة من هذه الكتب ، حتى تتبين مجانية حكمه للحق . أما قول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية عن آراءنا انها « تخالف اجماع المسلمين .. » ... وانها لا يوافقنا عليها « علماء الاسلام سلفاً وخلفاً » ، فهو قول يقتضينا الحديث عن الاجماع .. أما اجماع السلف فهو ليس حجة على « الدعوة الاسلامية الجديدة » ، وانما حجيته في الشريعة الاسلامية الموروثة التي قامت على فروع القرآن ، وما دعوتنا الا الى تطوير الشريعة الاسلامية الموروثة بالانتقال من فروع القرآن الى أصوله . وبعد ، فان الاجماع قد كان فيما ليس فيه نص ، ودعوتنا انما تقوم على نصوص هي أصول القرآن ، وهي هي السنة النبوية ..

أما اجماع الخلف فهو ليس حجة على « الدعوة الاسلامية الجديدة » ، ومن باب أولى . ولنا رأى في الفقه الاسلامي ورد في كتاب (طريق محمد) ، أغفله السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ، ونورده هنا .. فقد جاء في صفحة ٢٦ من هذا الكتاب (الطبعة السابعة) ما يلي : —

« وأما ما كان من أصحاب الدنيا — أصحاب معاوية — الذين بدأ

عهدهم بانتصار معاوية ، وهزيمة علي ، فانهم أخذوا ينظمون دنياهم وفق الشريعة الاسلامية ، حتى اذا اتسعت ، وزاد اقبالهم عليها ، وتشعبت حاجاتهم فيها ، نشأ الفقه الاسلامي ، وأخذ يستنبط ، ويقيس ، ويجتهد ، حتى أسرف على الناس في أخريات الأيام ، وبعد بهم عن المعين ،

واهتم بالقشور ، وفرط في اللب ، فأصبح صوراً تحكى الدين بلا دين ، وجاء الفقهاء الذين يعيشون للدنيا ويأكلونها باسم الدين « .. هذا ما جاء في كتاب (طريق محمد) عن نشأة الفقه ، واهتمام الفقهاء بالقشور ، وتفريطهم في اللباب ، مما يتبين منه أن الفقه ، وعلى أيدي الخلف من الفقهاء ، بخاصة ، قد بعد حتى عن سمو وسماحة الشريعة الإسلامية الموروثة ، وصار الفقهاء غير صادقين في التزامهم بهذه الشريعة ... وصارت هذه الشريعة على أيديهم مطولات فقهية جامدة ، بعيدة عن واقع الحياة الجديدة .. فهل يعتد باجماع الفقهاء ، وهذا حالهم ؟ أما المسلمون ، عامة ، فقد أدركتهم ، اليوم ، نذارة المعصوم ، اذ قال : « يوشك أن تداعى عليكم الأمم كتداعى الأكلة على القصعة . قالوا : أو من قلة ، نحن ، يومئذ ، يا رسول الله ؟ قال : بل أنتم ، يومئذ ، كثير ، ولكنكم غثاء كغثاء السيل ، لا ييالى الله بكم » !! فإذا كان هذا هو حال المسلمين اليوم ، فإن الإسلام ، حينما يعود اليهم ، فانه لا يعود الا غريباً ، تحقيقاً لبشارة المعصوم ، اذ قال : « بدأ الإسلام غريباً ، وسيعود غريباً كما بدأ ، فطوبى للغرباء !! قالوا : من الغرباء يا رسول الله ؟ قال : الذين يحيون سنتى بعد اندثارها » .. وقال عن الغرباء في رواية أخرى « فئة قليلة مهتدية ، في فئة كثيرة ضالة » .. فهل اجماع المسلمين اليوم ، وهم على ما هم عليه من البعد عن الإسلام ، حجة على دعوة تدعو الى بعث الإسلام بعد طول عهد ، والى احياء السنة بعد اندثار ؟!!

ان دعوتنا غريبة ، ولكن غرابتها مدعاة صحة أكثر مما هي

مدعاة خطأ ... والنبي المعصوم انما بشر ، في عودة الإسلام ، بالغرابية .. وليس معنى هذا ان كل غريب صحيح ، ولكن معناه أن كل دعوة الى الإسلام غريبة يجب أن تحمل الناس على التثبت ، والتبين ، حتى تتضح لهم صحتها من خطئها .

ونحن نعلم ان دعوتنا هذه غريبة حتى على من يعتبرون انفسهم « علماء » ، ذلك بأنهم لا يفرقون بين أصول القرآن وفروعه ، ولا بين السنة والشريعة ، ولا يشعرون بالحاجات والطاقت الجديدة ، في الحياة المعاصرة التى تقتضى تطوير التشريع على هدى أصول القرآن ، والسنة ..

إذا كان المسلمون اليوم ينتظرون عودة الاسلام فلينتظروا الغرابة في هذه العودة ، ذلك بأنهم ألفوا العيش على قشور الاسلام حتى حسبوها لباب الاسلام .. والأمر انما يقتضى تفتح الذهن ، وخلص النية ، لتقبل هذه الغرابة التي تصحب عودة الاسلام .. أما من يدعى العلم بالدين ، ثم يدعى أنه قد استقصاه ، حتى لم يعد يطلب علماً مستأنفاً ، فإنه ليس من علماء الدين ، ذلك بأن العلم بالدين لا يستقصى .. « وفوق كل ذى علم عليم » ..

اننا على اختلاف ما يواجهنا به معارضونا من الوان المعارضة ، لم نظفر ، الى اليوم ، بمن يعارضنا في حقيقته ما ندعو اليه .. وكل معارضينا انما يعارضون ما يتوهمونه عن دعوتنا — مجرد التوهم . ونحن اذ ندعو الناس ، كافة الناس ، الى ان ينظروا في امر دعوتنا نظرا دقيقا ، انما نريد لهم ان يتفقوا معنا على بينة ، او ان يختلفوا معنا على بينة ، فنحن لا نريد الا اجلاء وجه الحق ، لنا أو علينا ، والحق يعلو ولا يعلى عليه ..

أمة المسلمین وأمة المؤمنین :

والآن نتناول ما جاء في تقرير السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ، بالأمانة العامة للشئون الدينية والأوقاف ، تحت عنوانه « تقسيمه الأمة المحمدية الى أمتين » . ونحن ، اذ نقدمه على الموضوعات الأخرى ، انما نبتغي أن يكون مدخلا على فهمها . ونلاحظ أن السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية في طول تقريره ، قد عمد الى أن ينقل النصوص من كتبنا نقلا مخلا بالمعنى ، كما عمد الى التخريج الذي لا تعطيه نصوص كتبنا .. ولذلك فقد اتجهنا الى أن نرد القارئ الى هذه النصوص كلما وجدنا الى ذلك سبيلا .

قال السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية تحت عنوانه « تقسيمه الأمة المحمدية الى أمتين » :

« ومما دار حوله كثيراً وصار سمة من سمات مذهبه أن سلف هذه الأمة المحمدية مؤمنون وليسوا بمسلمين وأن الأمة الإسلامية سوف تأتي عما قريب . انظر في ذلك مثلاً رسالة الصلاة صفحة ٢٤ » ..

هذا ما قاله السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ، وحقيقة ما جاء في رسالة الصلاة (الصفحات ٦٧ — ٦٨ — ٦٩ — الطبعة السادسة ،

الصفحات ٢٣ — ٢٤ — ٢٥ — الطبعة الأولى) هو ما يلي : « ان الحديث هنا يقتضى فهم القرآن فهماً جيداً ، وللاعانة على هذا الفهم لا بد من تقرير أمور أربعة :-

اولها : ان الاسلام بداية ونهاية ، وهو فى البداية اقل من مرتبة الايمان ، ومقتضاه قولك : لا اله الا الله محمد رسول الله ، وعملك بالجوارح فيما امرت بالعمل فيه من عبادات ، ومن معاملات ، وآية الاسلام الذى هو بداية من كتاب الله : « قالت الاعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا !! ولكن قولوا أسلمنا ، ولما يدخل الايمان فى قلوبكم » .

والاسلام الذى هو نهاية ، أعلى من مرتبة الايمان ، ومعناه الاستسلام والانقياد الواعى الراضى بالارادة الالهية ، وآيته من كتاب الله : « ومن احسن ديناً ممن اسلم وجهه لله ، وهو محسن ، واتبع ملة ابراهيم حنيفاً واتخذ الله ابراهيم خليلاً ! » وروح هذه الآية فى عبارة « وهو محسن » لأن العناصر كلها مسلمة وجهها لله ، ولكنها غير واعية والمسلم هو الذى يكون فى تمام استسلامه لله كالعناصر الصماء فى عدم اعتراضه على الله ، ثم هو واع وراض ومختار لهذا الاستسلام ، ومن ههنا قيل ان العبودية ان تكون بين يدي الله كالميت بين يدي الفاسل يقلبه كيف شاء ، من غير اعتراض منه ، ولقد أسلفنا الاشارة الى ذلك ..

وثانيها ان مجتمع البعث الأول اسمه الخاص به « المؤمنون » ، عندما يوضع بازاء المجتمع اليهودى او المجتمع النصرانى ، والقرآن ملئ بذلك .. « ان الذين آمنوا ، والذين هادوا ، والنصارى ، والصابئين ، من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون » وانه لم يأخذ اسم المسلمين الا من المعنى العام .. من الاسلام الذى هو بداية .. ولقد ندب مجتمع المؤمنين ليكونوا مسلمين فلم يطبقوا ، وذلك حيث قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون » ، فنزل الى مستوى ما يطبقون ، وجاء الخطاب « فاتقوا الله ما استطعتم ، واسمعوا ، وأطيعوا ، وانفقوا خيراً لأنفسكم ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون » .. وثالثها أن المجتمع المسلم حقاً لم يدخل فى الوجود بعد ، وسيجىء فى مستقبل الأيام القرية ان شاء الله ، حيث تقوم المدنية الجديدة التى تحدثنا عنها هنا ، وفيها يبلغ سائر الافراد الاسلام ، وهى مرتبة لم تتحقق

في المجتمعات الماضية الا للأنبياء ، وحتى هؤلاء قصر عنها بعضهم كما يحدثنا القرآن : « انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور ، يحكم بها النبيون الذين اسلموا ، للذين هادوا ، والريانيون والأحبار ، بما استحفظوا من كتاب الله ، وكانوا عليه شهداء » ((

((.. اننا سنفهم القرآن فهماً أحسن من ذي قبل اذا عرفنا انه عندما يخاطب المؤمنين انما يخاطب مرحلة معينة من مراحل سير الأمة الحاضرة نحو الأمة الاسلامية المستقبلية ، وهو حين يقول « يأيتها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون » انما يطلب ان يرتقى أفراد المجتمع المؤمن ، من مرحلة الايمان ، الى مرحلة الاسلام ، وهو بذلك يدعو الى التطور المستمر في مراقى الكمال والتجدد ، ولا يقر الناس على الثبات في مرتبة واحدة .)) .. هذا ما جاء في كتاب (رسالة الصلاة) ، ومنها يتضح ان عبارته :

« ومما دار حوله كثيراً وصار سمة من سمات مذهبه ان سلف هذه الأمة مؤمنون وليسوا بمسلمين .. » عبارة تحتاج الى ضبط ، ذلك بأن النبي كان ، بين سلف هذه الأمة المؤمنة ، المسلم الوحيد ... كان مسلماً ، في حين لم يكن أصحابه الا مؤمنين ، ولا يطلق عليهم الاسلام الا في المعنى العام الاولى . وفي حقهم فان الاسم الدقيق انما هو المؤمنون ، وفي حقه فان الاسم الدقيق انما هو المسلمون ، ولم يكن ، يومئذ ، مسلم غيره ... « قل ان صلاتي ، ونسكي ، ومحياي ، ومماتي ، لله رب العالمين * لا شريك له ، وبذلك امرت ، وأنا اول المسلمين »

ولبيان الفرق بين الايمان ، والاسلام الاخير ، نورد ما جاء في صفحة ٨٥ من كتاب (تطوير شريعة الأحوال الشخصية) - الطبعة الاولى - فيما يلي :

((ولقد بينا ان الاسلام قد جاء في مرحلتين لامتين .. مرحلة « الايمان » لأمة المؤمنين .. وهذه تقع في ثلاث مراتب : الاسلام ، والايمان ، والاحسان .. ولقد حواها حديث جبريل المشهور .. ومرحلة « الايقان » لأمة المسلمين ، وهي أمة لم تجيء الى اليوم ، وانما هي مقبلة .. وقد عناها النبي الكريم بحديث الاخوان المشهور .. فانه قد قال : « واشوقاه ، لآخواني الذين لما يأتوا بعد!! قالوا : أو لسنا

أخوانك ، يا رسول الله ؟! قال : بل أنتم أصحابي !! واشوقاه لأخواني الذين لما يأتوا بعد !! قالوا : أو لسنا أخوانك ، يا رسول الله ؟! قال : بل أنتم أصحابي !! واشوقاه لأخواني الذين لما يأتوا بعد !! قالوا : من أخوانك ، يا رسول الله ؟! قال : قوم يجيئون في آخر الزمان ، للتعامل منهم أجر سبعين منكم !! قالوا : منا أم منهم ؟! قال : بل منكم !! قالوا : لماذا ؟! قال لأنكم تجدون على الخير أعوانا ، ولا يجدون على الخير أعوانا !! « وهذا الحديث الشريف مأخوذ من القرآن الكريم .. من قوله تعالى : « هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم ، يتلو عليهم آياته ، ويزكيهم ، ويعلمهم الكتاب ، والحكمة ، وإن كانوا ، من قبل ، لفي ضلال مبين » * وآخرين منهم ، لما يلحقوا بهم .. وهو العزيز الحكيم * ذلك فضل الله ، يؤتيه من يشاء .. والله ذو الفضل العظيم » .. أشار إلى الإخوان ، الذين لما يأتوا بعد ، بقوله : « وآخرين منهم ، لما يلحقوا بهم » .. وجاء بقوله : « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .. والله ذو الفضل العظيم » .. في مقام الرد على التساؤل « لماذا ؟! » الذي ورد الرد عليه في الحديث بقوله : « لأنكم تجدون على الخير أعوانا ، ولا يجدون على الخير أعوانا » ..

أمة المسلمين التي لما تأت بعد يكون دينها ذا سبع مراتب :

ثلاث مراتب « الإيمان » .. وثلاث مراتب « الإيقان » .. ثم تتوج هذه ست المراتب بمرتبة الإسلام .. وهذا هو الإسلام الذي عناه الله ، تبارك ، وتعالى ، حين قال : « ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه .. وهو في الآخرة من الخاسرين » .. ومراتب الإيقان ، التي لم ترد في حديث جبريل ، حواها القرآن .. وهي فوق مراتب الإيمان .. هي مراتب (علم) .. مراتب علم اليقين ، وعلم عين اليقين ، وعلم حق اليقين .. وهذه هي مستوى آيات الأصول .. ((هذا ما جاء في كتاب (تطوير شريعة الأحوال الشخصية) في التفريق

بين أمة المؤمنين وأمة المسلمين ... أما قول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية : « وبمعنى آخر حين يكون الإيمان الحق فهناك الإسلام وحين يكون الإسلام الحق فهناك الإيمان .. » فقد زاده شرحاً قوله : « ومن الأدلة على أن المؤمنين مسلمون ومؤمنون في ذات الوقت .. » فهو يرى أن كل مؤمن مسلم الإسلام الأخير .. ذلك من

غير أن يواجه ما جاء في صفحة ١٦ من كتاب (الرسالة الثانية) من أن « الأمة الأولى مؤمنة ، وليست مسلمة بهذا المعنى النهائي للإسلام » ، حيث جاء :-

((ومرحلة العلم هي مرحلة الأمة المسلمة .. وهي أمة الرسالة الثانية .. وهذه الأمة لم تجيء بعد ، وإنما جاء طلائعها ، فرادى ، على مدى تاريخ المجتمع البشرى الطويل . وأولئك هم الأنبياء ، وفي مقدمتهم سيدهم ، وخاتمهم ، النبي ، الأمي ، محمد بن عبد الله ، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم .. وهو قد بشر مجيء هذه الأمة المسلمة ، كما جاء برسالتها ، مجملة في القرآن ، مفصلة في السنة ، وقد أسلفنا الإشارة إلى معنى السنة .. وحين تجيء هذه الأمة المسلمة فإنها لا تبدأ إلا بما بدأت به الأمة المؤمنة ، وهي مرحلة العقيدة ، ولكنها لا تقف في الدرجة الثالثة من درجات السلم التي وقف جبريل في أسئلته عندها ، وإنما تتعدها في التطور إلى ختام الدرجات ، فتكون بذلك صاحبة عقيدة ، وصاحبة علم ، في آن معاً ، فهي مؤمنة ، ومسلمة ، في حين أن الأمة الأولى مؤمنة ، وليست مسلمة ، بهذا المعنى النهائي للإسلام ..))

هذا ما جاء في صفحة ١٦ من كتاب (الرسالة الثانية من الإسلام) ... كما جاء في صفحة ١٠٨ من نفس الكتاب ، في هذا المعنى ، ما يلي :

((الرسالة الأولى هي التي وقع في حقها التبيين بالتشريع ، وهي رسالة المؤمنين ... والمؤمنون غير المسلمين ، وليس الاختلاف بين المؤمن والمسلم اختلاف نوع ، وإنما هو اختلاف مقدار ، فما كل مؤمن مسلم ولكن كل مسلم مؤمن ..))

هذا والفرق بين الإيمان والإسلام الآخر تعطيه أيضاً قصة سيدنا إبراهيم فيما يحكيه القرآن :-

« واذ قال إبراهيم : ربى أرني كيف تحيي الموتى !! ، قال : أو لم تؤمن ؟ قال : بلى ، ولكن ليطمئن قلبي ... » فهو مؤمن ولكنه يريد طمأنينة القلب .. يريد الايقان .. وقد أعطيه : « وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض ، وليكون من الموقنين » .. فأسلم : « اذ قال له ربه : أسلم ، قال : أسلمت لرب العالمين » ..
فمقالة السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية بأن « المؤمنين

مسلمون « الإسلام الذي » هو الانقياد التام لله تعالى ظاهراً وباطناً «
— على حد تعبيره — إنما ((تصادم النصوص الصريحة في القرآن)) !!
وخلاصة الأمر أن الإنسان يدخل في الإسلام ، أول أمره ، قبل أن
يؤمن بالله ، لأنه لا يعرف عنه ما يكفي ، ولكنه يؤمن بصدق النبي ،
فيصدق ، ويطيعه ، وهذه مرتبة القول باللسان ، والعمل بالجوارح ،
فاذا أحسن الاقتداء في ذلك بالنبي يدخل في قلبه معنى هو الإيمان ،
فيصير مؤمناً بالله .. وتلك مرتبة تصديق بالقلب ، وإقرار باللسان ،
وعمل بالجوارح .. ثم يزيد الإيمان فيصبح علم يقين ، ثم يزيد فيصبح
علم عين يقين ، ثم يزيد فيصبح علم حق يقين ، وعندها
تطمئن النفس إلى الله ، وتسلم له قيادتها ، وتعيش وفق
تدبيره ، وتسير خلف إرادته ، وهي راضية ، قريرة العين ،
لأنها علمت وجودها في الله . وهذا الانقياد القرير العين هو الإسلام
الذي قال تعالى عنه : « ان الدين عند الله الإسلام » .. أين هذا من
قول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية : —

« ومن المجمع عليه أن الإيمان هو إسلام القلب وإن الإسلام هو
إسلام الجوارح ، وبمعنى آخر حين يكون الإيمان الحق فهناك الإسلام .
وحين يكون الإسلام الحق فهناك الإيمان . ولما كان الإسلام وهو
تطبيق الأحكام الشرعية الإسلامية مظهراً قد يكون مظهرياً فقط دون أن
يصحبه إيمان القلب فقد وصف به المشركون من الأعراب الذين خلعوا
على أنفسهم صفة الإيمان وهم ليسوا كذلك .. الآية : « قالت الأعراب
آمنّا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم » ..
أما قول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية : « ومن الأدلة

على أن المؤمنين مسلمون ومؤمنون في ذات الوقت قوله تعالى عن حوارى
عيسى « نحن أنصار الله ، آمنّا بالله ، وأشهد بأننا مسلمون » فهو
قول أغفل فيه السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ما جاء في صفحة
١٤٠ من كتاب (الرسالة الثانية من الإسلام) ، مما يدل على أنه لم
يواجه كثيراً من نصوص كتبنا ، فقد جاء هناك ما يلي : —

« وقال تعالى في ذلك » واذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بى

وبرسولى ، قالوا : آمنا ! وأشهد بأننا مسلمون » فإسلامهم هنا مطابق
للإيمان ، وهو ما وقع به الأذن بالوحي . فإن الله إنما أوحى اليهم
أن يؤمنوا .. فلما آمنوا وقالوا « آمنا » وقع لهم أن هذا الإيمان

اسلام وكذلك قالوا : « وأشهد بأننا مسلمون » والعارف يسمع
اجابة القدس اياهم في فحوى : « قل لم تسلموا ولكن قولوا آمنّا » ..
لم يسلموا الاسلام الاخير .. اعنى درجة البداية منه .. وانما اسلموا
الاسلام الاول . »

وقال السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية (.. وقوله تعالى عن
هذه الأمة المحمدية : « ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة
وبشرى للمسلمين » النحل ٨٩ ، فلو أن المسلمين حقاً لم يظهروا بعد ،
وانما تنهياً الأرض في أيامنا هذه لمجيئهم بظهور الاستاذ محمود وتلاميذه
كما يظنون فان القرآن المنزل على نبينا عليه الصلاة والسلام لم يكن
لهم فيه هدى ورحمة ولا بشرى ، وانما ادخر الله ذلك لأمة المسلمين
التي سوف تأتى بعد أربعة عشر قرناً من نزول القرآن ويبدأ ظهور هذه
الأمة المسلمة في السودان . » هذا ما قاله السيد مدير مصلحة الدراسات
الدينية ، فما رآه فيما جاء في الآية ١٠٢ من نفس سورة النحل « قل
نزله روح القدس من ربك بالحق ، ليثبت الذين آمنوا ، وهدى ،
وبشرى للمسلمين » .. اليس هناك أى فرق بين « الذين آمنوا » ،
و « المسلمين » في هذه الآية ؟ ان مقالة السيد مدير مصلحة الدراسات
الدينية بأن « المؤمنين مسلمون » الاسلام الذى هو « الانقياد التام لله
تعالى ظاهراً وباطناً » — على حد تعبيره — انما « تصادم النصوص
الصريحة في القرآن » ... فهو يتهمنا بما هو متورط فيه ، كما رأينا ..

وهناك من الآيات ما ورد فيها الهدى والبشرى للمؤمنين أيضاً ،
مثل : « قل : من كان عدواً لجبريل ، فإنه نزله على قلبك باذن الله ،
مصدقاً لما بين يديه ، وهدى وبشرى للمؤمنين » .. فان المؤمنين مهديون
ومرحومون ومبشرون في مستواهم من الايمان ، وان المسلمين مهديون
ومرحومون ومبشرون في مستواهم من الاسلام .. أما قول السيد مدير
مصلحة الدراسات الدينية : « والاسلام الكامل هو الانقياد التام لله
تعالى ظاهراً وباطناً وهو الذى يحبه كل محمدى لنفسه » .. فهو قول
يقتضيه ان يفرق بين أمة المؤمنين وأمة المسلمين ، ذلك بأن « الاسلام
الكامل » هو الاسلام الاخير ، ولقد كان النبى مسلماً ذلك الاسلام ،
حينما كانت أمته مؤمنة ... وستكون الأمة المقبلة مسلمة ذلك الاسلام ..
كما سلف القول بذلك . فالمؤمنون في الأمة المؤمنة ليسوا مسلمين الاسلام

الذى هو « الانقياد التام لله تعالى ظاهراً وباطناً ... » .. نرجو أن يعيد السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية النظر فيما ذهب اليه من أن « المؤمنين مسلمون » !

أما قوله عن « الاسلام الكامل » : (وهو الذى سألہ ابراهيم عليه السلام له ولعقبه « ربنا واجعلنا مسلمين لك ، ومن ذريتنا أمة مسلمة لك » .) فقول يحتاج الى ضبط ، فقد جاء فى صفحة ١٤ من كتاب « الرسالة الثانية من الاسلام » ما يلى : (« ربنا واجعلنا مسلمين لك » يعنى الاسلام الأخير ، وقد كانا مسلمين من ذلك الطراز . وأما قوله « ومن ذريتنا أمة مسلمة لك » فانه يعنى ، فى المدى القريب ، أمة مسلمة على مستوى الاسلام الأول ، ثم يتداعى بها الترقى ، والتطور حتى تبلغ ، فى المدى البعيد ، مراقي الاسلام الأخير .) هذا ما جاء فى كتاب (الرسالة الثانية من الاسلام) وهو على قدر كبير من الدقة أغفله السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ليذهب الى ما ذهب اليه من تعميم مغل ..

هذا ما كان من امر التفريق بين « أمة المؤمنين » و « أمة المسلمين » :
فأمة المؤمنين هى أمة الرسالة الأولى التى انما نعيش اليوم فى أخريات أيامها ، وأمة المسلمين هى أمة الرسالة الثانية التى نستقبلها فى مقبل أيامنا .. والنبي انما هو من المسلمين .. هو « أول المسلمين » .. وأمة المسلمين المقبلة هم اخوانه ، وأمة المؤمنين الماضية هم أصحابه .. وقد اشتاق الى اخوانه ، وهو بين أصحابه — كما سلف القول .. لذلك فإن مقالة السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية بأن « المؤمنين مسلمون ومؤمنون فى ذات الوقت » انما تجافى روح القرآن ونصه أشد المجافاة ..

ونعيد هنا للسيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ما ادعى أنه اطلع عليه من كتاب (الرسالة الثانية من الاسلام) — صفحة ١٤ — لعله ان يحدث على ضوءه ، مراجعة لرايه حول « المؤمنين » و « المسلمين » :

((الاسلام فكر يرتقى السالك فيه على درجات سلم سباعى ، أولها الاسلام ، وثانيها الايمان ، وثالثها الاحسان ، ورابعها علم اليقين ، وخامسها علم عين اليقين ، وسادسها علم حق اليقين ، وسابعها الاسلام من جديد .. ولكنه فى هذه الدرجة يختلف عنه فى الدرجة الأولية ، اختلاف مقدار ، فهو فى الدرجة الأولية انقياد الظاهر فقط ، وهو فى الدرجة

النهائية انقياد الظاهر والباطن معاً .. وهو في الدرجة الاولى قول باللسان ، وعمل بالجوارح ، ولكنه في الدرجة النهائية انقياد ، واستسلام ، ورضا بالله في السر والعلانية .. وهو في الدرجة الاولى دون الايمان ، ولكنه في الدرجة النهائية أكبر من الايمان .. وهذا ما لا يقوى العلماء

الذين نعرفهم على تمييزه ..))

هذا ما جاء في كتاب (الرسالة الثانية من الاسلام) ... وهو يدل

على أن السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ، بالأمانة العامة للشئون الدينية ، قد أغفل نصوص كتبنا ، فلم يواجهها ، ثم راح يطلق الأحكام على دعوتنا .. بغرض مبيت ، وفي خصومة جائرة ...

الصلاة :

قال السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية في تقريره :
« يجمع علماء المذاهب الاسلامية الثمانية المالكية/الحنفية/الشافعية/الحنابلة/الشيعة/الزيدية/الأباضية/الظاهرية ومن قبلهم الصحابة والتابعون وتابعو التابعين يجمعون على أن الصلاة ذات التكبير والتسليم والتي فرضها الله على المسلم خمس مرات في اليوم ، اتفقوا على انها واجبة على كل مكلف ولا تسقط بحال من الأحوال ودليلهم نصوص القرآن ونصوص السنة وفعل الخلفاء الراشدين واجماع علماء الاسلام في كل العصور . فمن النصوص القرآنية قوله تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلمكم ترحمون » النور ٥٦ . والخطاب في هذه الآية وأمثالها لجميع أتباع محمد (ص) وفي كل العصور . ومن نصوص السنة مداومته صلى الله عليه وسلم على الصلوات الخمس من يوم فرضت وحتى لحق بالرقيق الأعلى وكذلك داوم عليها خلفاؤه الراشدون والمهديون وغيرهم من أهل القرون الثلاثة الأولى المشهود لهم بالخيرية وأهل القرون التي تلتهم الى يومنا هذا . ومن النصوص النبوية قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » وفي جميع النصوص الواردة في القرآن والسنة لا يوجد نص واحد يدل على أن هناك صلاة خاصة ببعض الأفراد وتسمى صلاة الأصالة كما يزعم محمود محمد طه بغير برهان من الكتاب والسنة » ..

هذا ما قاله مدير مصلحة الدراسات الدينية .. أما قوله (.. يجمعون على أن الصلاة ذات التكبير والتسليم والتي فرضها

الله على المسلم خمس مرات في اليوم ، اتفقوا على انها واجبة على كل مكلف ولا تسقط بحال من الاحوال ، ودليلهم نصوص القرآن ونصوص السنة وفعل الخلفاء الراشدين واجماع علماء الاسلام في كل العصور (فهو قول في غير محله ، ذلك بأننا لم نقل ان « الصلاة ذات التكبير والتسليم » غير واجبة ، حتى يضطر لأن يقول : « اتفقوا على انها واجبة على كل مكلف » ... كما اننا لم نقل ان الصلاة تسقط حتى يضطر لأن يورد الدلائل من « نصوص القرآن ونصوص السنة وفعل الخلفاء الراشدين واجماع علماء المسلمين » على وجوب الصلاة « على كل مكلف » — ان كنا قد قلنا ذلك فليأتنا بشهيد من كتبنا .. ان ما قلناه هو ان صلاة التقليد تفضى بالمقلد ، المجود للتقليد ، الى صلاة الأصالة ، فهو لا تسقط عنه الصلاة ، وانما يسقط عنه التقليد . اننا ، نحن الاخوان الجمهوريين ، الدعاة الحقيقيون للصلاة ، ونحن نعرف لها من القدر ما لا يعرفه لها أحد من الناس ، سواءنا ، اليوم . فقد جاء في مقدمة الطبعة الرابعة لكتاب (رسالة الصلاة) — صفحة ٨ الطبعة السادسة — مايلي :
 ((وليس في عمل الانسان ما هو أهم ، ولا أكمل ، ولا ما هو أعود بالخير ، والنفع ، عليه ، ولا على الانسانية ، من الصلاة ..

والله تبارك وتعالى يقول : « من كان يريد العزة فلله العزة جميعاً ، اليه يصعد الكلم الطيب ، والعمل الصالح يرفعه .. » فالكلم الطيب ، هو التوحيد .. هو « لا اله الا الله » .. والعمل الصالح ، على رأسه الصلاة ، والأعمال الصالحة الأخرى تتبع .. وهي انما يكون صلاحها بصلاح الصلاة .. **والصلاة فريضة ليس في الدين ما هو أوكد منها** ... فاذا كانت الشهادتان في الدين أول الكلام ، فان الصلاة فيه أول العمل .. وهي علم ، وعمل بمقتضى العلم ، وهذا ، في حد ذاته ، يجعلها شديدة الأثر في توحيد البنية البشرية ... **وحكمة مشروعيتها ترجع الى هذا النفع الجليل** .. والصلاة ، من ثم ، ليست عمل الشيوخ ، أو عمل السذج ، والبسطاء ، غير المثقفين ، كما يخيل للشباب ، في وقتنا الحاضر ، وانما هي عمل الأذكاء ، والمثقفين ، في المكان الأول .. «

هذا ما جاء في مقدمة الطبعة الرابعة لكتاب (رسالة الصلاة) ، وكتاب (رسالة الصلاة) من الكتب التي ذكر السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية أنه اطلع عليها قبل كتابة تقريره . وهذا الكتاب انما هو ، كله ، دعوة الى الصلاة ، وكله تبشير بفضائلها ، وهو قد قدر

الصلاة حق قدرها ، وبوأها مكان أهم الأعمال وأكملها ، وأعودها بالخير والنفع على الإنسان ، وعلى الإنسانية ... فهل يجوز لمن اطلع على هذا الكتاب أن يذكرنا بأن الصلاة « واجبة على كل مكلف » !!؟

الصلاة .. جاء في صفحة ٦١ من الكتاب (صفحة ١٥ الطبعة الأولى) :—
« فإذا كان القرآن وسيلة الفرد ، وهو بلا ريب كذلك ، فقد أصبح جميع التشريع وسيلته كذلك ، ومن باب أولى ... وأعظم تشريع طوع لانجاب الفرد الحر حرية فردية مطلقة تشريع الصلاة »
وجاء في صفحة ٦٣ من الكتاب (صفحة ١٨ الطبعة الأولى) ،

« فإذا أحسن العبد التوسل بوسيلة الصلاة أعانته على الدخول في مقام الرضا بالله ، فإذا أحسن السلوك في مراقبه بالمزيد من اتقان الصلاة دخل في درجات العبودية . ولقوام العبودية بداية ، وهو مقام النفس الراضية وليست نه نهاية ، لأنه في ذلك كالربوبية لا يتناهى .. والعبودية هي التكليف الأصلي ، والعبادة هي التكليف الفرعى .. وبعبارة أدق .. العبادة هي الوسيلة ، والعبودية هي غاية العبادة .. » وجاء في صفحة ٦٧ من الكتاب (ص ٢٣ الطبعة الأولى) :

« ان العبودية هي الحرية .. لأنها حرية من الخوف . ووسيلة

العبودية العبادة ، وفي قمة العبادة الصلاة . » ..
هذا طرف مما جاء في كتاب (رسالة الصلاة) عن قيمة الصلاة ،

وغاية الصلاة .. وهو ما أغفله السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية اغفالا تاماً ، ليقول « .. وفي جميع النصوص الواردة في القرآن والسنة لا يوجد نص واحد يدل على أن هناك صلاة خاصة ببعض الأفراد تسمى صلاة الاصاله كما يزعم محمود محمد طه بغير برهان من الكتاب والسنة » .. والسيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ليس بدعاً فيما ذهب اليه ، فقد ذهب المدعى الأول أمام محكمة الردة — أو ، بالأحرى ، مهزلة محكمة الردة — نفس المذهب ، ولقد ورد في كتاب « بيننا وبين محكمة الردة » رد الاستاذ محمود محمد طه على المدعى الأول في تلك المحكمة ... ولست أدري كيف يكون السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية قد اطلع على هذا الكتاب ، قبل كتابة تقريره ، ثم

يورد نفس الادعاء في التقرير !!
جاء في كتاب (بيننا وبين محكمة الردة) — صفحة ٨ الطبعة الثانية
ما يلي :

((وقال المدعى الأول أمام المحكمة في حقنا : « وفات عليه كذلك ان
الاسلام لا يعترف الا بصلاة واحدة هي التي تلقاها المسلمون عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم » والمدعى يجزم بهذا القول ولا يتعرض ،
بأدنى اعتبار ، للحديث المدعم بالآيات الكريمة الواردة في صفحة ١٥ من
كتابنا (رسالة الصلاة) تحت عنوان « الصلاة وسيلة » حيث جاء ..
« والصلاة التي هي وسيلة ، الصلاة الشرعية المألوفة في الحركات
المعروفة ، والأوقات ، وهي وسيلة الى المقام الذي
يكون فيه الفرد في صلة تامة ، وجمعية شاملة بربه ، والقرآن في هذا
الباب لا يحوجنا الى طويل تفكير ، فهو حاسم وقاطع .. فاسمعه
يقول : « وأقم الصلاة ، ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ، ولذكر
الله أكبر ، والله يعلم ما تصنعون » واسمعه يقول أيضاً : « وأقم
الصلاة لذكرى » وذكر الله في هذه الآية ، وفي سابقتها الحضور مع
الله بلا غفلة ، ووسيلته الصلاة « هذا ما ورد في كتاب (رسالة
الصلاة) .. والآن فما رأى المدعى ، وما رأى المحكمة اذا قيل لهما
أن ذكر الله الوارد في هذه الآية ، وفي سابقتها هو الصلاة التي
(يعترف) بها الاسلام اعترافاً بواها مكان الغاية من صلاته الشرعية ..
وهي الصلاة التي عبر عنها النبي بقوله : « الصلاة صلة بين العبد
وربه » في حين انه عبر عن الصلاة الشرعية بقوله « الصلاة معراج
العبد الى ربه » ؟؟))

هذا ما جاء في كتاب (بيننا وبين محكمة الردة) ، وهو يواجه
المدعى الأول في تلك المحكمة ، كما يواجه السيد مدير مصلحة
الدراسات الدينية ، من بعده ، بهذا السؤال :
(.. والآن فما رأى المدعى ، وما رأى المحكمة ، اذا قيل لهما أن
ذكر الله الوارد في هذه الآية ، وفي سابقتها ، هو الصلاة التي يعترف
بها الاسلام اعترافاً بواها مكان الغاية من صلاته الشرعية ... وهي
الصلاة التي عبر عنها النبي بقوله : « الصلاة صلة بين العبد وربّه » ،
في حين أنه عبر عن الصلاة الشرعية بقوله « الصلاة معراج العبد
الى ربه » ؟؟)

والسيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ، بدلا من أن يواجه هذا

السؤال ، ذهب ليعلمنا بأن « الصلاة ذات التكبير والتسليم والتي فرضها الله على المسلم خمس مرات في اليوم » .. « واجبة على كل مكلف » !! ان ما يعرض له السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية لأمر غريب عليه ، كل الغرابة .. ولكنه انما هو أصل أصول الدين ... وسنده من القرآن والسنة جد عتيق .. غير أن السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ، لم يواجهه بما ينبغى له من الورع ، واصطناع الإناة ، والاستقصاء الأمين ... وانما ذهب ليحكم على مكنون العلم بانكار لا مسوغ له .. والمعصوم يقول : « ان من العلم كهيئة المكنون ، لا يعلمه الا أهل العلم بالله ... فاذا تحدثوا به لا ينكره الا أهل الغرة بالله !! »

ويذهب السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية مذهباً آخر فيقول : (ومن عجيب أمره أنه يسجل الحق تارة على نفسه ولا يتبعه ، فقد تعرض للآية : « وحافظوا على الصلوات ، والصلاة الوسطى ، وقوموا لله قانتين » البقرة (٢٣٨) فقد قال هنا : يعنى حافظوا على الصلوات الخمس المكتوبة بتمام آدائها لمواقيتها وكمال أركانها (رسالة الصلاة ٥٤) وأنه يستثنى نفسه من هذا النص وأشباهه باعتبار أن هذا النص كما يقول لأمة المؤمنين ، وهى الأمة التى نعيش فى أخريات أيامها الآن ١٩٦٦م « رسالة الصلاة ٤٣ » ..)

هذا ما قاله السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ... وهو ، كما ترون ، قول يدخله فى تناقض .. فان من يقول « حافظوا على الصلوات الخمس المكتوبة بتمام آدائها لمواقيتها وكمال أركانها ... » لا يحتاج الى أن يذكره أحد بأن الصلاة المكتوبة واجبة على كل مكلف — كما فعل السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية !! أما قوله « .. ولكنه يستثنى نفسه من هذا النص العام وأشباهه باعتبار أن هذا النص كما يقول لأمة المؤمنين وهى الأمة التى نعيش فى أخريات أيامها الآن ١٩٦٦م (رسالة الصلاة — صفحة ٤٣) » فهو قول أراد به أن يوحى بأننا نقول بسقوط الصلاة فى حق أمة المسلمين المقبلة . فإليك ما جاء فى كتاب (رسالة الصلاة) — صفحة ٨٤ الطبعة السادسة ، صفحة ٤٦ ، ٤٧ الطبعة الأولى — وذلك تحت عنوان (الصلاة بين المؤمن والمسلم) .. (ويصبح شأن الآية « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً

موقوتاً « مع المسلم ، الذى يمر بمرحلة الايمان ، الذى هو مرتبة الأمة الاولى ، أن الصلاة الشرعية ، فى حقه ، فرض له أوقات يؤدى فيها ، فإذا ارتقى : بحسن ادائها بتجويده تقليد المعصوم ، حتى ارتقى فى مراقى الايقان ، التى ذكرناها ، حتى بلغ حق اليقين ، وسكن قلبه ، واطمأنت نفسه ، فأسلمت ، طالعها المعنى البعيد لكلمة « موقوتاً » فى الآية : « أن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » وذلك المعنى ، فى حقه هو ، أن الصلاة الشرعية فرض ، له وقت ينتهى فيه ، وذلك حين يرتفع السالك الى مرتبة الأصالة ، ويخاطب بالاستقلال عن التقليد ويتهياً ليأخذ صلاته الفردية ، من ربه بلا واسطة ، تأسيساً بالمعصوم .. فهو ، حينئذ ، لا تسقط عنه الصلاة ، وإنما يسقط عنه التقليد ، ويرفع من بينه وبين ربه ، بفضل الله ، ثم بفضل كمال التبليغ المحمدى ، الحجاب الأعظم .. الحجاب النبوى .

ان الاسلام ، فى حقيقته ، ليس ديناً بالمعنى المألوف فى الأديان ، وإنما مرحلة العقيدة فيه مرحلة انتقال الى المرحلة العلمية منه .. مرحلة الشريعة فيه مرحلة انتقال الى مرتبة الحقيقة .. حيث يرتفع الافراد ، من الشريعة الجماعية ، الى الشرائع الفردية ، التى هى طرف من حقيقة كل صاحب حقيقة ، وتكون الشريعة الجماعية محفوظة ومرعية لمصلحة انسلوك والتربية والتنظيم للقاعدة البشرية ، التى تستجد كل يوم ، وتجاهد بالتجارب كل حين لترقى المراقى .))

ونحب أن يلاحظ القارئ ، فى النص السابق عبارة « فهو ، حينئذ ، لا تسقط عنه الصلاة ، وإنما يسقط عنه التقليد » ، وعبرة « وتكون الشريعة الجماعية محفوظة ومرعية لمصلحة السلوك والتربية والتنظيم للقاعدة البشرية ، التى تستجد كل يوم ، وتجاهد بالتجارب كل حين لترقى المراقى » ..

بذلك فان السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية اما ان يكون قد اغفل ، فى اطلاعه ، بعض نصوص كتبنا ، او انه لم تتح له الفرصة الكافية لفهم ما جاء فى تلك النصوص . فان التخريجات التى انتهى اليها ، كما رأينا ، لم يحالفها التوفيق فقوله : « ومن نصوص السنة مداومته صلى الله عليه وسلم على الصلوات الخمس من يوم فرضت وحتى لحق بالرفيق الاعلى .. » إنما هو ادعاء ما كان يجب ان يصر عليه وقد

اطلع على رد الاستاذ محمود محمد طه ، في كتاب (بيننا وبين محكمة الردة) على المدعى الأول امام تلك المحكمة والذي ادعى نفس الادعاء ، وذلك مما جاء في صفحة ٨ من هذا الكتاب .—

((اذا وضع من هذا ان الصلاة لا تسقط وانما يسقط التقليد يصبح قول المدعى الأول في حقنا امام المحكمة . « وفات عليه أن الرسول الأعظم صلوات الله وسلامه عليه كان يصلى الى أن التحق بالرفيق الأعلى حتى تورمت قدماه » قولاً في غير محله ، وذلك لأن النبي لم يكن مقلداً لأحد من العالمين ، وانما كان أصيلاً — هو لا تعترضه عقبة التقليد في الصلاة الشرعية ، وانما تعترض أمته من ورائه — وقد ورد هذا الأمر في كتابنا « رسالة الصلاة » صفحة ٣٤ حيث يقول تحت عنوان « التقليد » ((« صلوا كما رايتهموني أصلى » !! هكذا أمر النبي في تبليغ رسالة ربه . . فالصلاة معراج النبي بالأصالة ومعراج الأمة من بعده بالتبعية والتقليد . . » . . أما أصحاب النبي فقد كانوا من المؤمنين ، وقد سبقت الإشارة الى أن المؤمنين لن ينفكوا عن التقليد ، وانما يخاطب بسقوط التقليد من ارتفع درجات الايمان الثلاث ، ودخل في درجات الايقان الثلاث ، وبلغ مرتبة الاسلام الذي يمثله الرضا بالله . .))

الحرية الفردية المطلقة :

وتحت هذا العنوان أخذ السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية يقول : « دار محمود كثيراً في كتبه على مبدأ الحرية الفردية المطلقة وركز عليه تركيزاً شديداً جعله منطلقاً منه ليقول عندما يسأل : لماذا لا تصلى ؟ انى أصلى صلاة الأصالة . . . » هذا زعم السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية . أولاً ، نحب أن نورد هنا ما جاء في كتاب (رسالة الصلاة) — صفحة ٨٥ الطبعة السادسة ، صفحة ٤٧ الطبعة الأولى حول الحرية الفردية المطلقة :—

((والذين يدخلون في مراتب الشرائع الفردية هم المسلمون حقاً — هم الأحرار ، الذين سبقت الإشارة اليهم ، في هذا الحديث ، حين قلنا ان الحرية فردية مطلقة ، هو الذى استطاع أن يعيد وحدة الفكر ، والقول ، والعمل الى بنيته ، فأصبح يفكر كما يريد ، ويقول كما يفكر ، ويعمل كما يقول ، ثم لا تكون عاقبة عمله الا خيراً للناس ، وبراً بهم ، وبذلك يستطيع أن يعيش فوق قوانين الجماعة ، لأنه ملزم نفسه بشريعته

الفردية ، وهى فوق مستوى الشريعة الجماعية ، فى التجويد ، والاحسان ، والبر ، والتسامى . . .)
هذا ما جاء فى كتاب (رسالة الصلاة) حول الحرية الفردية المطلقة ، وهو لا يوحى بأى حال من الأحوال بأن الحرية الفردية المطلقة تعنى سقوط الصلاة ، كما أراد السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية أن يوحى . . . بل أن الحر حرية فردية مطلقة ملزم نفسه بتكليف أكبر من تكليف من هو ليس بحر حرية فردية مطلقة ، ذلك بأن الحرية الفردية المطلقة هى العبودية ، والعبودية هى التكليف الأسمى ، فى حين أن العبادة هى التكليف الفرعى — كما أسلفنا .

أما قول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية « . . . ليقول عندما يسأل : لماذا لا تصلى ؟ أنى أصلى صلاة الأصالة » فتخريج خاطيء ، إذ أن الحر حرية فردية مطلقة لا تسقط عنه الصلاة ، بل إنما هو على صلاة هى الصلاة الحقيقية التى ما الصلاة الشرعية الا وسيلة اليها — كما أسلفنا .

وقال السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية « وقد أشار الى مبدأ الحرية الفردية المطلقة الذى يراه فى كتابه رسالة الصلاة صفحة ٣٨ ف يأخذ كل عابد مجود من الأمة الإسلامية المقبلة شريعته الفردية من الله بلا واسطة ، فتكون له شهادته ، وتكون له صلاته وصيامه وزكاته وحجه ، ويكون ، فى كل أولئك ، أصيلاً ، ويكون ، فى كل أولئك ، متأسياً بالمعصوم فى الأصالة وإنما يتم كل ذلك بفضل الله ، ثم بفضل كمال توسيل المعصوم الى ربه . . . ذلك لمن جود التقليد . . . والى هذه الأصالة الإشارة بقوله تعالى « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة . . . »

هذا ما نقله السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية من كتاب (رسالة الصلاة) — صفحة ٧٨ ، ٧٩ الطبعة السادسة ، صفحة ٣٨ الطبعة الأولى (. . . وهو نقل مبتور ، لا يعطى تمام المعنى المراد ، ذلك بأن تمام النص هو :

((لقد تحدثنا فى آيات سورة « والنجم » التى أوردناها آنفاً عن سدرة المنتهى ، حيث تخلف جبريل عن المعصوم ، وسار النبى بلا واسطة لحضرة الشهود الذاتى ، لأن الشهود الذاتى لا يتم بواسطة ، وقد كان تخلف جبريل عن النبى لأنه لا مقام له هناك ، والنبى ، الذى هو جبريلنا نحن ، يرقى بنا الى سدرة منتهى كل منا ، ويقف هناك ، كما وقف جبريل ، بيد أنه إنما يقف لكمال تبليغه رسالته ، ولكمال توسيله الى ربه ، حتى

يتم اللقاء ، بين العابد المجود وبين الله بلا واسطة . فيأخذ كل عابد مجود ، من الأمة الإسلامية المقبلة ، شريعته الفردية من الله بلا واسطة فتكون له شهادته ، وتكون له صلاته وصيامه وزكاته وحجه ، ويكون ، في كل أولئك ، أصيلاً ، ويكون ، في كل أولئك ، متأسيّاً بالمعصوم في الأصالة . . . وإنما يتم كل ذلك بفضل الله ، ثم بفضل كمال توسيل المعصوم الى ربه . . . ذلك لمن جود التقليد . . . والى هذه الأصالة الإشارة بقوله تعالى : « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ، ولكن ليبلوكم فيما آتاكم فاستبقوا الخيرات ، الى الله مرجعكم جميعاً ، فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون » . ((هذا ما جاء في كتاب (رسالة الصلاة) . . .

ونحب أن يلاحظ القارئ هذه العبارات « ويكون ، في كل أولئك ، أصيلاً ، ويكون ، في كل أولئك ، متأسيّاً بالمعصوم في الأصالة . . . وإنما يتم كل ذلك بفضل الله ، ثم بفضل كمال توسيل المعصوم الى ربه . . . ذلك لمن جود التقليد . . . » والآن فما رأى السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية فيما جاء هنا حول « التقليد » و « الأصالة » مما أغفله في تقريره ؟؟

أما قوله « ولو أن الله كان قد شرع للناس صوم أصالة وحج أصالة وزكاة أصالة لبلغها المعصوم صلوات الله وسلامه عليه » فنقول لم يحالفه التوفيق . . . فقد ورد في نفس صفحة ٧٨ من (رسالة الصلاة) — الطبعة السادسة — مايلي :

« فالنبي آتانا بلسان الشريعة — لسان المقال — أمراً بالتقليد ، وآتانا بلسان الحقيقة — لسان الحال — أمراً بالأصالة . . . ولا تكون الأصالة إلا بعد تجويد التقليد . . . فالأصالة غاية من تقليدنا النبي ، وليس التقليد غاية في ذاته »

هذا ما جاء في (رسالة الصلاة) . . . والقرآن يقول : « قل ان كنتم تحبون الله ، فاتبعوني ، يحببكم الله » . . . واتباع النبي إنما يكون باتباعه في أفعاله وأحواله ، لا في أفعاله وحدها . . . ويقول : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » . . . فالتأسي به إنما يكون في أفعاله ، وأحواله أيضاً . . . وأفعاله ، في العبادات ، تجملها عبارته في دعوته الأمة الى تقليده ، حين قال : « صلوا كما رأيتموني أصلي » . . . تلك أفعاله ، أما حاله فهي الأصالة ، لا التقليد . . . والسبيل الى الأصالة هو تقليد النبي في أفعاله ، مع المعرفة بأن التقليد هو الوسيلة الى الأصالة ، وليس غاية في ذاته . . . فالنبي عمدة تقليدنا بعمله ، وهو عمدة أصالتنا بحاله . . .

وحول آية « ولكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة .. » قال السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية « ولو أنه نظر الى هذه الآيات الثلاث (٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨) من سورة المائدة نظرة كلية ولم يقطع جزءاً من الآية الأخيرة لعرف كما عرفنا وعرف المفسرون السابقون أن الضمير في (منكم) عائد على الأمم الثلاث : أمة موسى ، والنصارى وأمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وما يستشهد لهذه قوله تعالى من نفس الآية ٤٨ « ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة » .. »

هذا ما قاله السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ، ولو نظر الى الفقرة التالية لذلك السياق من كتاب (رسالة الصلاة) لما احتاج الى أن يذكرنا « بأن الضمير في (منكم) عائد على الأمم الثلاث » .. فقد جاء في تلك الفقرة (صفحة ٧٩ الطبعة السادسة ، ص ٣٨ ، ٣٩ الطبعة الأولى) ما يلي :

((كون السياق اخباراً عن الأمم فهو واضح ، ولكنه اخبار عن الأفراد ايضاً ، وهو في باب الفردية أدخل منه في باب الأممية « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » : لكل فرد منكم جعلنا « شرعة » .. يعني شريعة ، و « منهاجا » يعني سنة . « فشرعة ومنهاجا » .. يعني شريعة وحقيقة .. فشرعية العارف طرف من حقيقته ، وهو فردى الحقيقة ، فردى الشريعة ، وشريعته الفردية فوق الشريعة العامة بما لا يقاس . « ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة » يعني لجعلكم على شاكلة واحدة — والأمة هنا تعنى الفرد .. قال تعالى : « ان ابراهيم كان أمة ، قانتاً لله ، حنيفاً ، ولم يك من المشركين ، شاكراً لأنعمه ، اجتباه وهداه الى سراط مستقيم » .. فأمة هنا تعنى اماماً يقتدى به))

هذا ما جاء في كتاب (رسالة الصلاة) ، وهو ما لم يواصل السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية النقل منه ، فقد بتر النص السابق له ليخرج تخريجاً لو واصل النقل لما وجد اليه سبيلاً . فقد جاء في هذه الفقرة التي نقلنا جزء منها الآن « كون السياق اخباراً عن الأمم فهو واضح ، ولكنه اخبار عن الأفراد ايضاً ، وهو في باب الفردية أدخل منه في باب الأممية .. » وهو لو لم يبتتر هذا النص لما جاز له أن يذكرنا بأن « الضمير في (منكم) عائد على الأمم الثلاث : أمة موسى ، والنصارى ، وأمة محمد صلى الله عليه وسلم .. » !!

هذا ولن نتعرض بالرد لما نسبته السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية الى الاستاذ محمود محمد طه من أقوال سماعية ، ذلك بأن ما نقله من كتبنا — كما رأينا — قد عمد فيه الى البتر المخل والتخريج الخاطيء ، فكيف بالأقوال السماعية !!؟

هذا ما جاء في تقرير السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية حول « الصلاة » و « الحرية الفردية المطلقة » .. ونحن نرجو أن يعيد قراءة كتاب « رسالة الصلاة » ، فلعله أن يكون قد فاته من العلم بالصلاة شيء ، ذلك بأن العلم بالصلاة لا يستقصى .. ونحيله ، بخاصة ، الى الباب الاخير من الكتاب (كيف نخرج بصلاة التقليد الى الاصاله) ، وهو بسبيل من كتابنا (تعلموا كيف تصلون) الذي خرج يعلم الناس الصلاة .. ويقول لهم : « صلوا !! فانكم ، اليوم ، لا تصلون .. صلوا !! وابتغوا ما الصلاة حرية بتأديته اليكم من فيوضات البركات الناميات ، ولا تقنعوا منها بهذه المظاهر الجوفاء .. » .. ويقول لهم ، ايضاً (صلوا !! وعلى هدى هذا « الكتاب » « تعلموا كيف تصلون » فانه ، انما اخرج ليعتكم لكم الصلاة بعد أن قد ماتت ..)

ونحب هنا أن ننقل ما جاء في خاتمة كتاب « رسالة الصلاة » حول قيمة الصلاة ، وغاية الصلاة :

((أما بعد فهذه رسالة الصلاة ... تتحدث بايجاز عن الصلاة ، في أدنى مستوياتها ، حيث تكون عبادة لله ، وفي أعلى مستوياتها ، حيث تكون حياة عند الله .. وكل عبادة لله انما المراد منها أن تصير حياة لله ، فان قصرت عن ذلك ، فهي باطلة))
فما رأى السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية بالأمانة العامة للشئون الدينية والأوقاف في هذا العلم !!؟

الأحوال الشخصية :

يقول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية في تقريره : (ومن آرائه الباطلة فيما يتعلق بتشريع الاسرة في الاسلام قوله ان حظ المرأة في الميراث والشهادة حظ مبخوس ، فان حظ المرأة في الشهادة ، وحظها في الميراث أمر مثبت في التنزيل الحكيم حيث قال تعالى عن شهادتها وشهادة الرجل الآية : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فان لم يكونا رجلين ، فرجل وامرأتان ، ممن

ترضون من الشهداء .. ان تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى «
البقرة ٢٨٢ ، وهو نص صريح لم ينسخ ، محكم لا سبيل الى تأويله
ليؤدى فهماً مغايراً لما فهمه النبى صلى الله عليه وسلم من هذه الآية
الكريمة وما فهمه أصحابه وجرى عليه العمل خلال عصور الاسلام التى
خلت) ويقول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ، أيضاً : (وكيف
يكون حظها مبخوساً فى الميراث والله هو القائل « للذكر مثل حظ الأنثيين »
وهو القائل « ولكم نصف ما ترك أزواجكم » وقال « ولهن الربع مما تركتم »
(الآية ١٢) هذا ما قاله السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية .. وهو
قول ما كان يحتاج الى أن يقوله .. فنحن نعلم حظ المرأة فى الشريعة
الاسلامية الموروثة ، ولا نحتاج الى أن يذكرنا أحد بأنه « أمر مثبت
فى التنزيل الحكيم » ، وما دعوتنا ، فى ذلك ، الا الى تطوير شريعة الأحوال
الشخصية الموروثة ، وذلك بالانتقال من مستوى القوامىة « الرجال
قوامون على النساء ، بما فضل الله بعضهم على بعض ، وبما انفقوا
من أموالهم .. » — وعلى مستوى القوامىة قام حظ المرأة السلفى فى
الشهادة والميراث — الى مستوى المساواة « ولهن مثل الذى عليهن
بالمعروف .. » ولقد صدر كتاب « تطوير شريعة الأحوال الشخصية »
فى هذا الصدد ، وهو كتاب قد اطلع عليه السيد مدير مصلحة الدراسات
الدينية قبل كتابة تقريره . وكتاب (بيننا وبين محكمة الردة) يفصل هذا
الامر تفصيلاً كافياً لا يؤدى بمن يطلع عليه الى أن يتهمنا بأننا ننكر حظ
المرأة فى الشريعة الاسلامية الموروثة .. واليك ما جاء فيه من صفحة ١١
(الطبعة الثانية) :

**((وحين نجد حظ المرأة فى القرآن ، من المسئولية الفردية ، مساوياً
احظ الرجل مساواة مطلقة ، نجد أن حظها فى تشريع الاسلام الذى بين
أيدينا الآن ، حظ مبخوس ... فهى على النصف من الرجل فى الشهادة ،
وعلى النصف منه فى الميراث ، وهى على الربع منه فى الزواج ، وهى دونه
فى سائر الأمور الدينية والدنيوية ، فلماذا ؟))**

« هنا تبرز عوامل التاريخ الموروث ، من سوائف الحقب .. فقد
عاشت البشرية ، حيناً من الدهر ، تحت قانون الغابة ، حيث القوة هى
التى تصنع الحقوق وهى التى تتقاضى هذه الحقوق ، وفى مثل هذا المجتمع ،
فان الفضيلة لشدة الأسر وقوة العضلات ، وليس للمرأة هنا كبير حظ ،
ولذلك فقد كانت تعتبر عبئاً ثقيلاً ينوء به ذووها من الرجال حين يطعمونها

من الم الجوع ، وحين يصونونها من عار السبى ، وهو ما يجعل الناس على عهد الجاهلية يئدون البنات حيات «واذا المؤودة سئلت: بأى ذنب قتلت» أو «واذا بشر أحدكم بالأنثى ، ظل وجهه مسوداً ، وهو كظيم ، يتوارى من القوم ، من سوء ما بشر به ، أيمسكه على هون أم يدسه فى التراب ؟ إلا ساء ما يحكمون » واذ ورث الاسلام هذا المجتمع الجاهلى فلم يكن مقبولا ، عقلا ، ولا عملا ، الا أن يقيد من حرية المرأة مهما بلغ من تحريرها (ولقد بلغ من تحريرها ، بالنسبة لما وجدها عليه من الذلة ، مبلغا يشبه الطفرة) ثم انه أشار ، حين قيد من حريتها ، الى أسباب تلك القيود « الرجال قوامون على النساء ، بما فضل الله بعضهم على بعض ، وبما انفقوا من أموالهم » فالقوامة معلولة « بما فضل الله بعضهم على بعض » وهذا التفضيل يرجع الحظ الأكبر منه الى شدة المراس ، وطول المصابرة فى مواطن البأس . ثم « وبما انفقوا من أموالهم » وتلك إشارة صريحة الى القوة التى بها يكون اقتناء المال من طول المثابرة وسعة الحيلة . فاذا جاء الوقت — وسيجىء — الذى يقوم فيه القانون مقام القوة ، والاشتراكية مكان الرأسمالية ، فان القوامة تعطى مكانها للمساواة بلا أدنى ريب ، لأن ميدان المنافسة سينتقل انى معترك جديد ، السلاح فيه ليس لقوة العضلات ، وانما قوة العقل ، وقوة الخلق ، وليس حظ المرأة من ذلك بالحظ المنقوص ..

« ان آية الآيات ، فى مستقبل المرأة فى القرآن ، قوله تعالى « ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة » والمعروف هو العرف الذى تواضع عليه الناس ما لم يتعارض مع مراد الدين من تسيير الخلق الى الله على بصيرة .. وأما قوله « وللرجال عليهن درجة » فلا يعنى أن مطلق رجل أفضل من مطلق امرأة ، وانما يعنى أن على قمة هرم الكمال البشرى رجلا تليه امرأة هى قرينته ، تكاد تتخطى بذلك كل من عداه من الرجال .. وأمس الرجاء فى الآية أن الطريق بها انفتح للمرأة ليتطور حقها وحريتها فى المجتمع ، بتطوير مسئولياتها وواجباتها فى الحياة العامة ، والحياة الخاصة ، وذلك تطور لا يحده حد على الإطلاق ..

« فتشريع قوامة الرجل على المرأة فى الاسلام ليس أصلا ، وانما الأصل المساواة ، وتشريع تعدد الزوجات فى الاسلام ليس أصلا ، وانما الأصل الزوجة الواحدة للزوج الواحد . ومثل هذا يقال عن المهر فى

الزواج ، فإنه يمثل ثمن شراء المرأة ، حين كانت تسبى أو تختطف أو تشتري ، وإنما الأصل في الإسلام التكافؤ بين المرأة والرجل في إنشاء عيش الزوجية .. « هن لباس لكم وانتم لباس لهن » ..
فهذه إشارة بالغة الرفع في تصوير التكافؤ بين المرأة والرجل في الحياة الزوجية .. »))

هذا ما جاء في كتاب (بيننا وبين محكمة الردة) حول تطوير شريعة الأحوال الشخصية . ونحب أن يلاحظ القارئ هذه العبارات التي وردت فيه :

« وحين نجد حظ المرأة في القرآن ، من المسئولية الفردية ، مساوياً لحظ الرجل مساواة مطلقة ، نجد أن حظها في تشريع الإسلام الذي بين أيدينا الآن ، حظ مبخوس .. » كما نحب أن يلاحظ هذه العبارات :
« واذ ورث الإسلام هذا المجتمع الجاهلي فلم يكن مقبولا ، عقلا ، ولا عملا ، إلا أن يقيد من حرية المرأة مهما بلغ من تحريرها (ولقد بلغ من تحريرها ، بالنسبة لما وجدها عليه من الذلة ، مبلغاً يشبه الطفرة) .. »
وهي عبارات لا يحتاج من يقولها إلى أن يذكره أحد بأن حظ المرأة في الشريعة الإسلامية الموروثة « أمر مثبت في التنزيل الحكيم » كما ذهب السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ..

ان ما ندعو اليه ، في ذلك إنما هو تطوير شريعة الأحوال الشخصية ، وذلك بالانتقال من نص فرعي في القرآن ، إلى نص أصلي فيه . أما قول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية عن آية شهادة الرجل وشهادة المرأة ، في الشريعة الإسلامية الموروثة : « وهو نص صريح ، لم ينسخ ، محكم لا سبيل إلى تأويله ليؤدي فهماً مغايراً لما فهمه النبي صلى الله عليه وسلم من هذه الآية الكريمة وما فهمه أصحابه وجرى عليه العمل خلال عصور الإسلام التي خلت » فهو قول يعطينا الفرصة لأن نبين حقيقة الخلاف بين (الدعوة الإسلامية الجديدة) وما عليه دعاة التفكير الديني السلفي ..

أولاً : ان شريعة الأحوال الشخصية الموروثة شريعة وصاية ، فللرجل على المرأة فيها قوامة ، ولهذا كان حظ المرأة ، فيها ، في الميراث والشهادة ، دون حظ الرجل .. ونصوص القوامة نصوص صريحة في القرآن .. فنحن لم نقل انها ليست كذلك . وهي إنما أحكمت في مقابل نسخ نصوص المساواة (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) ..

أما قول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية عن نص شهادة
 الرجل وشهادة المرأة في الشريعة الإسلامية الموروثة (... لا سبيل
 الى تأويله ، ليؤدى فهماً مغايراً لما فهمه النبي صلى الله عليه وسلم وما
 فهمه أصحابه وجرى عليه العمل خلال عصور الإسلام التي خلت)
 فقول يحتاج الى أن يعيد السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية النظر
 فيه ، ذلك بأن ما جاء فيه عن (فهم) النبي الكريم إنما هو على قدر
 كبير من التساهل في مقام يقتضى الورع ، ولقد كان أحجى لو أن السيد
 مدير مصلحة الدراسات الدينية قد قصر حديثه على فهمه هو ، وفهم
 أضرابه من المشتغلين بالفقه ، لهذا النص . فان علم النبي الكريم ، وهو
 القائل « نحن معاشر الأنبياء أمرنا أن نخاطب الناس على قدر عقولهم » ،
 إنما هو علم تأويل القرآن .. والسيد مدير مصلحة الدراسات الدينية لا
 يحيط بعلم النبي الكريم حتى يخول لنفسه أن يقول ما قال . أما قوله
 عن ذلك النص « ... لا سبيل الى تأويله » فقول يدل على عدم البصر
 بحقائق الدين ، ذلك بأن للقرآن كله ، لكل آية منه ،
 بل لكل كلمة ولكل حرف ، تأويلاً .. وفي أدنى مراتب التأويل من التفسير
 تجيء الحكمة وراء النصوص . أما الحكمة وراء نصوص قوامة الرجال
 على النساء فهي قصور المرأة في مجتمع القرن السابع عن مستوى
 مسؤوليتها الكاملة عن نفسها ، مما اقتضى وصاية الرجل عليها ، وفي
 ذلك الحكمة كل الحكمة ، والعدل كل العدل . أما وقد بلغت المرأة الآن
 مبلغ المسؤولية ، فقد آن الأوان لأن تنسخ آية القوامة بآية
 المسؤولية ، ولأن تطور شريعة الأحوال الشخصية بالانتقال من
 نص فرعى الى نص أصلى في القرآن — كما أسلفنا . ويقول مدير مصلحة
 الدراسات الدينية (ولا حجة للاستاذ محمود كما زعم في قوله تعالى
 « ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف » البقرة ٢٢٨) تطوير شريعة الأحوال
 الشخصية (صفحة ٤٧) وان هذا الجزء من الآية لا يقتضى المساواة بين
 الرجال والنساء ، وان الفهم الواضح المستقيم لهذه العبارة هو ان للنساء
 حقوقاً مثل ما عليهن من الواجبات ، فالمساواة بين حقوقهن وواجباتهن ،
 ولا نص فيها البتة على ان النساء كالرجال في الحقوق والواجبات ، ونختصر
 على رأى أحد العلماء الصحابة في هذه الآية وهو عبد الله بن عباس
 رضى الله عنه ، قال كما رواه القرطبى في تفسيره : « انى لأتزين
 لامراتى كما تتزين لى » . وروى عنه أنه قال « ان لهن من احسن
 الصحبة والعشرة بالمعروف على أزواجهن مثل الذى عليهن من الطاعة »

تفسير القرطبي ٣ : ١٢٣) .. هذا ما قاله السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ... أما ما استشهد به من تفسير لقوله تعالى « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف » فهو تفسير وارد في مضممار شريعة الأحوال الشخصية الموروثة ، التي للرجل فيها القوامة على المرأة ، وما ندعو اليه نحن انما هو في مضممار تطوير شريعة القوامة الى شريعة المساواة . وقد فسر السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف » « بالمساواة بين حقوقهن وواجباتهن » .. فاذا كان السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية يعنى ما يقول ، فان ذلك هو ما ذهب اليه كتاب (تطوير شريعة الأحوال الشخصية) في صفحة ٤٦ منه ، اذ جاء .. « حقوقهن لقاء واجباتهن » ... وذلك مما يفتح الطريق أمام تطوير شريعة القوامة الى شريعة المساواة ... فان (المعروف) الوارد في قوله تعالى : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف » .. وهو العرف الذي يتواضع عليه الناس ما لم يتعارض مع غرض الدين من تحقيق كرامة الانسان من ذكر وأنثى — وقد اقتضى ، في القرن العشرين ، أن يزداد للمرأة في حقوقها لقاء زيادة واجباتها .. فقد صارت المرأة تصل الى أعلى مراحل التعليم وتتسنى الوظائف القضائية والتشريعية والتنفيذية .. ولا يقوم تطوير شريعة الأحوال الشخصية الا على أساس « المساواة بين حقوقهن وواجباتهن » .. ولقد جاء تفصيل كل أولئك في كتاب (تطوير شريعة الأحوال الشخصية) (صفحة ٤٦ ، ٤٧ — الطبعة الأولى) . ولقد ورد فيما نقلناه آنفاً من كتاب (بيننا وبين محكمة الرد) ما يلى : « وأس الرجاء في الآية أن الطريق بها انفتح للمرأة ليتطور حقها وحريتها في المجتمع بتطوير مسئولياتها وواجباتها في الحياة العامة ، والحياة الخاصة ، وذلك تطور لا يحده حد على الإطلاق » والآية المعنية هنا « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة » وقد ورد ، أيضاً ، معنى « وللرجال عليهن درجة » .

أما قول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية (ولو جرى الناس على تطبيق مذهب محمود في المساواة المطلقة بين النساء والرجال لأصبحنا ووجدنا منشوراً محمودياً يلغى قول الله تعالى : « الرجال قوامون على النساء ، بما فضل الله بعضهم على بعض ») فهو قول مؤسف ، ودون مستوى الموضوعية ببعيد ... فنحن لا نلغى الأشياء بمنشورات .. وانما نحن ندعو بدعوة نزع منها هي التي تبعث الاسلام

وتحيى السنة ، مستخرجين سندها من القرآن والسنة .. ولقد أخرجنا ، في ذلك ، المؤلفات العديدة ، وفتحنا ، ولا نزال نفتح ، المجالات المختلفة للحوار حول هذه الدعوة .. وما ذهبنا اليه من تطوير شريعة الأحوال الشخصية إنما يقوم على العلم الصراح بالقرآن والسنة .. فدعوة التطوير إنما هي الى الانتقال من نص الى نص في القرآن ، بل هي من نص في القرآن مقصود بالحوالة الى نص في القرآن مقصود بالاصالة ..

هذا ، وقد جاء عن المساواة بين الرجال والنساء في كتاب (تطوير شريعة الأحوال الشخصية - صفحة ٥٢ - ما يلي :

« .. المساواة بين الرجال والنساء ليست مساواة الميزان ، والمسطرة .. وإنما هي مساواة القيمة .. ومعنى ذلك أن المرأة ، في نفسها ، كإنسان ، وفي المجتمع ، كمواطنة ، ذات قيمة مساوية لقيمة الرجل ، في نفسه ، كإنسان ، وفي المجتمع ، كمواطن .. وهذه المساواة تقوم ، وان وقع الاختلاف في الخصائص ، النفسية ، والعضوية ، في بنية الرجال والنساء .. وهي تقوم ، وان اختلفت الوظيفة الاجتماعية ، وميدان الخدمة للمجتمع ، الذي يتحرك فيه الرجال والنساء .. »

هذا ما كان من أمر « الأحوال الشخصية » كما جاء في تقرير السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ، بالأمانة العامة للشئون الدينية والأوقاف ، ولقد رأينا كيف أغفل السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية كثيراً من النصوص التي وردت في كتبنا في هذا الأمر ، فلم يواجهها ، وإنما ذهب يخرج التخريجات الخاطئة ويطلق الأحكام المعممة .. ونحب أن نؤكد ، مرة أخرى ، أن دعوتنا الى تطوير شريعة الأحوال الشخصية إنما تقوم على أصول القرآن ، لتخدم غرض القرآن ، وهو كرامة الإنسان ، من ذكر وأنثى .. فنحن لم ندل ، في ذلك برأى واه أو مشتط ..

الزكاة :

يقول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية في تقريره « ويرى أن الزكاة التي فرضها الله في القرآن وحددت السنة النبوية مقاديرها في الماشية والثمار والنقد الخ ... يرى أن الوقت قد حان ليصبح الناس شركاء على وجه التساوى في كل أولئك كما تذهب الشيوعية مستبدلاً على ذلك بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه كان لا يملك شيئاً وبآية « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » البقرة ٢١٩ وان من أوضح

ما قيل في هذه الآية ما رواه القرطبي في تفسيره من أن هذه الآية من نفقات التطوع ولا تتعارض مع الآيات الدالة على أن الزكاة فرض وركن من أركان الإسلام ، ولكن فريضتها قاصرة على مالكي النصاب من كل عين تزكى وبالمقادير التي حددها النبي صلى الله عليه وسلم والتي تلقاها علماء المسلمين وبنوا عليها مذاهبيهم ... » هذا ما قاله السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية .. وهو تخريج خاطيء لا يسوغه مطلقاً ما نقول به حقاً ، في (الزكاة) .. فقد جاء في كتاب (تطوير شريعة الأحوال الشخصية) — صفحة ٣٩ الطبعة الأولى — ما يلي عن شريعة النبي الفردية :

((.. فأركان الإسلام الخمسة ، عنده ، تختلف عنها ، عندهم ، وإن اتفقت في ظاهر الصورة .. وما ذاك إلا لمكان معرفته بالله .. وفي المال — الزكاة — والمال هو المحك دائماً ، الذي في التكليف باخراجه تظهر خبايا النفوس ، فقد كان يختلف عنهم اختلافاً أساسياً .. فهو قد كان ركنه التعبدى ، من حيث المال ، في مستوى آية : « ويسألونك ماذا ينفقون !! قل : العفو !! » .. وهو قد فسر « العفو » بكل ما زاد عن حاجته الحاضرة .. فهو ، من ثم ، لم يكن ليدخر رزق اليوم لغد ..

ثم إن تكليف الأمة قد تنزل من هذا المستوى إلى مستوى يطبقونه .. ولقد جاء تكليفهم في الزكاة في مستوى آية : « خذ من أموالهم صدقة ، تطهرهم ، وتزكيهم بها .. وصل عليهم ، إن صلاتك سكن لهم .. » واعتبرت هذه الآية ، في حق شريعة الأمة ، ناسخة لتلك .. قامت على هذه الشريعة الجماعية .. وظلت تلك سنداً ، وعمدة ، لشريعة النبي الفردية ، ولا حظ للأمة فيها ، إلا حظاً يجيء عن طريق الندب ، والتأسي ، ومحاولة اتقان اتباع النبي ، لمن استطاع منهم ..))

وجاء في صفحة ٤٢ من نفس الكتاب عن الاشتراكية ما يلي :
 ((.. فإن الاشتراكية في أصول الإسلام ، وليست في فروعها — أعني أنها ليست في شريعته .. فأية الاشتراكية « ويسألونك ماذا ينفقون !! قل العفو !! » وهذه هي آية الزكاة الكبرى ، آية زكاة النبي .. وهي ، في حق الشريعة ، للأمة ، غير ملزمة ، وإنما هي منسوخة بالآية الفرعية ، آية الزكاة الصغرى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ، وتزكيهم بها ، وصل عليهم : إن صلاتك سكن لهم .. والله

سميع-عليم » ونختم هذا الاستطراد القصير بكلمة أخيرة يجب أن تكون مفهومة ، فإن من يتحدث عن الديمقراطية ، والاشتراكية ، في الإسلام ، من غير أن يتحدث عن تطوير الشريعة السلفية من مستوى آيات الفروع ، الى مستوى آيات الأصول ، إنما يدلى بباطل ويتحدث فيما لا يعلم)) ..

هذا ما جاء في كتاب (تطوير شريعة الأحوال الشخصية) عن « الزكاة » و « الاشتراكية » .. وقد أغفله السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ولم يواجهه ، ثم ذهب ليقول « ويرى أن الزكاة التي فرضها الله في القرآن وحددت السنة النبوية مقاديرها في الماشية والثمار والنقد .. الخ .. يرى أن الوقت قد حان ليصبح الناس شركاء على وجه التساوى في كل أولئك كما تذهب الشيوعية مستدلاً على ذلك بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإنه كان لا يملك شيئاً ، وبآية « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » البقرة (٢١٩) .. فما رأى السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية في أن آية الزكاة الكبرى هي « ويسألونك ماذا ينفقون ، قل العفو » ؟ وهي هي آية الاشتراكية ؟ وأن الوقت قد حان ، ببزوغ شمس الاشتراكية ، لنسخ آية الزكاة الصغرى — الزكاة ذات المقادير ، بآية الزكاة الكبرى ، آية الاشتراكية .. وذلك بعد أن كانت آية الزكاة الكبرى منسوخة بآية الزكاة الصغرى لحكم الوقت — كما أسلفنا ؟

أما قول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية : (وإن من أوضح ما قيل في هذه الآية ما رواه القرطبي في تفسيره من أن هذه الآية — يقصد آية « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » — من نفقات التطوع ولا تتعارض مع الآيات الدالة على أن الزكاة فرض وركن من أركان الإسلام ، ولكن غريزتها قاصرة على مالكي النصاب من كل عين تزكى وبالمقادير التي حددها النبي صلى الله عليه وسلم والتي تنساقها علماء المسلمين وبنوا عليها مذاهبيهم) فقول لا يقال في حقنا ، فنحن نعلم — كما أسلفنا — أن آية الزكاة الصغرى ، الزكاة ذات المقادير ، صارت الركن التعبدى في حق الأمة ، بعد أن نسخت آية الزكاة الكبرى — زكاة النبي — التي هي الركن التعبدى الأساسى ، وأن آية الزكاة الكبرى صار لا حظ للأمة فيها إلا من باب النذب والتأسى بالنبي . ونحن ، بدعوتنا الى تطوير التشريع ، إنما نقصد الى أن تستلهم الشريعة الجماعية أكبر قدر من شريعة النبي الفردية .. وهذا يقتضى الانتقال بالتشريع من

مستوى آية الزكاة ذات المقادير الى مستوى آية الاشتراكية « ويسألونك ماذا ينفقون !! قل العفو !! » . ولقد حاول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية أن ينقل ما رواه القرطبي في تفسير هذه الآية ، ولكنه ، كدأبه معنا في النقل المخل ، لم يوف النقل حقه من الدقة .. فقد أغفل ما رواه القرطبي ، في تفسير هذه الآية ، وذلك حيث قال :
(انفقوا ما فضل عن حوائجكم ، ولم تؤذوا فيه أنفسكم فتكونوا عالة ..

وعن ابن عباس : « العفو ما فضل عن العيال ونحوه » .
وقال قيس بن سعد : هذه الزكاة المفروضة .. وقيل : هي منسوخة .. وقال الكلبي : كان الرجل بعد نزول هذه الآية اذا كان له مال من ذهب أو فضة أو زرع أو ضرع نظر الى ما يكفيه وعياله لنفقة سنة أمسكه وتصدق بسائره ، وان كان ممن يعمل بيده أمسك ما يكفيه وعياله يوماً وتصدق بالباقي حتى نزلت آية الزكاة المفروضة فنسخت هذه الآية ..)

هذا ما رواه القرطبي في تفسيره .. فهل هو غير ما ذهبنا اليه من أن الركن التعبدى الأساسى هو آية زكاة النبی — آية الزكاة الكبرى — وهى منسوخة بآية الزكاة الصغرى — الزكاة ذات المقادير ؟ ..
ما رأى السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية فيما دعونا اليه من تطوير شريعة المال ، وذلك بالانتقال من النص الفرعى الى النص الاصلى — من الزكاة ذات المقادير الى زكاة النبی ، وقد أظننا عهد الاشتراكية ؟ هذا ما نريد السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية أن يواجهه من غير موارد ..

ونضيف الى تفسير القرطبي لآية الزكاة الكبرى « ويسألونك ماذا ينفقون !! قل العفو !! » تفسير النسفى ، وتفسير ابن كثير ، وتفسير الرازى .. وكلها تتجه الى أن آية الزكاة الكبرى قد كانت محكمة ، ثم نسخت بآية الزكاة الصغرى — الزكاة ذات المقادير ..
جاء في تفسير النسفى : (« ويسألونك ماذا ينفقون !! قل العفو !! »
أى الفضل ، أى انفقوا ما فضل عن قدر الحاجة ... وكان التصديق بالفضل فى أول الاسلام فرضاً فاذا كان الرجل صاحب زرع أمسك قوت سنة وتصدق بالفضل فنسخت بآية الزكاة ..)

وجاء في تفسير ابن كثير « العفو : الفضل .. قيل انها منسوخة
بآية الزكاة .. »

وجاء في تفسير الرازي « القائلون بوجوب العفو : ان هذا كان
قبل نزول آية الصدقات ، فالناس كانوا مأمورين بأن يأخذوا من مكاسبهم
ما يكفيهم في عامهم ثم ينفقوا الباقي ، ثم صار هذا منسوخاً بآية الزكاة
.. فعلى هذا التقدير تكون الآية منسوخة » ..

هذا ما جاء في تفسير الآية .. ولقد أسلفنا الحديث عن النسخ
فقلنا ، نقلا من كتاب (الرسالة الثانية من الاسلام صفحة ١٠ :
» .. فليس النسخ ، اذن ، الفناء تاماً ، وانما هو ارجاء يتحين
الحين ، ويتوقت الوقت .. ونحن في تطويرنا هذا انما ننظر الى الحكمة
وراء النص .. فاذا خدمت آية الفرع ، التي كانت ناسخة في القرن
السابع لآية الأصل ، غرضها حتى استنفدته ، واصبحت غير كافية
لوقت الجديد — القرن العشرين — فقد حان الحين لنسخها هي ،
وبعث آية الأصل ، التي كانت منسوخة في القرن السابع لتكون هي
صاحبة الحكم في القرن العشرين ، وعليها يقوم التشريع الجديد .. هذا
هو معنى تطوير التشريع .. فانما هو انتقال من نص خدم غرضه ..
خدمه حتى استنفده ، الى نص كان مدخراً ، يومئذ ، الى ان يحين
حينه .. فالتطوير ، اذن ، ليس قفراً عبر الفضاء ، ولا هو قول بالرأى
الفسح ، وانما هو انتقال من نص الى نص » ..

ولقد قلنا ان عمدتنا في تطوير شريعة المال هي شريعة النبی
الفردية .. زكاة النبی ، صلى الله عليه وسلم ..

ولقد قلنا ان عهد الاشتراكية قد اظلمنا ، وبذلك فان اوان احكام
آية الزكاة الكبرى ونسخ آية الزكاة الصغرى قد آن ..

فما رأى السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية في ذلك ؟ !!
وما رأى السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية في حديثنا عن
الاشتراكية ؟ ..

لقد أغفل السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ما جاء في كتبنا
عن الاشتراكية اغفالا تاماً .. وذهب لیتهمنا بالشيوعية ، وهو يعنى
الماركسية .. جاء في صفحة ١٤٣ من كتاب (الرسالة الثانية من
الاسلام) : —

« الاشتراكية ان يكون الناس شركاء في خيرات الأرض » كما جاء في صفحة ١٤٦ من نفس الكتاب : —

« فالاشتراكية العلمية ، عندنا ، تقوم على دعامين اثنتين ، وفي آن واحد : أولاهما زيادة الانتاج ، من مصادر الانتاج ، وهى المعدن ، والزراعة ، والصناعة ، والحيوان ، وذلك باستخدام الآلة ، والعلم ، وبتجويد الخبرة الادارية ، والفنية . وثانيتهما عدالة التوزيع ، وهى تعنى ، فى مرحلة الاشتراكية ، أن يكون هناك حد أعلى لدخول الأفراد ، وحد أدنى . على أن يكون الحد الأدنى مكفولاً لجميع المواطنين ، بما فى ذلك الأطفال والعجائز ، والعاجزين عن الانتاج ، وعلى أن يكون كافياً ليعيش المواطن فى مستوى معيشة تحفظ عليه كرامته البشرية .. وأما ، الحد الأعلى للدخول فيشترط فيه ألا يكون أكبر من الحد الأدنى بأضعاف كثيرة حتى لا يخلق طبقة عليا تستنكف أن تتزاوج مع الطبقة ذات الدخول الدنيا .. ومن أجل زيادة الانتاج وجب تحريم ملكية مصادر الانتاج ، ووسائل الانتاج ، على الفرد الواحد ، أو الأفراد القلائل فى صورة شركة ، سواء كانت شركة انتاج ، أو شركة توزيع .. ولا يحل للمواطن أن يملك ملكاً فردياً ، إلا المنزل والحديقة حوله ، والأثاث داخله ، ، والسيارة ، وما إلى ذلك مما لا يتعدى إلى استخدام مواطن آخر ، والملكية الفردية ، حتى فى هذه الحدود الضيقة ، يجب ألا تكون ملكية عين للأشياء المملوكة ، وإنما هى ملكية ارتفاق بها ، وتظل عينها مملوكة لله ثم للجماعة بأسرها .. »

هذا ما جاء فى كتاب (الرسالة الثانية من الاسلام) عن الاشتراكية التى ندعو اليها ، وذلك بتطوير شريعة المال من آية الزكاة الصغرى ، الزكاة ذات المقادير ، الى آية الاشتراكية — آية الزكاة الكبرى .. والحديث عن الاشتراكية يقتضينا الرجوع الى كتاب « الدستور الاسلامى ؟ نعم .. ولا » الذى أصدره الاستاذ محمود محمد طه فى يناير ١٩٦٨ ، حينما كان سعى الاحزاب الطائفية على أشده لاقرار دستور يسمى (الدستور الاسلامى) ، وهو لا يحمل من الاسلام الا الاسم ! وكانت قد تكونت هيئة تسمى « الهيئة الوطنية للدستور الاسلامى الكامل » .. وكان السيد احمد الببلى (مدير الدراسات الدينية ، بالأمانة العامة للشئون الدينية والأوقاف ، حالياً) مقررأ لتلك الهيئة . وقد جاء

في ديباجة المذكرة التي وضعتها تلك الهيئة بعنوان (الدستور الاسلامي
الكامل لجمهورية السودان) :

« وقد اتصلت الهيئة بالسادة رؤساء الأحزاب وزعماء الطوائف
فوجدت منهم ترحيباً وتأييداً ومنهم من رغب الى هذه الهيئة أن تضع مذكرة
تحدد فيها السمات البارزة التي يتميز بها الدستور الاسلامي عما عداه
من الدساتير .. وكان السيد احمد البيلي أحد أعضاء لجنة الصياغة
التي صاغت تلك المذكرة . وجاء في المذكرة حول الاشتراكية ما يلي :

« .. كذلك يحمل لفظ « الاشتراكية » من المعاني المتناقضة ما يجعل
استعماله في أى شكل من الأشكال وسيلة لاستغلاله للانحراف بمبادئ
العدالة الانسانية واشغال حرب الطبقات بين المجتمع . وإذا كان الاسلام
متضمناً لجميع معاني العدالة والشورى وكل مبادئ الانسانية السليمة
اذن فلا نرى أى مبرر لورود كلمتي « الاشتراكية » و « الديمقراطية »
ضمن بنود الدستور ، ويكفى أن يوصف الدستور بأنه اسلامي ..

اللهم الا اذا اتهمنا الاسلام بالقصور وعدم الكمال والشمول وهو
أمر لا يدور بخلد واحد من المسلمين .. »
هذا ما جاء في مذكرة تلك الهيئة التي كان السيد احمد البيلي (مدير
مصلحة الدراسات الدينية حالياً) مقررأ لها .. ولقد جاء في التعقيب
على ذلك في كتاب (الدستور الاسلامي ؟ نعم .. ولا !!) للاستاذ
محمود محمد طه ما يلي (صفحة ٢١) :

((وماذا قالت هذه الهيئة عن الاشتراكية ؟ قالت :
« كذلك يحمل لفظ الاشتراكية من المعاني المتناقضة ما يجعل استعماله
في أى شكل من الأشكال وسيلة للانحراف بمبادئ العدالة الانسانية
واشغال حرب الطبقات بين المجتمع .. »
وهنا أيضاً غاب عن هذه الهيئة جوهر الاشتراكية وتورطوا ،
فنسبوا لها سوء التطبيق ، والتزييف الذي تعرضت له ، كما تعرضت
صنوها « الديمقراطية » . فالاشتراكية هي « الديمقراطية الاقتصادية »
حين كانت الديمقراطية هي « الاشتراكية السياسية » ، وهما لا ينفصلان ،
وانما هما ، للمجتمع الراقى ، كالجناحين للطائر .. فكما ان الطائر
لا يستطيع أن يستقل في الجو بجناح واحد ، فكذلك المجتمع ، لا يستطيع ،
أن ينهض بغيرهما معاً ، وغرضهما احراز كرامة الانسان . ولقد سبق

أن قررنا أن المدنية الغربية الحاضرة إنما أعلنت افلاسها عن استيعاب طاقة الإنسان المعاصر لأنها عجزت عن الجمع بين الديمقراطية والاشتراكية في جهاز حكومي واحد .. فالإنسان المعاصر يريد الحرية ، ويرى أن الاشتراكية حق طبيعي له ، ووسيلة لازمة لتحقيق هذه الحرية ، ومن خلل الرأي عنده ، أن يطلب إليه ، أن يتنازل عن حريته لقاء تمتعه بالحقوق التي تكفلها له الاشتراكية ، كما تريد له الشيوعية الماركسية الآن ، أو أن يطلب إليه أن يحقق حريته الديمقراطية في ظل نظام اقتصادي رأسماني لا تتوفر له فيه حاجة المعدة والجسد إلا بشق النفس ، كما تريد له الرأسمالية الغربية .

والعبارة التي أوردتها هذه الهيئة في مذكرتها ، وهي قولها : « واشغال حرب الطبقات بين المجتمع » تدل أتم الدلالة على أن الهيئة تعتقد أن الاشتراكية هي الماركسية ، وهذا وهم شائع ، أن جاز أن يتورط فيه قارئ الصحف اليومية العادي ، فلا يجوز أن يتورط فيه نفر يتصدون للكتابة ، ولتوجيه الشعب ، في أمر من أهم أموره ، إلا وهو الدستور ، فإن الماركسية مدرسة من مدارس الاشتراكية ، لها حسناتها ، وعليها سيئاتها ، وما ينبغي أن نحسب أخطاء الماركسية على الاشتراكية ، بحال من الأحوال : والاشتراكية تعنى ، ببساطة ، أن يكون الناس شركاء في خيرات الأرض ، فلا يكون لبعضهم حق وللبعض الآخر صدقة .. ولقد جاءت كنتيجة طبيعية للصراع الطويل المرير بين « الماعندهم و العندهم » وقبل أن تظهر الاشتراكية العلمية كانت الاشتراكية البدائية ، وهي تعنى المشاركة في الخيرات التي لا تضيق بأحد ، ولا يقع عليها الحوز ، ولقد عبر المعصوم عن هذه حين قال « الناس شركاء في ثلاثة : الماء والكأ والنار » ، وفي هذا الحديث إشارة رصينة الى وجوب الاشتراكية بين الناس حين تفيض الخيرات باستغلال الموارد الطبيعية والصناعية ، وهو ما عليه قامت الاشتراكية العلمية .))

وجاء في الحديث عن الماركسية ، في هذا الكتاب (صفحة ٢٧)

ما يلي : —

« .. وفي الحق ان الماركسية لن تستطيع ان تطبق الا ديمقراطية

زائفة — دكتاتورية تسمى ، زوراً وبهتاناً ، ديمقراطية ، وذلك لأن قصر نظر الماركسية الذي ورطها في انكار القيم الروحية قد أعجزها عن تقديم

بدل لدافع الانتاج التقليدى الذى قوضته .. «
كما جاء فى صفحة ٣١ من هذا الكتاب (وقصور الماركسية يكمن
فيما تتبجح به جهلاً ، وتسميه علماً ، وهو الإلحاد . ولن يكون الإلحاد
علماً الا اذا انطمست العقول ، وتخلت عن وظائفها ، والا فانه قد قيل :
فليس يصح فى الأذهان شئ : اذا احتاج النهار الى دليل ..
وهنا يجىء دور الاسلام ليتمم النقص فى الماركسية بادخاله عنصر الروح
الذى جحدته ، وبادخاله لعنصر الروح تصبح القيمة على مستويين : المستوى
المادى ، والمستوى الروحى : والمادة وسيلة للروح ، بمعنى « ليس
بالخبز وحده يحيا الانسان ، بل بكل كلمة من الله » كما قال المسيح ،
او « الدنيا مطية الآخرة » كما قال المعصوم .))

هذا ما جاء فى كتاب (الدستور الاسلامى ؟ نعم .. ولا !!) عن
« الاشتراكية » و « الماركسية » .. ونحن نتساءل : لماذا لم يتطرق
السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية لحديثنا عن الاشتراكية ، وهو
حديث يتكرر فى الكثير من كتبنا ؟ .. الا يزال على رأيه فى الاشتراكية
الذى جاء فى مذكرة (الهيئة الوطنية للدستور الاسلامى الكامل) التى
كان مقررأ لها ، واحد أعضاء لجنة صياغة مذكرتها ؟ لقد جاء فى
تلك المذكرة :

« كذلك يحمل لفظ الاشتراكية من المعانى المتناقضة ما يجعل استعماله
فى اى شكل من الأشكال وسيلة للانحراف بمبادئ العدالة الانسانية
واشعال حرب الطبقات بين المجتمع » .. الا يزال السيد مدير مصلحة
الدراسات الدينية على هذا الراى ؟ أم أنه قد عدل عنه فى هذا العهد
الذى تتجه فيه السلطة اتجاها اشتراكياً ؟!!

أما زعم السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية بأننا نذهب مذهب
الشيوعية (وهو يعنى الماركسية) فزعم مفرض ، يحاول أن يستعدى
به السلطة علينا .. وذلك ما يباعد تماماً بين تقريره والموضوعية ..
ولقد رأينا كيف أغفل حديثنا عن الاشتراكية ، ودعوتنا الى تطوير شريعة
المال من آية الزكاة الصغرى الى آية الزكاة الكبرى ..

ليس ثمة تعليل لعدم الأمانة الذى اتسم به تقرير السيد مدير
مصلحة الدراسات الدينية ، فى نقله المخل ، وتخرجه المغلوط ، الا
سوء الغرض !! ولذلك فان تقريره قد جاء تنفيساً عن خصومة حائدة
عن الحق ، غاشمة ، لا ترعى حرمة ..

الرسالة الثانية من الاسلام :

وتحت عنوانه « زعمه بأنه رسول الرسالة الثانية » قال السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية : (وبدون خجل ولا حياء يصف نفسه بأنه رسول ولكنه يتواضع ويقول انه رسول الرسالة الثانية ، فاقراً قوله في صفحة ١٠ من كتاب الرسالة الثانية من الاسلام » وانه لحق أن النبوة قد ختمت ولكنه ليس بحق أن الرسالة قد ختمت » ولكي يبرهن على صدق الدعوة بأن محمداً قد ختم النبوة ولم يختم الرسالة ساق دليلاً على ذلك قوله تعالى : « ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ، ولكن رسول الله ، وخاتم النبيين .. وكان الله بكل شيء عليماً »)

هذا ما قاله السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ، محاولاً أن يشير الى ما جاء في صفحة ١٠ من كتاب (الرسالة الثانية من الاسلام) اشارة مخلة لا تعطى الصورة الكاملة لما جاء . فان تمام ما جاء هناك هو :

((من المأذون ؟ ولكن رسول الله قد التحق بالرفيق الاعلى وترك ما هو منسوخ منسوخاً ، وما هو محكم محكماً .. فهل هناك أحد مأذون له في أن يغير هذا التغير الاساسي ، الجوهرى ، فيبعث ما كان منسوخاً ، وينسخ ما كان محكماً ؟؟ هذا سؤال يقوم ببال القارئ لما سلف من القول .. والحق أن كثيراً ممن يعترضون على دعوتنا الى الرسالة الثانية من الاسلام لا يعترضون على محتوى هذه الدعوة ، بل انهم قد لا يعيرون محتوى الدعوة كبير اعتبار .. وانما هم يعترضون على الشكل .. هم يعترضون على أن تكون هناك رسالة ، تقتضى رسولا ، يقتضى نبوة ، وقد ختمت النبوة ، بصريح نص ، لا مرية فيه .. وانه لحق أن النبوة قد ختمت ، ولكنه ليس حقاً أن الرسالة قد ختمت : « ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ، ولكن رسول الله ، وخاتم النبيين .. وكان الله بكل شيء عليماً » .. ومعلوم أن كل رسول نبي ، وليس كل نبي رسولا .. ولكن النبوة ما هي؟؟ النبوة هي أن يكون الرجل منبأ عن الله ، ومنبأ عن الله ، أى متلقياً المعارف عن الله بواسطة الوحي ، وملقياً المعارف عن الله الى الناس ، على وفق ما تلقى ، وبحسب ما يطيق الناس .. فبمرتبة التلقى عن الله يكون الرجل نبياً ، وبوظيفة الالتقاء الى الناس يكون رسولا .. هذا هو مألوف ما عليه علم الناس .. ولكن هناك شيئاً

قد جد في الأمر كله ، ذلك هو معرفة الحكمة وراء ختم النبوة بمعناها
المألوف .. لماذا ختمت النبوة ..

أول ما تجب الإشارة إليه هو أن النبوة لم تختم حتى استقر ،
في الأرض ، كل ما أرادت السماء أن توحيه ، إلى أهل الأرض ،
من الأمر .. وقد ظل هذا الأمر ينتزل على أقساط ، بحسب حكم
الوقت ، من لدن آدم وإلى محمد .. ذلك الأمر هو القرآن ..
واستقراره في الأرض هو السبب في ختم النبوة .. وأما الحكمة في
ختم النبوة فهي أن يتلقى الناس من الله من غير واسطة الملك ،
جبريل — أن يتلقوا عن الله كفاحاً — ذلك أمر يبدو غريباً ، للوهلة
الأولى ، ولكنه الحق الذي تعطيه بدائه العقول ، ذلك بأن القرآن
هو كلام الله ، ونحن كلما نقرأه إنما يكلمنا الله كفاحاً ، ولكننا
لا نعقل عنه .. السبب ؟ أنا عنه مشغولون .. قال تعالى في ذلك :
« كلا !! بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون * كلا !! انهم عن
ربهم يومئذ لمحبوبون » .. وإنما جاء القرآن بمنهاج شريعته ، ومنهاج
طريقته ، وبأدبه في كليهما ، ليرفع ذلك الرين ، حتى نستطيع أن نعقل
عن الله ما يحدثنا في القرآن ، فإذا وقع هذا الفهم لرجل فقد أصبح
مأذوناً له في الحديث عن أسرار القرآن ، بالقدر الذي وعى عن الله ..
من رسول الرسالة الثانية ؟؟

هو رجل آتاه الله الفهم عنه من القرآن ، واذن له في الكلام ..

كيف نعرفه ؟؟

حسنًا !! قالوا ان المسيح قد قال يوماً لتلاميذه : « احذروا
الانبياء الكذبة !! » قالوا : « كيف نعرفهم ؟؟ » .. قال : « بشمارهم
تعرفونهم » .. ((

هذا ما جاء في كتاب (الرسالة الثانية من الاسلام) .. وهو أمر
غريب نرجو أن يحمل ما يطالع الناس من غرابته على أن يتبينوه
قبل أن يتورطوا في انكاره ... وهو غريب على السيد مدير مصلحة
الدراسات الدينية ، ومن باب أولى .. فانه مقيم على التفكير الديني
السلفي الذي لا يرى أن هناك علماً مستأنفاً في الدين ، وهو ، من
ثم ، لا ينتظر العهد الذهبي للاسلام الذي أمامنا ، والذي تبشر به
الآية : « هو الذي أرسل رسوله بالهدى ، ودين الحق ، ليظهره

على الدين كله .. وكفى بالله شهيداً »

أما قول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية : (على أن هناك

آية صريحة في النص على عموم رسالته صلى الله عليه وسلم وهي قوله تعالى : « وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون ») فقول ما كان يحتاج إلى أن يقوله في حقنا لو كان قد اطلع ، حقاً ، على ما جاء في صفحة ١٧ من كتاب (الرسالة الثانية من الاسلام) ، وهو :

« أن محمداً رسول الرسالة الأولى ، وهو رسول الرسالة الثانية ، وهو قد فصل الرسالة الأولى تفصيلاً ، وأجمل الرسالة الثانية أجماً ، ولا يقتضى تفصيلها إلا فهماً جديداً للقرآن ، وهو ما يقوم عليه هذا الكتاب الذى بين يدي القراء .. »

ويقول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية : « وقد جاء في صحاح كتب السنة النبوية الأحاديث الدالة على أنه خاتم الرسل والأنبياء على السواء ، ونكتفى هنا بما رواه الترمذى رضى الله عنه من قوله صلى الله عليه وسلم في رواية أنس بن مالك أن الرسالة والنبوة قد انقطعت فلا رسول بعدى ولا نبي — الترمذى » .

هذا قول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ، وهو ، أيضاً ، قول لا يقال في ضوء ما ورد من فهم للحكمة وراء ختم النبوة . فان ختم النبوة لا يعنى نهاية الفهم عن الله من القرآن . ومحمد رسول الرسالتين : الرسالة الأولى ، والرسالة الثانية ، قد بلغهما معاً ، فى معنى ما بلغ القرآن وسار السيرة ، ولكنه فصل الأولى ، وأجمل الثانية .. أما تفصيل الرسالة الثانية فيقع فى مضمار الفهم عن الله من القرآن . وقد ختمت النبوة ، فى معنى انقطاع الوحي ، بعد أن استقر ، بين دفتى المصحف ، كل ما أرادت أن توحى السماء إلى الأرض ، رسالة النبوة التى يكون رسولها نبياً ، بذلك المعنى للنبوة . فإذا كان أمر الرسالة الثانية من الاسلام حقاً ، وهو بلا ريب كذلك ، فان الفهم عن الله من القرآن لم ينقطع ولن ينقطع .. ومن ثم يجىء المفهوم الجديد للرسالة ..

ومن عجب أن يقول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية « أن من الأسئلة التى يمكن أن توجه لمحمود ويحار كيف يجيب : أن صح أن الاسلام الذى نزل على محمد مقسم نصفين رسالة أولى وكان

محمد صلى الله عليه وسلم رسولها ورسالة ثانية كنت انت رسولها
فما الذى يمنع أن تكون هناك رسالة ثالثة لها رسول ورسالة رابعة
لها رسول رابع وهكذا ؟ ولعل محموداً سوف يجيب قائلاً : ان الاسلام
رسالتان فقط ولا ثالث لهما ، وكيف يرد على من يبادره سائلاً : وما
النص على أنه رسالتان تبدأ الأولى في القرن السابع الميلادى وتنتهى في
الربع الأخير من القرن العشرين ؟ «

هذا ما قاله السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية . وتساؤله ،
بعد اغفال الجانب غير الموضوعى منه ، يمكن أن يرد بهذه الصورة :
إذا كانت هناك رسالة ثانية فما الذى يمنع أن تكون هناك رسالة ثالثة
ورابعة ؟ وهذا التساؤل يواجهنا به ، كثيراً ، معارضونا من

السلفيين ، عن قلة فهم حيناً ، وعن سوء قصد فى اغلب الأحيان .
والأمر ، ببساطة شديدة ، ان الاسلام انما هو رسالتان فحسب لأنه
أصول قامت على المسئولية ، وفروع قامت على الوصاية .. والمجتمع ،
أى مجتمع ، انما هو مستوى من مستويين : اما فى مستوى المسئولية

فله أصول القرآن ، واما فى مستوى الوصاية فله فروع . والله
تعالى يقول عن رسالتى الاسلام « الله نزل احسن الحديث كتاباً
متشابهاً ، مثنى .. » ويقول عن مستوى الرسالتين « قل نزل به
روح القدس من ربك ، بالحق ، ليثبت الذين آمنوا ، وهدى ،
وبشرى للمسلمين » فان الرسالة الاولى هى رسالة أمة المؤمنين ، فى

حين ان الرسالة الثانية هى رسالة أمة المسلمين ..

فما رأى السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية فيما ذهبنا اليه
من أن سنة النبى هى الرسالة الثانية ، وذلك حيث جاء فى صفحة
٥ من كتاب (الرسالة الثانية من الاسلام) : « .. وما الرسالة الثانية
الا بعث هذه السنة لتكون شريعة عامة الناس ، وانما كان ذلك
ممكناً ، بفضل الله ، ثم بفضل تطور المجتمع البشرى خلال ما يقرب
من اربعة عشر قرناً من الزمان .. » ؟

التحليل والتحرير :

وتحت عنوانه « اباحة المحرمات لبعضهم » يقول السيد مدير مصلحة
الدراسات الدينية : (ومن غرائب ما ذهب اليه أن العبد الصالح
قد يصل الى مرتبة من الاستقامة بحيث تنقلب الأمور التى كانت

محرمه حلالا بالنسبة اليه ، ويسوق دليلا على ذلك قوله تعالى : « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ، اذا ما اتقوا ، وآمنوا ، وعلوا الصالحات ، ثم اتقوا ، ثم اتقوا ، واحسنوا ، والله يحب المحسنين » المائدة ٩٣ راجع الرسالة الثانية ص (٤٧) ..

هذا ما قاله تحت عنوانه « اباحة المحرمات لبعضهم » وهو عنوان يريد أن يوحى به احياء الغرض فيه باد .. والحق أن الغرض قد كان وراء كل ما ذهب اليه في تعرضه لدعوتنا — كما أسلفنا .. والا ، فلماذا لم يورد تمام النص الوارد في صفحة ٤٧ من كتاب (الرسالة الثانية من الاسلام) ، في هذا الصدد ؟ .. ان تمام النص هو :

((وعند ذلك توشك المطابقة ان تتم بين السيرة والسريرة ، فان نقاء السريرة ينعكس في استقامة السيرة ، ويبلغ صاحب هذه السيرة عتبة الحرية الفردية المطلقة . وكلما تنقست السريرة ، كلما استقامت السيرة ، فضاقت لذلك دائرة المحرمات ، وانداحت دائرة المباحات ، على قاعدة الآية الكريمة : « ما يفعل الله بعذابكم ان شكرتم وآمنتم ، وكان الله شاكرا عليما ؟ » فاذا استمر السير بالساير الى نهايته المرجوة ، وهي تمام نقاء السريرة ، وكمال استقامة السيرة ، عادت جميع الاعيان المحسوسة الى اصلها من الحل ، وانطبقت الآية الكريمة : « ليس على الذين آمنوا وعلوا الصالحات جناح فيما طعموا ، اذا ما اتقوا ، وآمنوا ، وعلوا الصالحات ، ثم اتقوا ، وآمنوا ، ثم اتقوا واحسنوا ، والله يحب المحسنين » .))

هذا ما جاء في كتاب (الرسالة الثانية من الاسلام) ونشفه بما جاء في صفحتي ٦٧ و ٦٨ من كتاب (أسئلة وأجوبة — الجزء الثاني) :

((وكلما ارتقى الناس ، وعرفوا ، وأرهف حسهم ، وتيقظت ضمائرهم ، كلما اتسعت حرياتهم ، وقلت الحدود عليهم ، وضاقت دائرة المحرمات ، واتسعت دائرة المباحات .. وهذا أمر يطالعنا بجلاء حين نقارن بين ما حرم على اليهود ، وما حرم على المسلمين .. فأما ما حرم على اليهود فان الآية التي افترعت بها هذا الحديث تشير الى طرف منه .. وأما ما حرم على المسلمين فافقرا بشأنه قوله تعالى : « قل لا أجد ، فيما أوحى الى ، محرماً على

طاعم يطعمه ، الا أن يكون ميقة ، أو دماً مسفوحاً ، أو لحم خنزير ، فانه رجس ، أو فسقاً أهل لغير الله به .. فمن اضطر ، غير باغ ولا عاد ، فان ربك غفور رحيم .. فأننت تراه حصر المحرمات من المأكولات في هذه الأربعة ، ثم قال : « فمن اضطر ، غير باغ ولا عاد ، فان ربك غفور رحيم .. فكأنه تجاوز للمضطر حتى عن هذه الأربعة ، وذلك لأن الاضطرار ينفي هوى النفس ، فتنتفى بذلك علة التحريم ، وترجع الأمور الى أصولها .. وهى الحل ، كما قلنا في صدر هذا الحديث ، وينفى هوى النفس أمر آخر غير الاضطرار ، وهو المعرفة التامة بالله ..

فمن عرف الله ، حق معرفته ، لم يأثم ، بمطعم طعمه ، ولا مشرب شربه ، وما بلغ ذلك أحد .. اقرأ قوله تعالى : « ليس على الذين آمنوا ، وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا ، وآمنوا ، وعملوا الصالحات ، ثم اتقوا ، وآمنوا ، ثم اتقوا وأحسنوا .. والله يحب المحسنين » ..))

هذا ما جاء في كتاب « (أسئلة وأجوبة — الجزء الثانى) .. ونحب أن يلاحظ القارئ ، فيما جاء ، هذه العبارات :

« فمن عرف الله حق معرفته ، لم يأثم ، بمطعم طعمه ، ولا مشرب شربه ، وما بلغ ذلك أحد .. »
ومن ذلك يتضح أن ما ذهب اليه السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية تحت عنوانه « إباحة المحرمات لبعضهم » انما أراد به الى اثاره المشاعر ضد دعوتنا .. الأمر الذى يجرد تقريره من الموضوعية تمام التجريد .

وما ذهب اليه السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية من أن (الآية والثلاث قبلها نزلت تتحدث عن الخمر وتحريمها والآية رد على تساؤل حدث بين الصحابة عن حال من ماتوا وكانوا يشربونها) .. انما هو مذهب يقصر معانى القرآن على أسباب النزول ، وأسباب النزول انما تقع في مضممار تفسير القرآن ، وتفسير القرآن انما هو مجاز الى تأويله ، على قاعدة « سنريهم آياتنا ، فى الآفاق ، وفى أنفسهم ، حتى يتبين لهم أنه الحق .. أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد ؟ » والقرآن ، كلام الله ، مطلق لا يتقيد بأسباب النزول . والقرآن ، بعد هذا ، ليس كتاب تاريخ ، بالمعنى المعروف لكتب التاريخ ،

وانما هو منهج حياة لكل زمان ومكان .. وقصر معانيه على أسباب النزول انما يقصر به عن هذا الشأو الجليل .

وقول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية : « وهناك محرمات تنتفى حرمتها مؤقتاً في حالة الاضطرار ثم تعود الى ما كانت عليه من الحرمة كالميتة للمضطر مثلاً » فقول لم يكن ليحتاج الى ايراده ، فهو وارد فيما نقلناه آنفاً من كتاب (أسئلة وأجوبة — الجزء الثانى) بأحسن مما أورده هو ..

القرآن ظاهر وباطن :

وتحت عنوانه « السبب في انحرافه » قال السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية (لقد تبين لى من مجموعة الكتب والرسائل التى وضعها لشرح آرائه فوجدته يذهب مذهب الباطنية فى تفسير الآيات على النحو الذى ادعاه من قبل البهائية والقديانية وهما فرقتان خرجتا عن دائرة الاسلام وصارتا مستقلتين وان تمسح أتباعهما بالاسلام . فمن ذلك قوله فى رسالة الصلاة ص ٤٩ فى تفسير قوله تعالى : « أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها » قال محمود فى تفسير هذه الآية الماء الحسى معروف ، والأودية الحسية معروفة ، ولكن من الناحية الباطنية الماء القرآن والأودية القلوب)

هذا ما قاله السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية .. ونحب ، أولاً ، أن نفرق بين المعنى الباطنى للقرآن ، والفرق الباطنية الضالة .. فلا يعنى وجود فرق باطنية باطلة أن المعانى الباطنية للقرآن باطلة .. فالقرآن ظاهر وباطن .. وهو كلام الله ، والله تعالى ظاهر وباطن . وظاهر القرآن هو ما تعطيه اللغة ، مما يقع فى مضمار التفسير ، وباطنه ما يعطيه التوحيد ، وهو يقع فى مضمار التأويل . وظاهر القرآن مجاز الى باطنه « سنريهم آياتنا ، فى الآفاق ، وفى أنفسهم ، حتى يتبين لهم أنه الحق : أو لم يكف بربك انه على كل شىء شهيد ؟ » .. فظاهر القرآن معنى بآيات الآفاق ، وباطنه معنى بآيات النفوس .. ومن ههنا فان الماء ، فى الظاهر ، هو القرآن فى الباطن ، والأودية فى الظاهر ، هى القلوب ، فى الباطن . والتأويل هو ما يؤول اليه الشىء .. ومعنى القرآن القريب انما يؤول الى معنى القرآن البعيد ، ذلك بأن القرآن مثنى « الله نزل أحسن الحديث ، كتاباً متشابهاً ، مثانى .. »

معنيين ، معنيين ، معنى بعيداً عند الرب ، ومعنى ، متنزلاً منه ، قريباً عند العبد . ونحن ، بالتقوى ، انما نخرج من المعنى القريب الى المعنى البعيد : « واتقوا الله ويعلمكم الله » .. والقرآن انما هو في صدور الذين أوتوا العلم : « بل هو آيات ، بينات ، في صدور الذين أوتوا العلم » .. والعلم ، هنا ، هو العلم الوهبي ، (العلم اللدني) ، الذي يتلقاه العبد من الله كفاحاً ، بلا واسطة ، ووسيلته العلم الكسبي . العلم بالشرعية والعمل به وسيلة الى علم الحقيقة : ظاهر القرآن مجاز الى باطن القرآن « من عمل بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم » — كما قال المعصوم ، عليه أفضل الصلاة ، وأتم التسليم .

ونحب ، هنا ، ان نواجه السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية بما قاله ابن عباس ، حبر الأمة ، في معنى قوله تعالى « أنزل من السماء ماء ، فسالت أودية بقدرها » ... وذلك فيما يرويه القرطبي : —

(قال ابن عباس : « أنزل من السماء ماء » قال قرآناً ، « فسالت أودية بقدرها » قال : الأودية قلوب العباد)

هل اطلع السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ، بالأمانة العامة للشئون الدينية والأوقاف ، على تأويل ابن عباس هذا ؟؟ لو لم يكن السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية يستشهد بأقوال ابن عباس ، وبخاصة فيما يرويه القرطبي ، كما فعل في حديثه عن تفسير « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف » ، لقلنا ان السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ينكر على ابن عباس المعاني الباطنية للقرآن !! ان كان السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية يحيط علماً بتأويل ابن عباس هذا ، وهو تأويل مشهور ، ثم أغفله وذهب ينكره علينا ، فهو مغرض .. وان لم يكن يحيط به علماً فهو مقصر ، ذلك بأن هذا التأويل لابن عباس تأويل مشهور كاد أن يدخل في مضمار التفسير . والسيد احمد البيلي ، بحكم منصبه كمدير للدراسات الدينية ، بالأمانة العامة للشئون الدينية والأوقاف ، انما هو مظنة الاطلاع الواسع في مجال وظيفته . ونشفع تأويل ابن عباس لقوله تعالى « أنزل من السماء ماء ، فسالت أودية بقدرها » بما ذهب اليه ابن كثير أيضاً ... قال : « هو اشارة الى القلوب ، ونقاوتها ، فمنها ما يسع علماً كثيراً ومنها ما لا يتسع لكثير من العلوم ، بل يضيق عنها .. وعن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس : هذا مثل ضربه الله احتملت منه القلوب على قدر يقينها وشكها .. فأما الشك فلا

ينفع معه العمل ، وأما اليقين فينفع الله به أهله .. »
هل يريد السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية مزيداً من تأويل
قوله تعالى : « أنزل من السماء ماء ، فسالت أودية بقدرها » ؟؟
يشبه النبي العلم بالغيث :

((ففى الصحيحين عن أبى موسى الأشعري : « أن مثل ما بعثنى
الله به من الهدى والعلم كمثل غيث ، أصاب أرضاً ، فكان منها
طائفة قبلت الماء ، فأنبتت الكلأ ، والعشب الكثير .. وكان منها
أجادب ، أمسكت الماء ، فنفع الله بها الناس ، فشربوا ، وورعوا ،
وسسقوا ، وزرعوا .. وأصابت طائفة منها أخرى .. أنها هـى
قيعان ، لا تمسك ماء ، ولا تنبت كلأ ، فذلك مثل من فقه فى دين الله ،
ونفعه الله بما بعثنى به ، ونفع به ، فعلم ، وعلم ، ومثل من
لم يرفع لذلك رأساً ، ولم يقبل هدى الله الذى أرسلت به .. »))

وبعد ، نعيد للقارئ الحديث السالف للسيد مدير مصلحة
الدراسات الدينية عن الاستاذ محمود محمد طه :

« لقد تبين لى من مجموعة الكتب والرسائل التى وضعها لشرح
آرائه فوجدته يذهب مذهب الباطنية فى تفسير الآيات على النحو الذى
ادعاه من قبل البهائية والقديانية وهما فرقتان خرجتا عن دائرة الاسلام
وصارتا مستقلتين وان تمسح أتباعهما بالاسلام . فمن ذلك قوله فى
رسالة الصلاة صفحة ٤٩ فى تفسير قوله تعالى : « أنزل من السماء ،
ماء فسالت أودية بقدرها » قال محمود فى تفسير هذه الآية : الماء
الحسى معروف ، والأودية الحسية معروفة ، ولكن ، من الناحية
الباطنية ، الماء القرآن ، والأودية القلوب)

وقد أوردنا هذا الحديث للسيد مدير مصلحة الدراسات الدينية حتى
نضع أمام القارئ المعلومات الوافية عن مستوى (تقويم وتقييم)
السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية (للدعوة الاسلامية الجديدة) !!

ويقول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية (ومن الأخطاء
الشنيعية التى يقع فيها استشهاده بالأحاديث الموضوعية المكذوبة
عليه صلى الله عليه وسلم من مثل عبارة « ما وسعنى أرضى ولا سمائى
وانما وسعنى قلب عبدى المؤمن ») .. هذا ما قاله السيد مدير مصلحة
الدراسات الدينية ..

أولاً : صحة الحديث النبوي إنما تلمس في القرآن ، وأصول التوحيد ، فإن اتفق الحديث المروي عن النبي الكريم معها فهو حديث صحيح ..

أما الحديث القدسي « ما وسعني أرضي ولا سمائي ، وإنما وسعني قلب عبدي المؤمن » .. فإنما يثبت صحته قوله تعالى « كلا !! بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون * كلا !! انهم عن ربهم يومئذ ، لمحجوبون » .. وقوله تعالى عن القرآن : « .. بل هو آيات ، بينات ، في صدور الذين أوتوا العلم » .. فالقرآن كلام الله ، وهو لدى التناهي ذاته .. والقلب إنما يسع الله سعة علم ، لا سعة احاطة .

الكتب التي صدرت في معارضة دعوتنا :

وتحت عنوانه « رابعاً — موقف العلماء منه » قال السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية :

« وقد ألفت حتى الآن أربعة كتب ضده منها : ١ — نبي آخر الزمان للاستاذ محمد علي يوسف . ٢ — القول الفصل للاستاذ حسين محمد زكي . ٣ — نقض مفتريات محمود محمد طه للاستاذ الدكتور الأمين داؤود . ٤ — وهناك كتيب رابع صدر بقلم أحد علماء المملكة العربية السعودية ولم نقف على اسمه » ..

هذا ما قاله السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ، بالأمانة العامة للشئون الدينية والأوقاف .. أما كتاب (محمد علي يوسف) فهو كتاب ينضح بالاسفاف ، وينطق بسوء الغرض ، وسوء الفهم ، معاً .. ونحن لا يهمنا منه الا قول المؤلف (صفحة ١٠٤ الطبعة الثانية) : يخطيء من يظن أن الاسلام رأسمالي ، وينافق من يقول انه شيعوي ، ويجمع بين الخطأ والنفاق من يزعم انه اشتراكي .. !! وهو قول يدل ، أبلغ الدلالة ، على فهم المؤلف للاسلام ، فعنده أن من يزعم أن الاسلام اشتراكي إنما « يجمع بين الخطأ والنفاق » !! والسيد مدير مصلحة الدراسات الدينية إنما يلتقي معه في هذا الفهم .. ألم يكن من قبل مقرر « الهيئة الوطنية للدستور الاسلامي الكامل » ، وعضو لجنة الصياغة التي وضعت مذكرتها ، والتي جاء فيها « كذلك يحمل

لفظ « الاشتراكية » من المعانى المتناقضة ما يجعل استعماله فى أى شكل من الأشكال وسيلة لاستغلاله للانحراف بمبادئ العدالة الإنسانية واشعال حرب الطبقات بين المجتمع « ؟؟ !! وراى السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية فى الاشتراكية ليس بدعاً ، فهو رأى سائر أضرابه من المشتغلين بالفقه والوعظ .. وهم انما يضطرون الى اخفائه وتمويهه اضطراراً وذلك مجاراة للأوضاع السياسية المتغيرة ..

أما كتاب (الأمين داؤود) فهو مثل للأسفاف ، ليس له نظير ! ونحيل القارئ الى الصفحات التالية منه ، والتي جاء فيها من البذاء والاقذاع وساقط القول ما ان المرء ليتخرج من ايراده ههنا .. (الصفحات هى ٣٣ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٦٣) . وقد عمد فيه مؤلفه الى أن ينقل من كتبنا ، نقلاً مخرلاً بالمعنى ، والى أن يخرج التخريجات المغلوطة ، والى أن يطلق الأحكام الباطلة ، والى أن يهبط الى دركات سحيقة من الأسفاف .. ومن أمثلة ذلك ما جاء فى صفحة ٢٦ من كتابه (الطبعة الثانية) ، تحت عنوانه (مخلوق يرمى خالقه بعدم العدل) :

(فى صحيفة الراى العام بتاريخ ١٩٦٥/١/٧ يعترض محمود محمد طه على ربنا اعتراضاً جريئاً بأنه — سبحانه — ليس بعاذل ، وهذا الاعتراض لم ينشر فى صحيفة الراى العام وحدها ، بل كرر نشره كثيراً فى عدة صحف وفى كتبه وفى النشرات التى يوزعها على الناس من وقت لآخر . يقول بالحرف : « نجد ان حظ المرأة فى تشريع الاسلام الذى بين أيدينا الآن حظ مبخوس ، فهى على النصف من الرجل فى الشهادة ، وعلى النصف منه فى الميراث ، وعلى الربع منه فى الزواج ، وهى دونه فى سائر الأمور الدينية والدنيوية .. فلماذا ؟؟ »)

ويقف الأمين داؤود عند هذا الحد من النقل من منشور الجمهوريين .. وتمام النص وارد تحت عنوان (الأحوال الشخصية) من هذا الكتاب الذى بين يديك ، نقلاً عن كتاب (بيننا وبين محكمة الردة) ، فلتراجع اليه ..

والأمين داؤود شوه النقل ، فهو بدل أن يبدأ بأول الكلام ، وهو قولنا « وحين نجد أن حظ المرأة فى القرآن ، من المسئولية الفردية ، مساوياً لحظ الرجل مساواة مطلقة » .. يتركه وراءه ليبدأ من « نجد ان حظها فى التشريع الاسلامى الذى بين أيدينا حظ مبخوس .. الخ .. » ، وهو بدل أن يواصل النقل بعد قولنا « فلماذا ؟؟ » يقف .. ويذهب ليخرج تخريجات لو واصل النقل لما وجد اليها سبيلاً .

هذا ، وقد اعتمد الأمين داؤود على هذا النقل المشوه من منشور الجمهوريين في ادعائه ، كمدع أول ، أمام محكمة الردة — أو ، بالأحرى ، مهزلة محكمة الردة ! — وقد ورد الرد على ادعائه الباطل في كتاب (بيننا وبين محكمة الردة) والذي ذكر السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية أنه اطلع عليه قبل كتابة تقريره !! وبالرغم عن تفنيد كتاب (بيننا وبين محكمة الردة) لادعاء الأمين داؤود يصر السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية على التمسك به ، فيورده من ضمن حجج تقريره العجيب .. فلقد مر علينا قوله تحت عنوان « الأحوال الشخصية » من هذا الكتاب الذي بين يديك :

« ومن آرائه الباطلة فيما يتعلق بتشريع الأسرة في الاسلام قوله ان حظ المرأة في الميراث والشهادة حظ مبخوس ، فان حظ المرأة في الشهادة وحظها في الميراث أمر مثبت في التنزيل الحكيم .. »

هذا هو حظ السيد احمد البيلى من الأمانة العلمية ... ولا ننسى أنه مدير مصلحة « الدراسات الدينية » !! أكثر من ذلك ، فان « الشئون الدينية » قد اشترت مئات النسخ من كتاب الأمين داؤود ، كمرجع من المراجع التي يعتمد عليها جيش وعاظها في حربهم المعلنة ضدنا .. بل انه صار يروج لهذا الكتاب في المساجد !! وليس استشهاد السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية به في تقريره ببعيد !! ونحن نحب ان يرجع الناس الى الصفحات السالفة الذكر من كتاب الأمين داؤود ، وبخاصة صفحة ٣٣ ، معترزين عما تسببه لهم من أذى ، حتى يدركوا مبلغ ما انحدرت اليه « الأمانة العامة للشئون الدينية » من الخصومة الحمقاء ، وذلك بتبنيها البذاء والاقذاع والقول الساقط باسم الدفاع عن الدين !!

ان كتاب الأمين داؤود ينم ، تماماً ، عن قدر الأمانة العامة للشئون الدينية ... فهي لن تعدو قدرها !! هذا ، والكتاب مطبوع ، في طبعته الثانية ، بالمطبعة الحكومية !!

أما كتاب (حسين محمد زكى) فليس خيراً من سابقه ! وحسين محمد زكى هو المدعى الثانى أمام مهزلة محكمة الردة وقد قال في ادعائه أمام تلك المهزلة « يقول السيد محمود محمد طه في كتابه الرسالة الثانية صفحة ٨٧ النص الآتى : « وما من نفس الا خارجة من العذاب في النار ، وداخلة الجنة ، حين تستوفى

كتابها ، من النار ، وقد يطول هذا الكتاب وقد يقصر ، حسب حاجة كل نفس الى التجربة ولكن لكل قدر أجل ، ولكل أجل نفاذ ، والخطأ كل الخطأ ، ظن من ظن أن العقاب في النار لا ينتهي إطلاقاً ، فجعل بذلك الشر أصلاً من أصول الوجود ، وما هو بذلك ، وحين يصبح العقاب سرمدياً ، يصبح انتقام نفس حاقدة ..)

ويقف حسين محمد زكي عند هذا الحد من النقل من كتاب « الرسالة الثانية من الاسلام » من صفحة ٨٧ (الطبعة الأولى) ، (صفحة ٨٨ الطبعة الرابعة) ، ثم يذهب ليقول «فهو بذلك يصف الله تعالى بالحق» مع أن النص يقول : « والخطأ ، كل الخطأ ، ظن من ظن أن العقاب في النار لا ينتهي إطلاقاً ، فجعل بذلك الشر أصلاً من أصول الوجود ، وما هو بذلك . وحين يصبح العقاب سرمدياً يصبح انتقام نفس حاقدة ، لا مكان فيها للحكمة ، وعن ذلك تعالى الله علواً كبيراً » .. فهو قد حذف عبارة « وعن ذلك تعالى الله علواً كبيراً » ليصل الى غرضه المبيت .

ولقد أورد حسين محمد زكي ذلك النص من كتاب (الرسالة الثانية من الاسلام) مبتوراً ، وذلك في كتابه الذي أسماه (القول الفصل في الرد على محمود محمد طه) — صفحة ١٤٢ — وقد بتر عبارة « تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً » ، ثم ذهب يخرج التخريجات المفرضة .. والرد على ادعاء حسين محمد زكي أمام « مهزلة محكمة الردة » قد ورد في كتاب (بيننا وبين محكمة الردة) الذي زعم السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية أنه اطلع عليه ، كما اطلع على كتاب (الرسالة الثانية من الاسلام) ، قبل كتابة تقريره .. وبالرغم من ذلك يستشهد السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية بكتاب حسين محمد زكي الذي تضمن هذا الادعاء ، كما تضمن ادعاءات أخرى على شاكلته .. مغفلاً ، عن قصد ، ردنا عليه في كتاب (بيننا وبين محكمة الردة) ..

ورجل ، كالبيللى ، على هذا القدر من عدم الأمانة العلمية ، يتبوا منصبا رسمياً ، ويتحدث باسم الدين ، بل ويدعى الغيرة على الدين !! أما الكتاب الذى قال عنه السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية (وهناك كتيب رابع صدر بقلم أحد علماء المملكة العربية السعودية لم نقف على اسمه) فهو كتاب بعنوان (المحاضرة الدفاعية عن السنة المحمدية) لمحمد أمان .. والسيد مدير مصلحة الدراسات

الدينية لم يقف على اسمه ، ناهيك عن أن يطلع على محتواه ، ومع ذلك يستشهد به كأحد الكتب التي صدرت في معارضة دعوتنا !! وهذا مثل آخر لعدم الأمانة العلمية التي يطفح بها تقريره العجيب . ويكفى أن نورد من هذا الكتاب ، الذي قال السيد احمد البيلى أنه لم يقف على اسمه ، ما جاء في صفحة ٢٦ :

(« حسنات الأبرار سيئات المقربين » وقد ذكرت في بعض مواقفي مع صاحبنا (يقصد الاستاذ محمود محمد طه) ان هذا الكلام ليس بقول الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا قول صحابى ، ولا تابعى ، بل هو قول أبى سعيد الخراز — أحد الصوفية — كفى الله المسلمين شرهم ، كما ذكرت أنه غير صحيح من حيث المعنى) !! هذا ما جاء في كتاب (محمد أمان) . أما رأيه في السادة الصوفية فليس جديداً مادام هو « أحد علماء المملكة العربية السعودية » !! وهو رأى (جماعة أنصار السنة) الذين يلتقون مع الإخوان المسلمين ، ورجال الأمانة العامة للشئون الدينية ، في معارضة دعوتنا .. ورأى (جماعة أنصار السنة) في السادة الصوفية انما يخبر عن مستواهم من الدين أحسن اخبار !! ونحب أن نورد هنا ما جاء في كتابنا (طريق محمد) عن التصوف الاسلامى ونسأل السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية رأيه فيه ...

فقد جاء في صفحة ٢٦ من هذا الكتاب (الطبعة الخامسة) :
« ان التصوف الاسلامى ، في حقيقته ، هو تقليد السيرة النبوية .. فالنبي ، في خاصة عمله ، قبل البعث ، وبعد البعث ، هو عمدة الصوفية ، وان كان اسم الصوفية لم يظهر الا مؤخراً . فالصوفية ، في حقيقة نشأتهم ، هم أنصار السنة المحمدية ، ولقد ازدهر التصوف في القرون السبعة التى تلى القرن الثالث ، وكانت قمته في القرنين السادس والسابع ، ثم لحق التصوف من التبديل ، والتغيير ، والضعف ، ما لحقه ، مما نراه الآن ، وهو ، على ما هو عليه ، من هذا الضعف ، وهذا الانحراف عما كان عليه السلف ، أقرب الى الدين ، من كثير من المظاهر الكاذبة ، التى تدعى الدين وتعيش باسمه » هذا ما جاء في كتابنا (طريق محمد) ..

فالصوفية ، في حقيقة نشأتهم ، هم أنصار السنة المحمدية .. وكتاب محمد أمان (أحد علماء المملكة العربية السعودية) الذى أسماه (المحاضرة الدفاعية عن السنة المحمدية) انما هو ، برأيه هذا في

السادة الصوفية ، عمل ضد السنة المحمدية !! ومع ذلك فالسيد مدير مصلحة الدراسات الدينية مطمئن ، تمام الاطمئنان ، لكتاب يخرج به (أحد علماء المملكة العربية السعودية) في أمر من أمور الدين .. فهو يستشهد به ، حتى من غير أن يقف على اسمه !!

والسيد احمد البيلي ، فيما يبدو ، وشيخ الصلة بدعوة (جماعة أنصار السنة) ، وهى ، عندنا ، دعوة باطلية ... ألم يقل السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية في تقريره : « ومن الأخطاء الشنيعة التى يقع فيها استشهاده بالأحاديث الموضوعة المكذوبة عليه صلى الله عليه وسلم من مثل عبارة « ما وسعنى أرضى ولا سمائى وإنما وسعنى قلب عبدى المؤمن » (!!؟

ومعروف طعن (جماعة أنصار السنة) فى صحة الأحاديث الشريفة التى يوردها السادة الصوفية (ومنها هذا الحديث) وهى ، فى حقيقتها ، أصل أصول الدين .. وقد رأينا ، آنفاً ، كيف انكر المعنى الباطنى للقرآن .. كما تذهب (جماعة أنصار السنة) ..

ورجل كهذا الفقيه السعودى ، لا يستحق أن نخوض معه فى حديث عن الدين ، وهذا رايه فى السادة الصوفية .. كما اننا ما كنا سنهرق فى التعليق على كتابه قطرة واحدة من المداد ، لو لم يستشهد به مدير مصلحة الدراسات الدينية ..

هذه هى الكتب التى أشار اليها التقرير العجيب كمراجع يستشهد بها فى معارضتنا ، وهذا هو نصيبها من الدين ، ومستواها من الأخلاق ..

ويمضى السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية فى تقريره ليقول : « وقد أصدرت لجنة الفتوى بالأزهر الشريف بعد اطلاعها على كتابه الرسالة الثانية فتوى بأن ما جاء فى الكتاب (كفر صراح ولا يصح السكوت عليه) وطالبت بمصادرة هذا الفكر الملحد والعمل على إيقاف هذا النشاط الفكرى الهدام .. »

هذا ما قاله السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية .. وبغض النظر عن صحة خبر هذه الفتوى ، فان الأزهر ليس حكماً على دعوتنا ، ذلك بأن دعوتنا غربية ، كل الغرابة عليه . ونحن لن نتوقع الا أن يكون رأى الأزهر فى دعوتنا صورة ، كبرت أو صغرت ، لمهزلة محكمة الردة !! ليس الأزهر هو المدرسة التى يتخرج فيها الاشياخ من أضراب رجال

الامانة العامة للشئون الدينية ؟ وتاريخ الأزهر انما هو ، كله ، سير
خلف الحكام ، حتى الأجنبى منهم ، « وتفصيل » للفتاوى على قدر
أهوائهم .. واليكم طرفاً من هذا التاريخ الحافل بالمخازى :

* أصدر علماء الدين المصريون بياناً لتهدئة الثورة المصرية ضد
الفرنسيين ، ابان الغزو الفرنسى لمصر ، يقول : « نصيحة من كافة
علماء الاسلام بمصر المحروسة .. نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها
وما بطن ، ونبرأ من الساعين فى الأرض بالفساد .. » ويستطرد
البيان فيقول « فعليكم ألا تحركوا الفتنة ولا تطيعوا المفسدين ولا
تسمعوا كلام الذين لا يقرأون العواقب ، لأجل أن تحفظوا أوطانكم
وتطمئنوا على عيالكم وأديانكم ، فان الله سبحانه وتعالى يؤتى ملكه
لمن يشاء ويحكم ما يريد ، ونصيحتنا لكم ألا تلقوا بأيديكم الى التهلكة .. » !!

هذا هو موقف علماء الدين بمصر من الغزو الفرنسى ! موقف التثبيط
لثورة الشعب المصرى ضد الاستعمار ، وذلك بهذه « النصيحة » :
« ونصيحتنا لكم ألا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » .. كلمة حق أريد
بها باطل .. وهذه « النصيحة » هى التى كان « ينصح » بها علماء
الدين فى السودان الجمهوريين كلما اتصلوا بهم ليذكروهم بواجبهم
الدينى فى مناهضة الاستعمار الانجليزى ، ولم يكن موقف علماء الدين
فى السودان من الاستعمار الا من قبيل موقف أضرابهم من علماء الدين
بمصر .. التزلف الى الانجليز والتزيب « بكساوى الشرف » التى
كانوا ينعمون بها عليهم ، والافتاء وفق الأغراض الاستعمارية .. ألم
يفت مفتى الديار السودانية بتحليل الافطار فى رمضان للجنود السودانيين
المحاربين مع الانجليز ، آنذاك ، على أساس انهم مجاهدون فى سبيل
الله ؟!! هذا ، وليس بعيداً عن الأذهان ، تشبيه أحد الوعاظ لقادة
انقلاب ١٧ نوفمبر ببعض الصحابة والأنبياء ؟!!

* وابان الاحتلال الانجليزى لمصر عام ١٩١٤ استعان الانجليز بعلماء
الدين لتهدئة حركة المقاومة الشعبية .. وقد جاء فى كتاب (حوليات
مصر السياسية) — تأليف احمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى
السابق — ما يلى :

« رسالة هيئة كبار العلماء فى الحرب — ولم يكتف القوم باعلان
الاحكام العرفية ولا باصدار القائد العام للجيش البريطانى المنشور
الذى اعترف فيه بما للخليفة من الاعتبار فى نفوس مسلمى القطر
المصرى ، بل لجأوا من باب زيادة الحيطة الى الاستعانة بهيئة كبار

العلماء بالديار المصرية فاستصدروا منها في ١٦/١١/١٩١٤ رسالة الى الأمة تدعوها فيها الى السكون والتفادى عن الفتن واطاعة الحكومة وكان على رأس كبار العلماء صاحب الفضيلة الاستاذ الأكبر الشيخ سليم البشرى شيخ الجامع الأزهر اذ ذاك والشيخ بكرى عاشور مفتى الديار المصرية ، ولم يترك أصحاب الفضيلة العلماء آية من آيات الذكر الحكيم أو حديثاً من الأحاديث النبوية تحض على عدم المخاطرة وعدم القاء الأنفس الى التهلكة أو اتقاء الفتنة أو البعد عن تدخل المرء فيما لا يعنيه الا آتوا بها في هذه الرسالة !!

* جاء في مجلة الأزهر بمناسبة عيد ميلاد فاروق (سنة ١٩٣٩) ما يلى : « عيد ميلاد جلالة الملك المعظم فاروق الأول .. حضرة صاحب الفضيلة الامام يحتفل به في الأزهر ..

احتفلت الأمة المصرية عن بكرة أبيها يوم ١١ فبراير الراهن بعيد ميلاد صاحب الجلالة الملك فاروق الأول احتفالا يستوقف النظر من اشراق الوجوه وافترار الثغور . وقد قام رجال الأزهر بواجبهم من الاحتفال بهذا العيد الكريم تحت رئاسة حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الامام الشيخ محمد مصطفى المراغى واحتشد فيه بعد صلاة العشاء اعلام العلماء والطلاب وكبار موظفى المعاهد . وما وافقت الساعة الثامنة حتى نهض حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الامام فلقى خطبة جمعت فأوعت من مناقب حضرة صاحب الجلالة الفاروق .. » !!

* وجاء في مجلة الأزهر يوليو ١٩٦٢ :

« دعا الامام الأكبر شيخ الجامع الأزهر أساتذة الكليات وشيوخ المعاهد ومدرسيها وطلابها الى مؤتمر عام يناقشون فيه مشروع الميثاق الوطنى من الوجهة الأزهرية ، فلبى دعوته عشرات الألوف من جنود الرسالة المحمدية وورثتها فى القاهرة والمحافظات تحت رئاسته فى قاعة الامام محمد عبده بالأزهر .. » وخرج المؤتمر بتوصيات منها :

« بعد دراسته (الميثاق الوطنى) ومناقشته قرر المجتمعون أن هذا الميثاق الوطنى فى مبادئه يتفق ومبادئ الدعوة الإسلامية ، وأنه ينشد مجتمعاً انسانياً قامت الدعوة الإسلامية فى مكة على أساسه وجاءت مرحلة المدينة لتنظيم حياة هذا المجتمع » !!

* وجاء فى مجلة الأزهر ، الجزء الأول — السنة الرابعة والثلاثون — المحرم سنة ١٣٨٢ هـ ، يونيه ١٩٦٢م ما يلى :

« عام جديد على ازهر جديد .. بقلم احمد حسن الزيات :
.. ان ميثاقتك الذى عاهدت الله الوفاء به وعاهدك الشعب على
اللقاء عليه ، حروف من كلمات الله لم يؤلفها أحد من قبلك فى أى عهد ،
لا فى القديم والحديث ، لا فى الشرق والغرب ، ولم يبق شىء فى نفوس
المعذبين فى الأرض والمستضعفين من الناس الا وجدوه فيه .. » !!

* جاء فى مجلة الأزهر يناير ١٩٦٣ — الجزء السادس السنة الرابعة
والثلاثون — تحت عنوان « عصرنا الذهبى الرابع » ما يلى :

« .. وسينتشر ضوء ميثاقتك المحكم الهادى فى كل نفس ، وفى كل
أرض ، انتشار كلمة الله لانه الحق الذى وضعه الله فى شرعه والمنهج
الذى سنه لجميع خلقه .. » !!

هذا هو تاريخ الأزهر !! سير فى ركاب السلطة ، واقتناء بما تريد ،
وتملق رخيص لها .. ولقد أخرج الأزهر بياناً عن الاخوان المسلمين
جاء فيه :

« .. ولكن أعداء الاسلام حين عز عليهم الوقوف أمامه حاولوا
حرب الاسلام باسم الاسلام ، فاصطنعوا الاغرار من دهماء المسلمين ،
ونفخوا فى صفار الأحلام بمفرور القول ومعسول الأمل . والفوا لهم
مسرحيات يخرجها الكفر لتمثيل الايمان وأمدوهم بإمكانيات الفتك وأدوات
التدمير .. »

« .. واذا كان القائمون على أمر هذه المنظمات قد استطاعوا ان
يشوهوا تعاليم الاسلام فى افهام حفنة من الناشئة واستطاعوا ان
يحملوهم بالمغريات على تغيير حقائق الاسلام تغييراً ينقلها الى الضد
منه والى النقيض من تعاليمه فان الأزهر لا يسعه الا أن يصوب ضلالهم
ويردهم الى الحق من مبادئ القرآن الكريم والسنة المشرفة .. »
« .. وانى لأعجب أشد العجب ممن يدعى الاسلام والغيرة عليه
كيف يسوغ له أن يوالى أعداء الاسلام وأن يأخذ منهم مقومات الفتك
بالمسلمين ويستعين بمالهم على اخوة له فى الدين والوطن والانسانية ..
ألا ساء ما يدعون وبئس ما يفترون .. »

هذا هو رأى الأزهر فى « الاخوان المسلمين » .. وهو رأى ما كان
ليخرجه فيهم لولا انه كان يمالئ به السلطة ، فالأخوان المسلمون
« والأزهر » انما ينبعثون ، جميعاً ، من أديم واحد هو التفكير الدينى
السلفى المتخلف .

وقد قال الدكتور منصور خالد في كتابه (حوار مع الصفوة) —
صفحة ٨٠ ، ٨١ — ما يلي :

« ان الاسلام ليس بملك لفرد أو جماعة .. فلا يكفي أن تأتي الدولة
أو الصدفة التاريخية أو الميراث برجل توليه مكان الصدارة في أمور الدين
فيظن بعض الناس ، ويظن هو بظنهم ، انه قد أضحى كبيراً للمجتهدين ،
ووالياً على المؤمنين وظلاً على أرضه لله المكين ..
وقد ظننت أن الإخوان المسلمين ، وهم الذين يقولون بالعمل على
إبراز الاسلام في صورته الصقيلة التي تناسب العصر ، ظننت انهم لن
يروا في تأييد هذا النفر من شيوخ الدين التقليديين مكسباً ولن يروا في
مؤازرتهم ربحاً .. ظننت هذا وهم الذين يذكرون أن علم الشيخ المراغي
غفر الله له — لم يمنعه من أن يكون مفتياً لأخطاء الملعون فاروق .
وان إباحة الإفطار للمسلمين في تونس لم تجد لها من سند إلا عند
الشيخ ابن عاشور مفتي الديار التونسية .. وأن الافتاء بكفر
الإخوان المسلمين — يوم أن حاربتهم الدولة — انما قال به الشيخ
عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر الشريف .. »

وقال الدكتور منصور خالد في كتابه (صفحة ١٩٤) :
« أتابع ما يدور .. واسمع ما يتردد فلا أراه يختلف كثيراً في
جوهره ، عن ما شهدته مصر العشرينات .. أتابع واسمع فأرى نماذج
لشيوخ مصر وهم يدينون رجلاً ذا عقل وارف وخيال مدرار مثل
الشيخ علي عبد الرازق ويتهمونهم بالزندقة والفسق . وأرى نماذج
للشيخ التفتنازي .. ذلك الشيخ الذي يجب أن يوضع أمثاله في حوانيت
العاديات كنموذج للتحجر الفكري .. أرى نماذج للتفتنازي — أو
الزفتنازي كما وصفه شاعر الشعب الصداح بـ « التونسي » — أراه
وهو يقف في المنابر ليدين المرحوم عمر لطفي المحامي داعية التعاونيات
وأحد منارات الطريق في تاريخ التطور الاجتماعي في مصر .. يدينه
بالإلحاد والشيوعية لدعوته التعاونية تلك .. »
هذا ما قاله الدكتور منصور خالد في كتابه (حوار مع الصفوة) ..

والآن فما رأى السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية فيما رويناه
ههنا من تاريخ الأزهر ؟ وما رأيه في بيان الأزهر حول « الإخوان
المسلمين » ؟

قد يكون السيد أحمد البيلي « أخاً مسلماً » ، أو قد لا يكون ..
ولكنه ، بالتأكيد ، انما ينطلق من نفس منطلق « الإخوان المسلمين »

الفكرى .. ويلتقى معهم ، كل الالتقاء ، فى معارضة دعوتنا .. الم يكن الببلى من دعاة « الدستور الاسلامى المزيف » الذى يدعو به « الاخوان المسلمون » ؟ فليع السيد احمد الببلى ، وأشياخ الأمانة العامة للشئون الدينية كل أولئك . أما استناد السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية الى رأى الأزهر فى دعوتنا ، فهو استناد الى سبب واه لا يلقى احتراماً من ذى بصيرة .. وقد عرفنا تاريخ الأزهر فى اصدار الفتاوى !! فالأزهر لا يمثل الا القلعة الكبرى للتفكير الدينى السلفى المتجمد الذى عزل الدين عن الحياة الجديدة .. وهو لا يقوم الا على نمط من التعليم الدينى المتخلف ، ولا يخرج الا ضحايا لهذا النمط من التعليم ، معزولين عن تيار الحياة الجديدة ، يعانون ، أشد المعاناة ، من مركب النقص بازاء هذه الحياة الجديدة .. والدعوة الاسلامية الجديدة انما تقوم ، ان شاء الله ، على أنقاض هذا التفكير الدينى المتخلف .. تبعث الاسلام وتحىى السنة ، وتعيد الدنيا الى حظيرة الدين ..

ويمضى السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ليقول فى تقريره العجيب : « وقد طالبه بعض العلماء بعقد مناظرة معلنة تقام بدار اتحاد طلاب جامعة الخرطوم على أن يحضر ويدافع عن آرائه فرفض الاشتراك فى المناظرة متعللاً بأنه فوق مستوى من سيناظره »

هذا ما قاله السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية .. أما « بعض العلماء » الذى قال عنه انه طالب الاستاذ محمود محمد طه بعقد « المناظرة » فهو عطية محمد سعيد (احد زعماء الاخوان المسلمين وجبهة الميثاق السابقة) .. واحد شهود مهزلة محكمة الردة ايضاً !! وحقيقة الأمر يحكيها ما نشر بصحيفة الراى العام يومى ١٤/١١/٦٧ ، ٢٦/١/١٩٦٨ .. ونترك القارىء مع ما نشر ، يومئذ ، ليحيط بالأمر من جميع اطرافه :

((الراى العام ١٤/١١/١٩٦٧م « مناظرات » حول دعوة مناظرة للأستاذ محمود محمد طه))

اطلعت على دعوة السيد عطية محمد سعيد ، للاستاذ محمود محمد طه ، لمناظرته ، تحت الشروط التى عددها — وألاحظ ان الدعوة جاءت قلقة ، ومضطربة ، بسبب عقدة تقصير عانى منها السيد عطية ، نتيجة مواقف وقفها بمدينة القصارف ، أذكر منها :

١ — ان السيد عطية كان موجوداً بالقصارف ، حين وصول الاستاذ محمود اليها ، وقد طلب اليه نفر من المواطنين مواجهة الاستاذ

محمود في محاضراته ، بالنادي الاهلى ، مساء ذلك اليوم السبت ٢٥ نوفمبر ، ولكنه اعتذر بسبب سفره لدوكة ، او عصار ، على ما اذكر .

٢ - حينما عاد السيد عطية للقضارف ، وجدها واقفة على قدم وساق مع الاستاذ محمود ، حيث يتحدث لمواطنيها في محاضراته الخامسة ، مساء ذلك اليوم ، الاربعاء ٢٩ نوفمبر ، بدار المعلمين عن « أسس دستور السودان » . فبدل ان يحضر السيد عطية ، لمواجهة الاستاذ محمود ، بدار المعلمين ، ذهب ليقوم محاضرة في نفس الوقت عن « محمود محمد طه في ميزان الاسلام » قوبلت بالاستهجان والاستخفاف لعدم الجدية في المواجهة .

٣ - في هذا الظرف أرسلت أنا - كاتب هذه السطور - وليس الاستاذ ذا النون جبارة - خطاباً للسيد عطية ، عن طريق جبهة الميثاق ، اقترحت فيه قيام مناظرة نواجه فيها بعضنا تحت عنوان : « عطية محمد سعيد ومحمود محمد طه ، يتناظران عن ماهية الاسلام » . كما اقترحت النادي الاهلى مكاناً للمناظرة ، لامتيازه بحسن الموقع ، وتوفير الاضاءة . وتركت للسيد عطية ، واخوانه ، حق الاعتراض عليه ، ومع ذلك ، اعتذر السيد عطية أيضاً بسبب السفر . . وقد اعلنت بنفسى صورة خطابى ، واعتذاره ، على المواطنين المجتمعين مع الاستاذ محمود بدار المعلمين . .

وكأثر لرد فعل الظروف التى أوجزتها بعاليه ، وما نشأ عنها من تعليقات بالقضارف ، جاءت دعوة السيد عطية ، المشروطة ، لمناظرة الاستاذ محمود محمد طه ، والتى أعلنت بجريدة الراى العام . . ويلاحظ القارئ ، من غير عناء فى تدقيق النظر ، اضطراب الدعوة ، وعدم جديتها ، لأن الداعى ترك أمر دعوته عائماً ، فهو لم يحدد تاريخ الدعوة ، ولا مكانها ، ولا موضوعها ، وكان من واجبه ان يفعل ذلك ، ثم يترك للمدعو حق الموافقة أو الرفض . ان وضع الأمر بهذه الصورة ، التى نشره بها السيد عطية ، ليس أكثر من تمثيلية ضعيفة الحبكة ، قصد بها ادراك ما فاتته بالقضارف . . وهيهات ! .

ثم من حق السيد عطية علينا أن يعرف ان اقتراحنا لمناظرته بالقضارف ، لم نقصد من ورائه ، البتة ، منازلته فى ميدان الفكر الدينى ، لاننا نعرف سلفاً المستوى الثقافى لأفكاره ، وانما قصدنا ، بحق ، تعرية وكشف التضليل الذى يمارسونه باسم الدين . . وقد تحكمت أيضاً فى الموقف ظروف القضارف ، التى هى غير ظروف الخرطوم . .

هذه بالاضافة الى أننا نعلم ، يقيناً ، ان السيد عطية عاجز ، بطبيعة تفكيره ، عن مناظرة أفكار الاستاذ محمود ، وغير جاد فيما يدعى ، والا فليقل لنا لماذا لم يتعرض هو ، أو حزبه ، لمؤلفات الاستاذ محمود بالنقد والنقاش ، وهى كما نعلم كثيرة وقد وزعت منها عشرات الألوف فى أنحاء البلاد المختلفة ؟ ثم هى تنشر ، وتبشر بأفكار دينية تختلف مع السيد عطية وحزبه ، اختلافاً أساسياً ، فماذا فعلوا فى معارضتها ؟؟

وأخيراً أسوق مثالا حياً على عدم الجدية وسذاجة الفكر فى دعوة السيد عطية ، وهو اشتراطه ، لقيام المناظرة ، قيام لجنة تحكيم تكون قراراتها ملزمة للطرفين ، مع أن البداهة فى عرف قضايا الفكر ترفض هذا الرأى لسذاجته ، ثم فيه دليل على أن فكر السيد عطية هين عليه ، وهو على استعداد للتخلى عنه بقرار لجنة تحكيم ! فهل رأى الناس هواناً للدين والفكر كهذا الهوان ؟ تصوروا لو ان كفار مكة طلبوا الى النبى مناظرتهم على مثل شروط السيد عطية .. أيقبلها ؟! وعليه ، فانى ، نيابة عن الحزب الجمهورى ، أرفض مناظرة الاستاذ محمود محمد طه للسيد عطية محمد سعيد ..

سعيد شايب — الحزب الجمهورى))

ونشرت « الرأى العام » — ٢٦ يناير ١٩٦٨ — هذه الكلمة للاستاذ محمود محمد طه : ((حول مناظرات الاستاذ عطية محمد سعيد .. تحية

١ — بالاشارة لدعوتك اياى للمناظرة ، المنشورة بصحيفة الرأى العام يوم الاربعاء ٦/١٢/٦٧ ورد الاستاذ سعيد الطيب شايب عليها نيابة عن الحزب الجمهورى ..

٢ — كل ما قاله الاستاذ سعيد هو رأى الحزب الجمهورى ، كان ولا يزال .

٣ — ولكن الحزب اطلع على دعوتك الثانية ، المنشورة بجريدة الرأى العام الفراء عدد ٦٨/١/١٧ ، وبخاصة ، قولك « خامساً .. لقد اتصلت ببعض المسؤولين بهذه الجامعات فرحبوا بالفكرة ووعدوا بتقديم التسهيلات اللازمة للمناظرة وأنا فى انتظار موافقتكم لتحديد التاريخ المناسب » فرأى أن ينزل عن رأيه هو فى أمر هذه المناظرة عند رأيك انت فيها — استجابة لرغبتك انت وارضاء لخواطر

أناس قد يكون الحاحك قد علق خواطرهم بقيامها ، ابتغاء أن يظهر الله الحق ، على لساني ، أو على لسانك ، فينتفع به منتفع ، ويهتدى به مهتد ، أو يزيد هداية ..

٤ — على هذا فامض في سبيل الاعداد واربط بأى زمن يناسبك فأنى لأرجو الله أن يمكّننى من الالتزام به .. وإن احتجت لأى مساعدة في الاعداد فإن الحزب يمكنه أن يعين من أعضائه من يقوم بتقديم تلك المساعدة ..

٥ — ليس للحزب أى شرط يشترطه غير أن تكون المناظرة مفتوحة للامة ، بغية توسيع الفائدة .. والله المسئول ان يظهر الحق ويزهق الباطل — « ان الباطل كان زهوقا » .. هذا مع تحياتى وأطيب أمنياتى ..

يمكن الاتصال بتلفون ٧٧٠٨٩ — ذو النون جبارة الطيب —
ص.ب ٧٥٢ الخرطوم))

هذا ما كان من أمر الدعوة الى « المناظرة » الذى يزعمه السيد احمد البيلى ، كما يزعمه عطية محمد سعيد (زعيم جبهة الميثاق السابقة) !! ولقد رفض الجمهوريون ، أخيراً ، قيام المناظرة بعد أن تبين لهم ان عطية محمد سعيد ، بما تنم عنه شخصيته ، وبما يمثله من فكر ، ليس فى مستوى النظر الذى يفاخر الاستاذ محمود محمد طه .. كما أوضحوا استحالة قيام حوار فكرى فى جو كالجو الذى اختاره عطية محمد سعيد حيث يتم حشد (الاخوان المسلمين) لاجداث التهريج واثارة الشغب . ولقد عرض الجمهوريون ، بديلا لذلك ، أسلوب المحاضرات ، حيث يمكن أن يجرى فيها النقاش بين الطرفين على أساس ما يقدم المحاضر فى محاضراته .. وقدم الاستاذ محمود محمد طه عشرات المحاضرات ، فلم يظهر فيها أحد من هؤلاء (الفقهاء) !! والتهرب من مواجهة الاستاذ محمود محمد طه ، فى الحوار العلمى ، كان دأب (الفقهاء) منذ زمن طويل .. وقد دعوا ، مرات عديدة ، الى الحوار ، دعوات عامة . ودعوات خاصة ، فلم يلبوا الدعوة ، ولم يعتذروا عنها .. وإنما ذهبوا ليشيعوا الشبهات حولنا ، ويشيروا الفتنة فى غيبتنا ، بل انهم عمدوا ، دائماً ، الى الحيلولة دون أن نعطى الفرصة فى الدفاع عن أنفسنا فى المنابر التى يحتكرونها للهجوم علينا .. واليكم مثلاً لهؤلاء الفقهاء فى التهرب من المواجهة الفكرية ، والانصراف الى الخوض فى الأعراض :

في يناير ١٩٦٠ فصل المعهد العلمي ، بامدرمان ، ثلاثة من الطلاب ، لانضمامهم الى الدعوة الاسلامية الجديدة التي وجدوا فيها من الصدق ، والجد ، ما لم يجدوه في (فقهاء) ذلك المعهد ، ولا فيما يتلقونه عنهم .. وقد بدت لهم مفارقة هؤلاء (الفقهاء) الواضحة للدين . وعلى اثر ذلك قام الشيخ محمد المبارك عبد الله ، شيخ المعهد العلمي ، بامدرمان ، انذاك ، بالهجوم الجائر على الاستاذ محمود محمد طه بين جدران فصول الدراسة ، وعلى اعمدة الصحف .. فرد الاستاذ محمود عليه بما يكشف خطل موقفه وباطل دعواه ..

وقد نشرت صحيفة (الأخبار) ، بتاريخ ٢١ يناير ١٩٦٠ ، هذه الكلمة للاستاذ محمود :

((مع الحوادث والناس - الأخبار ٣١ يناير ١٩٦٠ - محمود محمد طه يتحدث عن بيان مشيخة المعهد .. وفصل الطلاب الثلاثة وقصة رفع التكاليف كاملة :))

١ - في نكبة المعهد المؤسفة ، جرجر شيخ العلماء اسماً بين جدران فصول الدراسة ، وشهر بي في الصحف ، في بلاغاته ، وبيانه الرسمية ، واساء الى سمعتي عند الراى العام جميعه ، بصورة مؤلمة ، وأنا أعرف ما الى من حق عليه عند القضاء ، ولكن لست بصدد الآن ، وانما أنا الآن بصدد مالى عليه ، من حق أدبى يجعل من واجب محررى الصحف أن يعطوا هذا البيان نفس الاهتمام الذى أعطوه لبيان الشيخ .. ولقد كان الطلبة يسألون عن رأيهم فى ، ويطالبون باصدار حكم على ، أنا بالذات ، ويراد منهم أن يقولوا عنى أمراً لا يرونه فى .. فاذا قالوا ان محمود محمد طه غائب الآن ، ولا موجب للتحدث عنه ، ويمكنك ، أيها الشيخ الجليل ، أن تسأله فى أى وقت شئت ، وبأى وسيلة شئت ، أصر الشيخ على الاجابة المحددة التى يريد .. فاذا ذهب الطلبة ليشرحوا رأيهم فى طريقة الاستجواب ، لم يمهلوا ، وانما اعجلوا اعجالاً ، واستفزوا استفزازاً ، واستخرجت منهم ، فى حالة استفزاز . والاثارة ، عبارات بنى عليها الشيخ قراره المؤسف ..

٢ - ان هؤلاء الطلبة الثلاثة ، منهم اثنان يحملان الشهادة الأهلية ، وينتميان الى قسم الشريعة ، فى القسم العالى ، وهو آخر مراحل المعهد العلمى ، والشهادة الأهلية ، فى ذاتها ، درجة علمية لا تحمل الجهرة الغالبة من خريجي المعهد العلمى أكثر منها ، ومع ذلك يقول الشيخ عنهما ، وعن زميلهما ، الذى هو ثالث فرقته : « ان لهم خرافة

سخيفة تتنافى مع ما علم من الدين بالضرورة . ويقول في بيانه عن محيسى ، وهو حامل الشهادة الأهلية ، وهى ، كما قلنا ، مرتبة علمية يعترف بها المعهد ولا تحمل الجوهرة الغالبة من خريجيه أكثر منها — يقول عنه في بيانه : « بل قد قال محيسى في بلاهة مضحكة ان محمود محمد طه لو صلى ما اتبعته » ، ويقول عنهم في بيانه أيضاً « من نوع هؤلاء المغفلين الضالين الذين يجرون وراء الأوهام والأباطيل المفضوحة »

٣ — والآن فان هناك أحد أمرين : اما ان الأفكار التى يحملها الطلبة الثلاثة « من الأوهام والأباطيل المفضوحة » ، فيكون طلبة المعهد العلمى ، حتى بعد أن ينالوا درجته العلمية الأهلية ، غير قادرين على الاعتصام عن « الأوهام والأباطيل المفضوحة » ، واما أن تكون هذه الأفكار أفكاراً صحيحة ، قوية ، لها أصالة في الدين فانت على شيخ العلماء ، وشيخ العلماء يعلم ان هذه الأفكار قد قرأها هؤلاء الطلاب ، فيما يقرأون من مادة خارج المعهد ، وهو يعلم مصدرها حق المعرفة . . فما هو واجبه ؟ اليس من واجبه نحو طلابه ، ونحو دينه ، أن يناقش هذه الأفكار ، ويفضحها ، ويظهر وهمها ، وباطلها ، أو يعرف صحتها وسدادها ، فيدخلها في المعهد عن بيته ، أو يحاربها عن بيته ، بدعوى ان للمعهد رسالة محددة ، وان حرية الفكر مكانها المعاهد المدنية لا الدينية ؟ .

٤ — والآن الى رأى العام جميعه اسوق هذا الحديث التالى :
لقد حملت أنا هذه الأفكار ، التى من أجلها رفت شيخ المعهد الطلاب الثلاثة ، الى الدكتور كامل الباقر ، مراقب مصلحة الشؤون الدينية ، وأخذت من وقته نحو الساعة ، أناقشه فيها ، بعد أن تركتها عنده في اليوم السابق ليقرأها قبل النقاش . وانتهينا من النقاش ، وقد اقتنع الدكتور الباقر بأننا لو اجتمعنا أنا وشيخ العلماء في مجلس لعرف عن هذه الأفكار الكثير مما ينكره الآن . .
فقد كنت أخبرت الدكتور الباقر بأن شيخ العلماء لم يعط نفسه الفرصة ليفهم ما نقول طيلة الثلاث سنين الأخيرة ، وطلبت منه أن يعمل على أن نجتمع بالشيخ لهذا الغرض ، فاخبرنى انه سيعقد هذا الاجتماع اما في المعهد العلمى ، واما في مكاتب مصلحة الشؤون .
وشعرت انه يميل لأن يكون الاجتماع بالمعهد ، اعتباراً لمكانة الشيخ فقبلت . .

٥ — كان هذا الحديث بينى وبين الدكتور الباقر صباح يوم الثلاثاء الماضى ، وفي حوالى الساعة الواحدة والنصف من نفس اليوم ، اتصل

الدكتور مشكوراً وقال ان فضيلة الشيخ قد قبل أن يكون الاجتماع غداً (الأربعاء) ، الساعة الرابعة بعد الظهر ، بمنزله ، فحاولت أن احتج على المكان ، ولكن الدكتور لم ير في ذلك بأساً ، وطلب منى الموافقة ، فوافقت . وخرجت من مكتبي على ذلك ، ولكن الشيخ عاد واتصل بالدكتور ، بعد نصف ساعة ، ليقول : « أعفوني من هذا الاجتماع » ، ولم يتمكن الدكتور الباقر من الاتصال بى الا صبيحة الاربعاء ليبلغنى آخر التطورات ..

٦ — والآن فانى أرى انه من حقى ، وقد خاض الشيخ فيما خاض فيه من أمرى ، ومن حق الطلبة المفصولين ، والباقيين ، ومن حق رأى العام السودانى ، ومن حق الاسلام ، على شيخ العلماء ، أن يناقشنى فى هذه الأفكار نقاشاً علنياً ، فى مناظرة ، يحضرها كل من يجب ، حتى ينجلي الحق لذى عينين . وانى اعتقد ان من واجب الصحافة أن تعلن طلبى هذا ، وأن تسانده ، وأن تسعى لتحقيقه .. وعلى الله قصد السبيل .. محمود محمد طه))

هذا ، ولم يستجب شيخ العلماء لدعوة المناظرة .. كما لم يحضر للمناقشة فى أية محاضرة من المحاضرات التى قدمها الاستاذ محمود محمد طه ، ودعا اليها (الفقهاء) خاصة وأفراد الشعب عامة ..

ومن هذه المحاضرات محاضرة بعنوان (لحل مشاكلنا الحاضرة يجب تطوير الشريعة الاسلامية) التى كانت الدعوة اليها عامة ، كما وزعت بطاقات دعوة خاصة اليها على زعماء الهيئات والأحزاب الاسلامية وعلماء الشريعة .. وقد أقيمت بدار الجمهوريين بالموردة بأمدردمان بتاريخ ١٦/٤/١٩٦٥ . وأقام الجمهوريون (مهرجان الصلاة) الذى بدأت ليلته الأولى بدارهم فى يوم ٢٨/١١/١٩٦٥ ، ونشرت الدعوة اليه صحيفة السودان الجديد فى نفس ذلك اليوم .. وكانت الدعوة لأفراد الشعب عامة ، ولعلماء الشريعة الاسلامية خاصة . ثم قدم الاستاذ محمود محمد طه ندوة بعنوان (الرسالة الثانية من الاسلام) بدار الجمهوريين بالموردة بتاريخ ٣/١١/١٩٦٦ ، وقد دعى اليها رجال الدين ببطاقات دعوة خاصة ، أرفقوا معها « رسالة الصلاة » .. كل هذه المحاضرات والندوات ، وغيرها ، يعلن عنها ، على أوسع نطاق ، ويدعى اليها (الفقهاء) دعوات خاصة ودعوات عامة ، فلا يلبون ، ثم يذهبون ، بعد تهريبهم من المواجهة الفكرية ، ليثيروا الشبهات حول دعوتنا ، فى غيبتنا !!

ان صنيع هؤلاء (الفقهاء) انما هو مثل للخصومة الفاجرة ليس له نظـير . .

مهزلة محكمة الردة :

ويقول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية تحت عنوانه :
(سادساً — موقف الجهات الرسمية قبل ثورة مايو ١٩٦٩) ما يلي :
(١ — « القضاء الشرعى :

تقدم اثنان من العلماء هما فضيلة الشيخ الأمين داؤود الاستاذ بالجامعة الاسلامية والشيخ حسين محمد زكى المدرس بالمعاهد الدينية (يومئذ) ، تقدما بعريضة الى فضيلة قاضى المحكمة الشرعية العليا بالخرطوم يطالبان فيها بالحكم على محمود محمد طه بالردة وذكره ، فى العريضة ، عبارات من كتب ، رأيا أنها توجب الردة على قائلها . وقد استمعت المحكمة الى عريضة الادعاء واصدرت حكما على المتهم بالردة ، وكان ذلك الحكم بتاريخ ١٨/١١/٦٨ . ولم يعبأ محمود بالحكم ولم يستأنفه وظل يواصل نشاطه باسم الدين الاسلامى الذى حكمت المحكمة بارتداده عنه . .) (٢ — رأس الدولة :

فى ٢٥/٣/١٩٦٩ كان مجلس السيادة قد وجه خطاباً لبعض العلماء للتداول فى أمر محمود ودعوته المنافية للدين الاسلامى ، وبخاصة لما كثرت الشكاوى من نشاطه ، وذلك بعد أن حكمت عليه بالردة محكمة شرعية عليا فى القضية رقم ١٠٣٥/١٩٦٨ وان فضيلة قاضى القضاة رفع مذكرة بما ينبغى على الدولة فعله حيال محمود ودعوته ، حماية للعقيدة الاسلامية الصحيحة من الافساد من عقول الأجيال الناشئة ، وقد تقدم فضيلة قاضى القضاة بمذكرته رقم م ش ١٢/١/٤ بتاريخ ٢٠/١/١٩٦٩م وطالب بأن يتدخل السيد وزير الداخلية لمنع المحكوم عليه بالردة وأتباعه من التحدث باسم الاسلام خطابة وكتابة ، وأن تصدر كتبه ولكن شيئاً مما طلبه فضيلته لم يتم ، حتى اندلعت ثورة مايو ١٩٦٩ . .)

هذا ما قاله مدير مصلحة الدراسات الدينية . . ويحسن هنا أن نحيط القارئ علماً بحقيقة محكمة الردة (المهزلة) التى يحتفل بها السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية كل هذا الاحتفال ، فيستشهد بها فى معارضتها . .

جاء في كتاب (مهزلة محكمة الردة مكيدة سياسية) ، وهو من الكتب التي قال السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية أنه اطلع عليها قبل كتابة تقريره ، جاء في صفحة ١٠ ، ١١ ما يلي :

((لقد ظل الاخوان الجمهوريون ، ولا يزالون ، يدعون الناس الى الاسلام على بصيرة واضحة ، مستمدة من الأصول الثابت للدين الحنيف ، ولقد أوسع الاستاذ محمود محمد طه فكرة البعث الاسلامي الجديد تبياناً ، وشرحاً ، في عديد مؤلفاته ، وفي عديد محاضراته ، بموضوعية ، وبعلمية ، وفي أسلوب معجز ، وتماسك منطقي ، أعاد للدين هيئته ، واحترامه ، وأعطاه سطوة فكرية لم يشهدها تاريخ الأديان ، وتاريخ الأفكار ..

ومع هذا ، ولعله من أجل هذا ، وقف من يطيب لهم أن يسموا أنفسهم « رجال الدين » عقبة أمام هذه الدعوة ، يصدون عنها الناس بالتشويش عليهم ، وبتحريضهم ، مدفوعين في هذا الصنيع المنكر بسوء الفهم ، وسوء التخريج ، وسوء القصد أيضاً .. وقد فعلوا كل أولئك منبعثين من ضغينة قديمة ، فقد أوقر نفوسهم أن الاستاذ محمود محمد طه قد أبان للناس ، ومنذ الأربعينات ، زيف رجال الدين عامة ، وطبقة القضاة الشرعيين منهم بخاصة ، وفرق بينهم وبين الدين الصحيح ، وأوضح تبعيتهم للسلطة الزمنية ، واستغلالهم الدين لأغراض سياسية ..

وفي الجانب الآخر فقد تحملت الدعوة الاسلامية الجديدة عبء تنوير الرأي العام ، وتعليمه ، واعادة تربيته ، فكشفت للناس جميعاً زيف الأحزاب السياسية ، وأبانت لهم أنه ، في حقيقة الأمر ، لم تكن عندنا أحزاب سياسية ذات مذهبية محددة ، وإنما هي أحزاب طائفية تقوم على الفساد ، وعلى الجهل ، وعلى الطفيلية .. ومن ههنا التقى رجال الدين التقليديون برجال السياسة التقليديين في محاربة الدعوة الاسلامية الواعية ، وقد استغلوا في ذلك القضاء الشرعي أبشع استغلال حتى أخرجوه عن كل طور معقول ، فأباح لنفسه ما لا يستباح لأي قضاء يحترم نفسه ، وذلك يوم نفذت محكمة الخرطوم الشرعية العليا مكائد السياسيين والسلفيين ، وزعمت انها أعلنت ردة الاستاذ محمود محمد طه عن الاسلام .. وكان هذا في يوم الاثنين ٢٧ شعبان عام ١٣٨٨ هـ الموافق ١٨ نوفمبر عام ١٩٦٨ م .. ذلك اليوم الذي بلغنا عنه أنه « قد دخل التاريخ .. انه يؤرخ بداية تحول حاسم ، وجذري ، في مجرى الفكر ، والسياسة ، والاجتماع — في مجرى

الدين — في هذه البلاد ان شاء الله » .. وقد أعلن الجمهوريون ، ومنذ الوهلة الأولى ، عدم احترامهم لهذه المكيدة السياسية الضعيفة الحبكة ، والتي حاولت أن تعصم نفسها ، وتستتر عريها ، بالتحافها ثوب الاجراءات القضائية الرسمية ، حتى يتوهمها الناس انها ذات مظهر شرعى .. لم يمثل الاستاذ محمود محمد طه أمام تلك المحكمة ، ولم يستأنف حكمها ، عن قصد ، وعن تصميم ، كى تبقى تلك المحكمة وثيقة رسمية تدين القضاء الشرعى بالجهل ، والتخلف بصورة لا رجعة منها .. وتبقى أيضاً نموذجاً حياً يجسد للجيل الحاضر المصير القاتم الذى كان ينتظره لو آلت الأمور الى أولئك الرجال ، ومن هم على شاكلتهم ، وذلك باقرار ما يسمى ، فى ذلك الوقت ، (بالدستور الاسلامى) ، والذى كان أيضاً مؤامرة طائفية أطفأ الله نارها بلطف بالغ .. ومهما يكن من أمر ، فسنحاول أن نبين فيما يلى الخلفية التاريخية لمواقفنا من رجال القضاء الشرعى ، ومن رجال السياسة والتي تصعدت الى محكمة الردة .. ثم نحاول بعد ذلك تقييم تلك المحكمة مع ايرادنا شيئاً مما قاله عنها المثقفون والقانونيون فى تلك الأيام ..))

كما جاء فى الصفحات ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، من كتاب (مهزلة محكمة الردة مكيدة سياسية) ما يلى :

((بمثل هذا النقد المركز تولت الدعوة الاسلامية الجديدة كشف زيف الأحزاب السلفية ، فكانت المحاضرات العامة تقام وباستمرار — عن الموقف السياسى الراهن — حيث يبصر الشعب بحقيقة زعمائه ، وبحقيقة السلفيين ، حتى ضاق السياسيون والسلفيون ذرعاً بالنقد الموضوعى ، فسعوا لايقاف المحاضرات العامة ، ولمنع نشاط الجمهوريين .. وها هو المدعى الأول فى محكمة الردة الشيخ الامين داود ينقل لنا خطاباً من أحد أعضاء مجلس السيادة السابقين ، السيد الفاضل بشرى المهدي ، بتاريخ ١٩٦٨/١١/٣ ، أى قبل أسبوعين من المحكمة ! ولقد تعرض ذلك الخطاب للاستاذ محمود محمد طه بعبارات يعف القلم عن ايرادها ، ويهمنا الآن قول عضو مجلس السيادة « وأرجو أن يتخذ الاجراء الرادع ضده » . وتحدثنا أيضاً جريدة الراى العام الصادرة بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٤ ، أى قبل أربعة أيام من انعقاد محكمة الردة ، بالآتى : « وبنفس الوقت جاءنا من وزارة التربية والتعليم ان السيد رئيس مجلس السيادة لم يصدر أية تعليمات لمنع المحاضرة المذكورة ، وكل الذى حدث هو ان فضيلة مولانا قاضى قضاة السودان بعث بخطاب الى السادة رئيس واعضاء مجلس السيادة ، بصورة

لوزارة التربية وسلطات الأمن ، ينصح فيها بعدم تقديم المحاضرة خشية أن يكون فيها ما يثير المسلمين .. وتقول الوزارة انها اتصلت من جانبها ، دون ايعاز من مجلس السيادة الموقر ، بالسيد عميد معهد المعلمين العالي لابلاغ الطلاب مقدّمى الندوة ، باحتمال اثاره الأمن .)) وتمضى رأى العام فتقول بعد هذا ((ونود أن نؤكد أن العميد بالانابة قد اجتمع بالطلاب ، وأبلغهم اعتراض الرئيس الأزهرى على المحاضرة وطلب منهم الغاءها ، وانهم قد أصروا على تقديمها وقدموها بالفعل)) ..

فى مثل هذا المناخ كانت الدعوة للدستور الإسلامى على أشدها ، وكان الامام الهادى يتحدث فى الصحف اليومية عن فرض الدستور الإسلامى بالقوة ، وكان السيد الأزهرى يتحدث عن جعل القضاء الشرعى فوق القضاء المدنى .. وكان السيد الصادق المهدي لا يرى السلطة التنفيذية ملزمة بأحكام المحكمة العليا لأنها أحكام تقريرية .. أما الجمهوريون فقد كانوا موظفين أنفسهم لكشف هذا الدجل الطائفى ..

فى مثل هذا المناخ اتصل المدعى الأول الأمين داؤود محمد بقاضى القضاة وبقاضى المحكمة الشرعية العليا الشيخ توفيق احمد صديق الذى سينظر الدعوى ، ووجد منهما « قبولا وموافقة » على رفع الدعوى حسبة .. أكثر من هذا ، وجد موافقة القاضى الذى سينظر الدعوى على الوقوف (بجانب الحق) — كما يراه المدعى !! ولقد تحدث المدعى الأول عن هذه الاتصالات فى كتابه (نقض مفتريات محمود محمد طه وبيان موقف القضاء منه) — صفحة ٤٥ الطبعة الثانية ..

يتضح من كل هذا أن زعماء الدين ، وزعماء السياسة ، قد اجتمعوا على محاربة الدعوة الإسلامية الجديدة فدبروا تلك المكيدة السياسية ، مستغلين فى ذلك رجال القضاء الشرعى أشنع استغلال ..)) وجاء فى صفحة ٢٩ ، ٣٠ من كتابنا (مهزلة محكمة الردة مكيدة سياسية) ما يلى :

((فى يوم الاثنين ٢٧ شعبان ١٣٨٨ الموافق ١٨ نوفمبر ١٩٦٨ انعقدت ما سميت بالمحكمة الشرعية العليا بالخرطوم ، ولقد استمعت المحكمة لخطابى المدعين ، ولأقوال شهودهما ، لمدة ثلاث ساعات ، ثم رفعت جلستها لمدة ثلاث ساعة ، وعند انعقادها للمرة الثانية قرأ القاضى حيثيات الحكم التى جاء فيها : « حكمنا غيابياً للمدعين حسبة الاستاذين الأمين داود محمد هذا ، وحسين محمد زكى هذا ، على المدعى

عليه الاستاذ محمود محمد طه رئيس الحزب الجمهورى ، الغائب عن هذا المجلس ، بأنه مرتد عن الاسلام ، وأمرناه بالتوبة من جميع الأقوال والأفعال التى أدت الى رده ، كما قررنا صرف النظر عن البنود من نمرة ٢ الى ٦ من العريضة ، وهى من الأمور التى تتعلق وتترتب على الحكم بالردة وفهم الحاضرون ذلك)) . ولقد أيد قاضى القضاة حكم محكمة الردة بعد ثلاثة أيام من صدوره بالصحف اليومية (جريدة الراى العام العدد ٨٣٢٣ ، جريدة الصحافة العدد ١٧٦٦ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢١) ..

لقد كان الكيد السياسى وراء محكمة الردة كبيراً ، حتى أن الغرض أعجل الذين أقاموا محكمة الردة ، فخرجت المحكمة على الناس بصورة ضعيفة جعلها مهزلة حقيقية فى تاريخ القضاء فى هذه البلاد .. ولقد أصدر الجمهوريون فى تلك الأيام كتاب « بيننا وبين محكمة الردة » ، أوضحوا فيه عدم الأمانة التى اتصف بها المدعيان أمام محكمة الردة ، وذلك بنقلهما نقلاً مغللاً مشوه المعانى التى وردت فى كتبنا ، كما أصدروا أربعة وعشرين منشوراً تنتقد تلك المحكمة الهزيلة)) هذا ما جاء فى كتبنا (مهزلة محكمة الردة مكيدة سياسية) .

وقد أعطينا ، فيما سلف ، صورة لادعائى المدعين ، الأمين داود وحسين محمد زكى ، أمام تلك المحكمة .. صورة لسوء النقل من آرائنا ولسوء التخريج عنها ..

أما الأخطاء القانونية التى ارتكبتها تلك المحكمة فلا يكاد يحصيها العد ، ومنها :

١ - لا توجد محكمة على الإطلاق تملك صلاحية سلب أى مواطن حقه فى الراى .. لا ، ولا المحكمة العليا نفسها ، بل أن من أوجب واجبات المحكمة العليا حماية هذا الحق ، ذلك وفاء بالواجب الدستورى الذى ينص على أن المحكمة العليا هى حامية الدستور .. فما ظن القانونيين فى هذه البلاد بمحاكم ، لا تملك اختصاصاً للنظر الا فى دعاوى الزواج والطلاق وما يتفرع منهما بين المسلمين أو غيرهم ، اذا رضوا التقاضى عندها ، تزعج بنفسها فى مثل هذه القضايا الكبيرة التى تتعلق بكرامة الانسان وحرية ؟

٢ - قبلت المحكمة بينات سماعية من الشهود ، وقد كانت كلها ادعاءات باطلة ، من خصوم سياسيين مثل (عطية محمد سعيد) الذى قال : « وفى رأى ان الاستاذ محمود كذا وكذا .. » فمتى كان

(الراى) شهادة معتمدة أمام محكمة !!؟ كما أورد بعض الشهود نصوصاً من كتب لم ترجع المحكمة الى أصولها حتى تستوثق من صحتها ، وجميع النصوص التى عرضت على المحكمة كانت مبتورة — كما أسلفنا ..

٣ — رفعت الجلسة لمدة ثلاث ساعة ، صدر بعدها اخطر حكم أصدرته محكمة سودانية ! وثلاث الساعة لا يكفى لمجرد قراءة أقوال المدعين ، وأقوال شهودهما ، فضلاً عن فحصها ، وتقييمها ، ووزن البيانات ، مع مراجعة نصوص القانون ، وذلك مما يقف حجة قاطعة على أن هذا الحكم كان معدياً قبل انعقاد المحكمة ! اليس فى هذا العمل غير المسئول تجريح لتاريخ القضاء السودانى ؟

وقد استنكر كثير من المثقفين تلك المحكمة التى قصدت الى مصادرة حق حرية الراى ، وفرض الارهاب الفكرى ، واستغلال الدين فى الغرض السياسى ..

قال الدكتور منصور خالد فى كتابه (حوار مع الصفوة) الصادر فى عام ١٩٧٤ — صفحة ١٨٧ — ما يلى :

((ومثل هذا الأسلوب فى محاربة الخصوم الفكرين قد ينحرف فى الغالب الأعم الى حرب ضارية ضد كل خصم سياسى .. حرب ضد الساحرات المهومات .. ولدينا نموذج حى لهذا فيما قال الاستاذ محمود محمد طه .. وهو رجل مسلم ملئ بالايمان حتى المشاش ، ومفكر يشرف الفكر الإسلامى .. رجل مثل محمود لم ينج من تهمة الزندقة لجسارته الفكرية ولمحاولته الرائدة فى وضع الدين فى اطار العصر — والحرب ضده حرب غير أمينة وليست من أخلاق الإسلام فى شىء .. حرب تنقل القضايا الفلسفية الفكرية فى أسلوب غير أمين الى الشارع ليتجادل فيها العامة الذين لا يملكون المواعين الفكرية لاستيعابها .. بعبارة أخرى ينقل الحديث نقلاً خاطئاً الى الأذن الخاطئة لتفهمه الفهم الخاطيء وتنفع به الانفعال الخاطيء ..))

وقال الدكتور منصور خالد فى كتابه — صفحة ١٩٠ — ما يلى :
((ومن بين رجال الدين هؤلاء طائفة قضاة الشرع .. وما كنت أود أن أتناولها بالحديث لولا أحداث الأشهر القليلة الماضية .. ما كنت أود أن أتناولها بالحديث لو اقتصر على أداء واجبها كموظفى دولة يتقاضون رواتبهم من مال دولتهم التى تجبيه ، فيما تجبى من ريع بيع الخمور ..))

((.. نعم ما كنت لأتناولهم لو اقتصروا على أداء واجبهم الذى يحدده لهم القانون .. قضاة أنكحة وميراث .. قانون وضعه الاستعمار وارتضاه الذين ورثوا الأرض من بعده .. وهو قانون لا يملك أن يحدد للمسلمين ظلال الله على الأرض .. كتب التاريخ تقول ان هذه الظلال قد انحسرت بانحسار ملك آل عثمان .. ولا يكفى — حسب تقديرى المتواضع — أن يقوم مواطن فاضل بدراسة الشريعة الإسلامية دراسة وظيفية ثم يرتدى قفطاناً ويتمنطق بحزام ويضع على رأسه عمامة وفي يده مسبحة كهрман .. لا يكفى هذا لجعل من المواطن الفاضل حفيظاً على دين الله .. هذه هى الصورة التى أراد الأعاجم والاستعمار من بعده أن تنطبع فى رؤوسنا عن الدين ورجل الدين))

هذا ما كان من أمر مهزلة محكمة الردة .. وقد ذهب السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ليقول تحت عنوانه : (ردتة) ما يلى :

((ان كاتب التقرير يرى صواب الحكم الذى أصدرته المحكمة الشرعية آنفة الذكر ..)) ولا يكتفى بما تورط فيه من حمل اصر تلك المهزلة (المحكمة) بل يذهب ليقول : « ولو كان للمسلمين حكم قائم لطبقت عليه أحكام المرتدين .. » !! فهو ، اذن ، انما تراوده أحلام « الهيئة الوطنية للدستور الإسلامى الكامل » !! وهو يتمنى ان يكون حكم « الدستور الإسلامى الكامل » — كما تسميه تلك الهيئة — قائماً حتى ينفذ حكم محكمة الردة !! وهو يرى ان « حكم المسلمين » غير قائم .. فلماذا ؟ ، اذن ، يرفع تقريراً ، حول أمر من أمور الدين ، الى سلطة يرى أنها لا تقيم « حكم المسلمين » ؟؟ لماذا يتولى ادارة مصلحة ، هى مصلحة الدراسات الدينية ، بالأمانة العامة للشئون الدينية والأوقاف ، فى دولة هو يرى انها لا تقيم « حكم المسلمين » ؟؟!!

الدستور :

أما ما جاء تحت عنوانه « ثامناً — الدستور والأديان » فجد عجيب .. فهو يقول « ان الوقت قد حان لصدور قانون يحمى الأديان من أن يتلاعب بها المتلاعبون وذلك فى ضوء المادة (١٦) من الدستور الفقرة «ج» التى تنص على عدم الاساءة لمعتقدات المواطنين ، وان دعوى الرسالة أو النبوة فيه تكذيب ضمنى لنبي المسلمين ، وفى هذا اساءة كبرى لعقيدة المسلم الذى يعتقد صدق نبيه فى أنه خاتم الأنبياء والمرسلين » !! هذا ما قاله السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ..

ونتساءل : كيف يستند في أمر من أمور الدين ، الى دستور دولة لا يرى ان « حكم المسلمين » فيها قائم !!؟
لقد قالت مذكرة « الهيئة الوطنية للدستور الكامل » ، والتي كان احمد الببلي مقررأ لها :

((.. اذن فلا نرى أى مبرر لورود كلمتى « الاشتراكية » و « الديمقراطية » ضمن بنود الدستور ، ويكفى أن يوصف الدستور بأنه اسلامى . اللهم الا اذا اتهمنا الاسلام بالقصور وعدم الكمال والشمول ، وهو أمر لا يدور بخلد واحد من المسلمين)) وقد كان السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ، يومئذ ، مقررأ لتلك الهيئة وأحد أعضاء لجنة صياغة تلك المذكرة . ففيم استناده الى دستور ، هو الدستور الراهن ، الذى فى مادته الأولى « جمهورية السودان الديمقراطية جمهورية ديمقراطية اشتراكية .. » !!؟ أم انه سوء الغرض والخصومة الفاجرة ؟!! ألم نقل ان (الدعوة الاسلامية الجديدة) لم تصادف ، حتى الآن ، من يعارضها فى حقيقة ما تدعو اليه ؟!

هذا والمادة ١٦ — ج من الدستور لا تعنينا ، بأى حال من الأحوال .. وقد تحدثنا آنفاً عن ختم النبوة ، وعن الرسالة الثانية من الاسلام .. فان دعوتنا التى ندعو بها المواطنين انما هى الاسلام ، عايذاً من جديد ، بعد أن عاش فقهاؤنا على قشوره ، دهرأ طويلا ، وهذه الدعوة هى التى سينزل بها مواطنونا منازل العز والكرامة ، ان شاء الله ..

موقف المثقفين :

وتحت عنوانه : (ثالثاً — موقف المثقفين والعوام منه) يقول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية : « المثقفون فريقان فريق الم بالدراسات الاسلامية من تفسير وحديث ومصطلح وفقه وأصول الخ .. وهؤلاء موقفهم من محمود ودعوته موقف المعارض .. وهناك مثقفون اكتفوا من الثقافة الاسلامية بما درسوا فى المنهج المدرسى العام . من هؤلاء ، الى جانب بعض العوام ، تتكون شعبية محمود . وانهم بطبيعة الحال لا يستطيعون دحض الآراء الشاذة التى يوردها محمود لأن حصيلتهم من المعارف الاسلامية ضئيلة ، وهم يظنون انه على حق ما دامت كتبه ورسائله ومحاضراته مملوءة بـ « قال الله » و « قال المعصوم » ، غير مدركين مدى الأخطاء التى يقع فيها فى كثير من المواضع .. »

هذا ما قاله مدير مصلحة الدراسات الدينية .. فالدين ، عنده ،
انما هو تحصيل والمأم « بالدراسات الاسلامية من تفسير وحديث
ومصطلح وفقه وأصول الخ ... » وأما ميزان « التقوى » فهو ،
عنده ، ليس بذى بال ، فلم يذكره .. حقاً ان الدين قد تحول على
أيدى هؤلاء الفقهاء الى قضايا ومطولات فقهية معقدة ، أبعدهم عن
واقع الحياة المعاصرة ... فتجمدوا وتحجروا ، وجمدوا الدين
وحجروه ... وعندهم أنه لا يعتقد برأى من ليس ملماً « بالدراسات
الاسلامية » التى أشار اليها السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية !!

والفقهاء انما هم ، بذلك ، ضحايا تعليم دينى خاطئ ، وتفكير دينى
متخلف ، ونحن لا نلومهم على عدم الفهم لما ندعو اليه من تطوير
التشريع ، ولكننا نلومهم على عدم الصدق ، حتى فى التزام الشريعة
المرحلية ، فهم قد عاشوا على الدين ، على طول المدى ، ولم يبد
منهم ، فى أية لحظة ، أى استعداد ، ليعيشوا له ...

ان ديننا ليس دين قراءة وتحصيل ، وانما هو دين عمل ..
والخطة التعليمية فيه هى : « واتقوا الله ويعلمكم الله » ...
والفقهاء ، بما هم عليه اليوم ، من جمود وتحجر ، انما ينشرون سوء
الفهم للدين بين الشباب ، ويوجدون سوء التفاهم بين الشباب المثقف
والدين .. وانه ليشرف (الدعوة الاسلامية الجديدة) أن يجد الشباب
المثقف فيها ما لا يجده عند الفقهاء من صدق الدين ، وسعة الدين ،
ومن الحلول العلمية التى يقدمها الدين لمشاكل الحياة اليومية .
وانه ليشرفنا أن تكون « شعبية » دعوتنا من الشباب المثقف
و « العوام » .. لا من الفقهاء !! فان الشباب المثقف والعوام هم
أصحاب المصلحة الحقيقية فى التغيير ... ولقد كانوا هم عنصر حركتنا
الوطنية ، بينما كان الفقهاء يتزلفون ويتقربون للحكام المستعمرين ..
والشباب المثقف والعوام أقرب الى فطرة الدين وبساطته ممن انطمست
فطرتهم بقضايا الفقه المعقدة ، فظنوا انهم حصلوا العلم الذى لا جمل
بعده !! الشباب المثقف والعوام هم عماد « الدعوة الاسلامية
الجديدة » .. ونحن لنا الفد ..

استعداد السلطة :

وجاء تحت عنوانه « سادساً — موقف الجهات الرسمية بعد
مايو ١٩٦٩ » ما يلى :

((سادساً موقف الجهات الرسمية بعد مايو ١٩٦٩ :— حتى الآن لم تتخذ الجهات الرسمية من دعوة محمود موقفاً محدداً لوقف نشاطه بكل ضروبه وقد حان الوقت لكي تقف الدولة منه موقفاً محدداً وحاسماً حماية للإسلام دين الأغلبية لسكان هذا القطر وان في ترك محمود يزاول نشاطه وهو مرتد خارج عن دين الإسلام ، حسب ذلك الحكم الشرعي القائم ، فيه اثارة لمشاعر المسلمين على اختلاف طوائفهم وطرقهم ، ومن شأن ذلك أن يؤدي الى ازعاج السلام العام في كل مكان يقف فيه محمود أو أحد اتباعه للتحدث باسم الإسلام ..

وفي رأيي أن أنصار محمود الحقيقيين قلّة لا يعبأ بها ولكن كثيراً من الشيوعيين انضموا الى دعوته وبخاصة بعد حركة يوليو ١٩٧١ فانهم يلتقون معه في القول بشيوعية الأموال وفي تحطيم أركان الإسلام ركناً بعد ركن ، فكل ما بينهما من فرق هو ان الشيوعية تُلغى الدين من اعتبارها من أول وهلة — ولكن محموداً يخالفهم في انه يزعم أن تجويد تقليد المعصوم في الصوم والصلاة والزكاة والحج ينتهي به الى أن يتجاوزها جميعها الى مرتبة تكون له شريعته الفردية المطلقة في كل أولئك ، والشيوعيون تحت ستار الدعوة الإسلامية للجمهوريين يستطيعون أن يصلوا الى بعض ما يريدون « زعزعة العقيدة الإسلامية » ثم اقتلاعها من نفوس كثير من الشباب وهم في مأمن من أن تنالهم غضبة الشعب أو نصوص الدستور ما داموا سائرين وراء رسول الرسالة الثانية ..))

هذا ما قاله السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية .. وهو ، كما ترون ، استعداد واضح للسلطة على « الدعوة الإسلامية الجديدة » .. والا فماذا تعنى عباراته « وقد حان الوقت لكي تقف الدولة منه موقفاً محدداً وحاسماً حماية للإسلام دين الأغلبية لسكان هذا القطر » ؟ انما هو استعداد رخيص !! فما معنى أن يوصى في (توصيته) بأن تقوم حملة مكثفة ، (منهم) ، ضد الجمهوريين ، وأن يفسح فيها المجال للجمهوريين للمناقشة ، وأن « يدعى » الاستاذ محمود محمد طه الى « مناظرة علنية تذااع وتتلفز » ! ... ما معنى هذا ، وهو يطلب من الدولة أن تقف من الدعوة الإسلامية الجديدة « موقفاً محدداً وحاسماً حماية للإسلام دين الأغلبية لسكان هذا القطر » — على حد تعبيره ؟؟ .. كيف يبدو ، حيناً ، وكأنه يطلب مقارعة الحجة بالحجة ، ثم يذهب ليستعدى السلطة علينا ويطالبها بوقف نشاطنا ؟ ..

ثم اتجه السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية اتجاهاً آخر في استعداد السلطة علينا ، وذلك حين قال : « وان في ترك محمود يزاول نشاطه وهو مرتد عن دين الاسلام ، حسب ذلك الحكم الشرعى القائم ، فيه اثاره لمشاعر المسلمين على اختلاف طوائفهم وطرقهم ، ومن شأن ذلك أن يؤدي الى ازعاج السلام العام في كل مكان يقف فيه محمود أو أحد أتباعه للتحدث باسم الاسلام » ... هذا قول احمد الببلى . فهو ، اذن ، يريد أن يثير حساسية السلطات تجاه حالة الأمن .. وذلك أيضاً استعداد رخيص للسلطة علينا ، لا يجوز على أحد ، ولقد دلت التجارب أنه اذا خلى السلفيون بيننا وبين هذا الشعب ، فإنه يتقبل ما نقول باهتمام ، ويقبل عليه باعجاب . وكل الذى حدث ، مؤخراً ، هو أن السلفيين قد أخذوا يثيرون الشغب ويثيرون العواطف ، مما أثار حساسية المسؤولين تجاه حالة الأمن ، فاستغل السلفيون هذه الحساسية في مزيد من اثاره العواطف واثارة الشغب !! وكان أحجى أن لو قصر السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية تقريره على « تقويم وتقييم » آرائنا — على حد تعبيره — بدلا من الحديث عن ازعاج « السلام العام » ، فان ذلك من واجب المختصين بالأمن ..

والحديث عن الأمن يسوقنا الى أن نقرر ، بتأكيد شديد ، أن الجمهور انما يقابل حديث الجمهوريين ، حيثما خاطبوه ، بتفهم واعجاب كبيرين .. ولا يحول بيننا وبين جمهورنا أى شئ ، فنحن على صلة وثيقة وحميمة به .. كل ما هنالك هو ما يذيعه رجال الأمانة العامة للشئون الدينية من شبهات حول دعوتنا ، وما يشنونه من هجوم جائر علينا ، مسخرين في ذلك امكانيات الدولة ، مستغلين مناصب الدولة ... غير ان هذا الغبار لم يستطع أن يحجب جمهورنا عن الرؤية الواضحة . ومثل لذلك ما حدث (بدار الفنانين) ، بكوستى يوم ١٩٧٣/١١/٢ ، حيث كان الاخ سعيد الطيب شايب يقدم محاضرة بعنوان (الاسلام وتحديات العصر) ... فبعد مضي حوالى ثلث الساعة من المحاضرة ، والجمهور منشد بكلياته الى الحديث القوى الرفيع ، أخذت حفنة قليلة ، من الذين جاز عليهم تضليل رجال الشئون الدينية ، تثير الشغب ، وتهدد بالقتل ، فتدخل رجال الأمن وخاطبوا هذه الحفنة بالتزام الهدوء ، فلم تستجب ، ففضت المحاضرة . وعلى اثر ذلك رفع الاخوان الجمهوريون قضية جنائية ، أمام محكمة جنايات كوستى ،

ضد الحفنة المشاغبة ... فجرمتها المحكمة ، ولم تأخذ بادعاءات الدفاع ،
الذى حاول أن يوحى بأن دعوة الجمهوريين مثيرة لمشاعر الجمهور .
ولقد جاء في حيثيات الحكم ما يلى :

((.. ان النص على معاقبة من يهين الدين موجود فى قانون
عقوبات السودان ، والمادة ١٦ (هـ) من الدستور ، كما ذكرت ، عبارة
عن مؤشرات للمشرع توضح له علامات الطريق . حتى لو سلمنا
جدلا بمنطق ممثل الدفاع ، هل قام الشاكى بأى فعل يعتبر اهانة
للعقيدة الاسلامية ؟؟ اننى ، وبعد أن استمعت الى أقوال الشاكى ،
واستمعت الى تسجيل المحاضرة التى القاها ، لا يسعنى الا أن أقول
بأن الشاكى داعية من دعاة الاسلام ، بل وقد ذكر فى حديثه أنه
ينتمى الى جماعة تدعو الى بعث الاسلام من جديد ليقوم بدوره فى
المجتمع .. لم أجد فى حديث الشاكى كلمة واحدة يمكن أن تعتبر ماسة
للعقيدة الاسلامية وللنبي الكريم ، وكل ما هناك أن الشاكى ورفاقه
يدعون الى الاسلام بفهم جديد ومختلف عن بعض ما ألفه الناس ، ولهم
آراء تخالف الآراء التى يعتنقها البعض . ان اختلاف المذاهب والآراء
ما هو الا اثراء للحركة الفكرية الاسلامية بوجه خاص ، وقد شهد
الاسلام اختلاف المذاهب من عهد بعيد .. وبعد كل ما تقدم أقول بأن
الدفع الأول الذى أثاره السيد ممثل الدفاع لا يجد ما يسندده من
القانون والواقع)) وقال السيد القاضى (مرتضى محيى الدين) ، قاضى
المحكمة ، فى ختام تلك حيثيات : « بقيت كلمة أخيرة تود المحكمة أن
توجهها للجميع ، والمحكمة ، وهى تدين المتهمين الخمسة ، تشجب ،
فى ذات الوقت ، السلوك المتطرف ، والغير لائق الذى أتوه ، وهو
سلوك يتنافى مع الآداب العامة ، وينم عن تسلط وارهاب فكرى غير
مقبول .. وان الدعوى بأن المتهمين ، صدر منهم ما صدر غيرة على
دينهم ، لا يبرر سلوكهم هذا . فالقانون فى هذه البلاد لا يزال سيداً
والسلطات المختصة وحدها هى المناط بها حماية الأمن والاستقرار ،
ولا تسمح المحكمة بأن يأخذ الناس القانون بأيديهم حتى تعم البلاد
حالة من الفوضى والاضطراب . واذا كان من رأى المتهمين أن ما صدر
من المحاضر ، أو خلافه ، يمس عقيدتهم الدينية ، فليس أمامهم الا
اللجوء الى السلطات المختصة ، وتبليغها الأمر . وتود المحكمة فى
ذات الوقت أن تشيد بالروح العالية والخلق الكريم الذى اتصف
به المحاضر ، فلولا سعة صدره ودرجة انضباطه العالية لمشاعره

لحدث ما لم تحمد عقباه في تلك الليلة)) .. هذا ما جاء في حيثيات الحكم الذي صدر ضد المشاغبين الذين جاز عليهم تضليل المضللين من الفقهاء والوعاظ .. وعندما أعطى السيد القاضي الفرصة للمتهمين للتماس أسباب تخفيف الحكم عليهم ، نهض الأخ سعيد الطيب شايب ، فأعلن ، نيابة عن الجمهوريين ، تنازله عن القضية ، راجياً المحكمة أن تسعهم بالعفو الشامل ، وذلك بهذه الكلمات :

((بسم الله الرحمن الرحيم ... وبعد ..

أرجو أن أعرف محكمتكم الموقرة بأنه ليس من أسلوب الجمهوريين اللجوء الى المحاكم لأخذ حقوقهم ، ولم نفعل ذلك الا مضطرين ، وبعد أن أعيتنا كل الحيل لاقتناع هؤلاء الاخوان المتهمين بأننا أصحاب حق في التعبير عن رأينا وان حريتهم في معارضتنا تنتهي حيث تبدأ حريتنا .. والآن ، وبعد أن تأكد لهم انهم مذنبون ، وانهم بسبيل التماس أسباب تخفيف الحكم عليهم ، فاني أعلن تنازلي عن هذه القضية ، وأرجو من محكمتكم الموقرة أن تسعهم بالعفو الشامل)) .. هذا مثل للشغب الذي يحركه (الفقهاء) والوعاظ في المساجد .. ومثل لرأي القضاء في الجمهوريين ، وفي دعوة الجمهوريين .. كما هو مثل لو عى الجمهور ، ولعدم استجابته لتحريض (الفقهاء) ، فمن هو الفريق الذي يتسبب ، فعلاً ، في « ازعاج السلام العام » !!؟

ان اتجاه السلطات ، الى وقف محاضرات الجمهوريين ، بحجة الحفاظ على حالة الأمن ، انما هو عمل ضد حرية الفكر ، وضد الملتزمين بالنظام والقانون ، ولمصلحة اعداء الفكر ، واعداء النظام والقانون .. ولقد أنى أن يصحح هذا الوضع دون ابطاء ، فان له أسوأ الأثر على الحركة الفكرية في بلادنا .. ويشته السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية في استعداد السلطة علينا حتى يقول :

((وفي رأي أن أنصار محمود الحقيقيين قلة لا يعبا بها ، ولكن كثيراً من الشيوعيين انضموا الى دعوته وبخاصة بعد حركة يوليو ١٩٧١ ..)) هذا ما قاله السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ..

ونحن نترك للقارئ الحكم على مستوى هذه الخصومة الذي انحدر اليها السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية .. والتي تبيح له

أن يزور في الكلام !! ما دليل السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية على أن « كثيراً من الشيوعيين » انضموا الى (الدعوة الاسلامية الجديدة) وخصوصاً بعد حركة يوليو ١٩٧١ ؟ أم انه ظن انه يمكن أن يثير ، بقوله هذا ، حساسية المسئولين ؟ ان هذه الفرية لا تجوز على من له أدنى مستوى من الفهم .. ولذلك فنحن ننصرف عنها الى النقطة الأخيرة في تقريره العجيب .. وذلك ما جاء تحت عنوانه : « تاسعاً — ما ينبغى اتخاذه نحو دعوته » وهو :

((١ — أن تقوم حملة مكثفة مركزة على أباطيله في جميع المدن الكبرى وأن يفسح المجال لاتباعه لكي يناقشوا ما يسمعون حتى ينفذوا عنه وهم على يقين من انهم كانوا ضحية الجهل بحقائق الاسلام . ٢ — أن يتولى هذه المحاضرات علماء متمرسون على الجدل والمناظرة وان يكونوا من الملمين بالفقه وأصول الفقه والحديث ومصطلح الحديث واللغة والتفسير والتصوف .. الخ ... ٣ — بعد أن تلقى المحاضرات الكافية في كل المدن التي يظهر له فيها اتباع نحو مدن : مدني ، كوستي ، بورتسودان ، عطبرة ، الأبيض ، العاصمة المثلة وهلم جراً .. يدعى الى مناظرة علنية تذاغ وتتلفز على أن تخصص كل ليلة لموضوع واحد مثلاً :

- ١ — المناظرة الأولى حول الصلاة
 - ٢ — المناظرة الثانية حول الزكاة
 - ٣ — المناظرة الثالثة حول الصوم
 - ٤ — المناظرة الرابعة حول الحج
 - ٥ — المناظرة الخامسة حول المرأة
 - ٦ — المناظرة السادسة حول المؤمنون والمسلمون
 - ٧ — المناظرة السابعة حول ادعائه الرسالة الثانية وهلم جراً ..
- على أن يحضرها عدد ضخم من رجال الفكر في الجامعات الثلاث وفي غيرها وأن يدير المناظرة أحد أساتذة الجامعات ، وان يحكمها أساتذة الشريعة في جامعة الخرطوم ، والجامعة الاسلامية ، وجامعة القاهرة الفرع ..))

هذا ما جاء في توصيات السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية .. أما التوصية الأولى فقد جاء فيها « أن تقوم حملة مكثفة مركزة على أباطيله في جميع المدن الكبرى .. » فهي توصية تريد أن تخول

للشئون الدينية استغلال امكانيات الدولة ، والمنصب الرسمي في الدولة ، لمحاربة فكر ينبغي أن تكفل له حقوق الحرية ، وهو يزعم انه هو الناطق عن المصحف اليوم !

أما التوصية بالمناظرة فعجيبة !! كيف يحكم المناظرة أساتذة الشريعة وهم خصم فيها ، بحكم تفكيرهم السلفي !! وهل تحسم قضايا الفكر بلجنة تحكيم .. ؟ ان هذه التوصية لتتحدث عن مستوى الموصى بها أبلغ حديث !

وما جاء بشأن (المناظرة) في التقرير هو « بعد ان تلقى المحاضرات الكافية في كل المدن التي يظهر له فيها أتباع نحو مدن : مدني ، وكوستي وبورتسودان وعطبرة والابيض والعاصمة المثلثة وهلم جرا ..

يدعى الى مناظرة علنية تذاق وتتلفز ...)) أولا : عبارة : « يدعى الى مناظرة علنية تذاق وتتلفز .. » تريد أن تقول ان على الاستاذ محمود محمد طه أن يمثل لأمر بالمناظرة ... وذلك ما نرفضه أشد الرفض ..

ثانياً — المناظرة تقتضى أن يكون المناظر نظيراً لمن يناظره ... والسيد احمد البيلي ليس نظيراً للاستاذ محمود محمد طه .. لا ، ولا أضراب السيد احمد البيلي من « الفقهاء » !! .. وقد رأينا مستوى السيد احمد البيلي من تقريره هذا ، كما رأينا مستوى أضرابه من الفقهاء مثل الأمين داؤود وحسين محمد زكى ، وذلك مما كتبوا وأذاعوا عن (الدعوة الاسلامية الجديدة) ، باسم الدفاع عن العقيدة ! لقد سعينا كثيراً ، الى دعوة هؤلاء الفقهاء الى الحوار حول دعوتنا ، فلم يكن منهم الا الانصراف عن الحوار ، الذى يليق بالعلماء ، الى تشويه آرائنا .. بل الى التآليب علينا واثارة الشغب ضدنا !! فلما تبين لنا ان هذا نصيبهم من العلم أغفلنا ما يكتبون ، وما يذيعون عن دعوتنا ، تاركين للشعب أن يقول كلمته فيهم ..

ثالثاً — نحن مستعدون الى أن نخاطب الشعب بدعوتنا من خلال الصحف والاذاعة والتلفزيون ، وللفقهاء أن يدلوا برأيهم فيها .. من خلال تلك الأجهزة .. حتى تتاح ، أمامنا وأمامهم ، كل فرص الحكم ، لنا أو علينا ..

فنحن لا نبتغى الا اجلاء وجه الحق .. ثم لا نبتغى الا أن تتاح كل الفرص لاجلاء وجه الحق ..

خاتمة :

أما بعد ، فإن ما زعم السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية أنه « تقويم وتقييم » لدعوتنا ، إنما هو ، في الحقيقة ، « تقويم وتقييم » للشئون الدينية ، يؤكد رأينا فيها ، منذ زمن طويل ... وهو أنها إنما تقوم على فهم خاطيء للدين ، وتنشر فهماً خاطئاً للدين ، وتستغل الدين في أكل الرزق ، واجتلاب الجاه ...

ورأينا في هذا التقرير الذي كتبه السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ، بتكليف من الأمانة العامة للشئون الدينية ، أنه مثل بليغ في عدم الأمانة ، احتشاد بسوء النقل ، وسوء التخريج ، وسوء التعبير أيضاً ..

ونحن نعلم أن السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ، وأضرابه من الفقهاء ، والوعاظ ، وعامة السلفيين الذين تستخدمهم الشئون الدينية ، ضحايا تفكير ديني خاطيء ، وتعليم ديني متخلف ، عطل ملكاتهم ، وجمد فكرهم ، وعزلهم عن تيار الحياة الجديدة .. ولذلك فنحن لا نلومهم على عدم الفهم ، وإن كانوا ليسوا بمفازة من تحمل أصره ، بقدر ما نلومهم على إعجالهم أنفسهم ، وعلى عدم صدقهم ، وعلى عدم أمانتهم .. ذلك بأنهم لم يعطوا أنفسهم الفرصة الكافية للاطلاع المستأنى على دعوتنا ، وللسؤال عما يشكل عليهم فهمه منها .. وإنما ذهبوا يذيعون عنا ما لم نقله ، ويخرجون على أقوالنا شتى التخريجات المغلوطة ، بسوء غرض مبيت ، وفي خصومة جائرة ... ومهزلة محكمة الردة ، والهجوم الجائر علينا في المساجد ، ثم تقرير السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية ، أبلغ شواهد على تلك الخصومة الفاجرة ، المستخفة بكل حرمة ، وبكل ذمة ، وبكل خلق ..

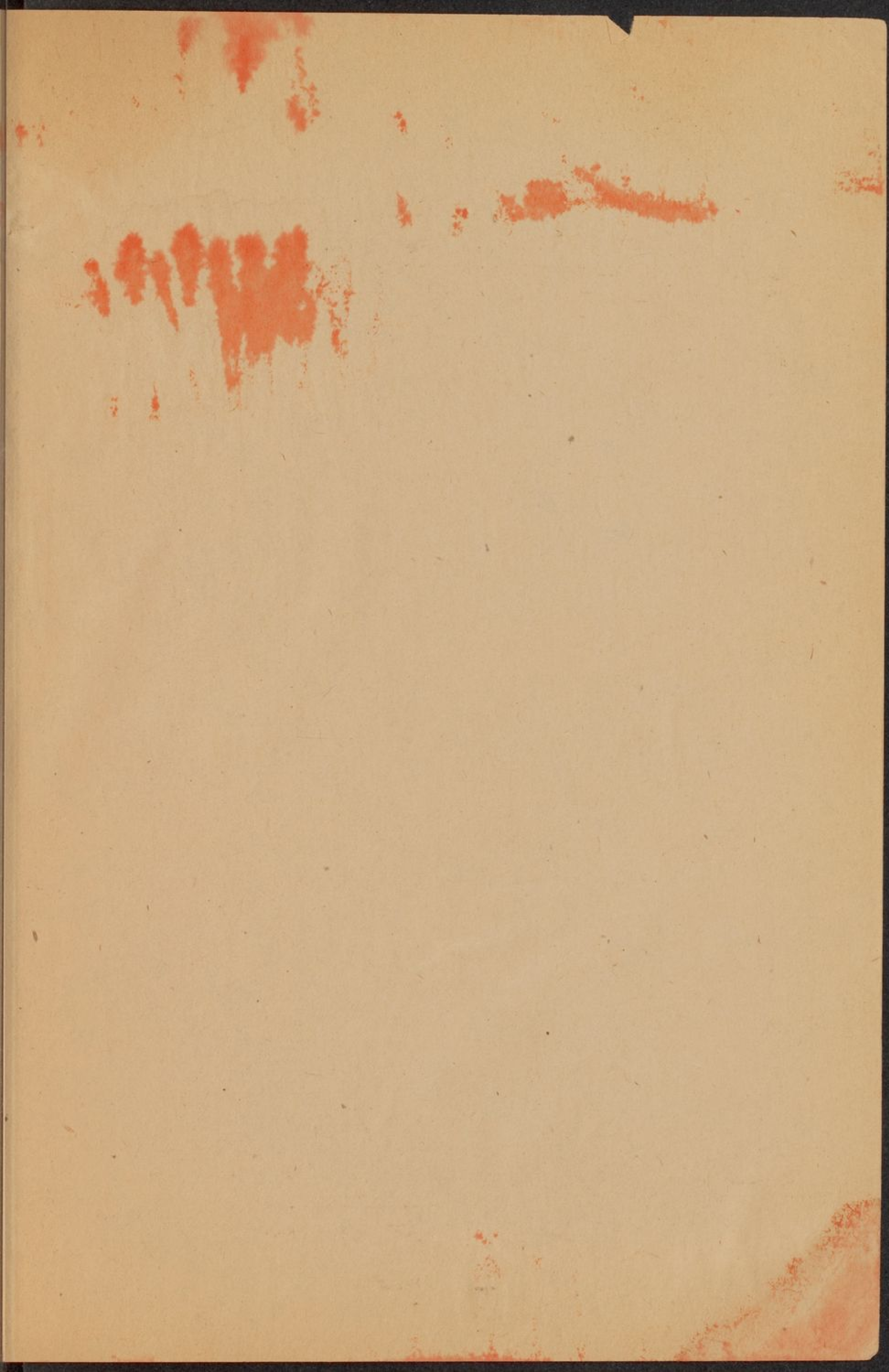
ولقد دعونا هؤلاء الفقهاء ، والوعاظ ، كما دعونا غيرهم من أصحاب الاختصاص والاهتمام بالشريعة ، من قضاة شرعيين ، وأساتذة شريعة وغيرهم ، دعوناهم ، جميعاً ، مرات عديدة ، إلى الحوار العلمي الموضوعي الذي يليق بالعلماء ، فلم يستجيبوا لنا ... وقد عرضنا عليهم دعوتنا في كتاباتنا المستفيضة ، وفي محاضراتنا وندواتنا ، وفي زياراتنا الخاصة لهم ... فلم يعطوا أنفسهم فرصة الفهم حتى يتفقوا معنا على بينة ، أو يختلفوا معنا على بينة ، والصدور سليمة من الضغن ، والسخيمة .. فهلا أعار هؤلاء الفقهاء ، والوعاظ ، والقضاة الشرعيون وأضرابهم ، محتوى دعوتنا اهتماماً ؟ وهلا أعطوا أنفسهم الفرصة لفهمها ؟

بإيجاز شديد ، نحن نقول بأن الاسلام رسالتان .. اثنتان ..
فروع نسخت الأصول ، فأحكمت ، لوقتها ، كرسالة أولى ..
وأصول آن لها أن تنسخ الفروع ، فتحكم ، لهذا الوقت ،
كرسالة ثانية ... ونقول بأن السنة ليست هي الشريعة ...
فالشريعة هي الفروع ، وهي عمل عامة الأمة ، في حين أن السنة
هي الأصول ، وهي عمل النبي في خاصة نفسه ... والرسالة
الثانية التي تدعو بها ، إنما هي دعوة لحياء هذه السنة ، بعد
اندثارها ، لتخرج بالناس — كل الناس — من تيه الجاهلية الثانية
الى ضياء الاسلام ، كما خرجت الشريعة بالناس من تيه الجاهلية
الأولى الى نور الايمان ..

ونحن نعلم أن ما نقول به جديد وغريب .. ولكنه حديث في
أصل أصول الدين ... هو حديث من قمة جديدة وسامقة
في تحقيق التوحيد .. ومن ثم جدته .. ومن ثم غرابته .. ولكن
الم ييثر المعصوم بالغرابية التي تصحب عودة الدين ؟ (بدأ الاسلام
غريباً ، وسيعود غريباً ، كما بدأ ، فطوبى للغرباء .. قالوا : « من
الغرباء ، يا رسول الله ؟ » قال : « الذين يحيون سنتي
بعد اندثارها » ..) فهل ، بعد كل هذا ، يحسب هؤلاء القضاة
الشرعيون ، والفقهاء ، والوعاظ ، وأضرابهم ، أنهم على شيء وهم
يعارضون هذه الدعوة التي تبشر بعودة الدين ، وبالعهد الذهبي
للدين ، وسندها من التوحيد ، والقرآن ، والسنة ، جد عتيق ؟
هل يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، وهم يذيعون عنها البهتان ،
ويزورون في الكلام ؟

اننا — نحن الجمهوريين — لنزعم أننا بفضل الله علينا ، ثم
بفضل التصاقنا بالله ، الداعون ، اليوم ، الى الله ، على بصيرة ،
وكتاب منير .. أكثر من هذا ، نحن نزعم أن ما ندعو اليه الناس
هو الاسلام الذي لا اسلام غيره منذ اليوم ... فليخرس ، اذن ،
الخراسون والمرجفون ! وليعلموا ان دعوتنا إنما هي الحاقة التي
تحق الحق ، وان فجر نصرها العزيز قد آذن بانبلاج ، وان حجة
المبطلين اليوم ، داحضة ، باذن الله تعالى ، لقوله تعالى :
« والذين يحتاجون في الله ، من بعد ما استجيب له ، حجتهم داحضة
عند ربهم ، وعليهم غضب ، ولهم عذاب شديد * الله الذي أنزل
الكتاب ، بالحق ، والميزان * وما يدريك ؟ لعل الساعة قريب !! »

صدق الله العظيم



هذا الكتاب

« وقع في ايدينا قبل أيام قليلة ، منشور من عدة صفحات ، كتبه السيد احمد البيلي ، مدير مصلحة الدراسات الدينية ، بالأمانة العامة للشئون الدينية » . . « ولقد استهدف المنشور ، على حد زعم كاتبه « تقويم وتقييم » الفكرة الجمهورية » . . « جاء ذلك المنشور خالياً تماماً من الفكرة الجمهورية وحاولاً لانتهاكات جاهلة ومفرضة » . .

هذا الكتاب :

قال السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية (لقد تبين لي من مجموعة الكتب والرسائل التي وضعها لشرح آرائه فوجدته يذهب مذهب الباطنية في تفسير الآيات على النحو الذي ادعاه من قبل البهائية والقديانية وهما فرقتان خرجتا عن دائرة الاسلام) . (فمن ذلك قوله في رسالة الصلاة ص ٩٩ في تفسير قوله تعالى : « أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها » قال محمود في تفسير هذه الآية الماء الحسي معروف ، والأودية الحسية معروفة ، ولكن من الناحية الباطنية الماء القرآن والأودية القلوب) . . ونحب ، هنا ، أن نواجه السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية بما قاله ابن عباس حبر الأمة ، في معنى قوله تعالى : « أنزل من السماء ماء ، فسالت أودية بقدرها » وذلك فيما يرويه القرطبي : (قال ابن عباس : « أنزل من السماء ماء » قال قرآنًا ، « فسالت أودية بقدرها » قال : الأودية قلوب العباد) . . هل أطلع السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية بالأمانة العامة للشئون الدينية والأوقاف ، على تأويل ابن عباس هذا ؟!

هذا الكتاب :

ونحن نتساءل : لماذا لم يتطرق السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية احديشاً عن الاشتراكية وهو حديث يتكرر في الكثير من كتبنا ؟ ألا يزال على رأيه في الاشتراكية الذي جاء في مذكرة (الهيئة الوطنية للدستور الاسلامي الكامل) التي كان مقررًا لها ، واحد أعضاء لجنة صياغة مذكرتها ؟ ، « أم انه قد عدل عنه في هذا العهد الذي نتجه فيه السلطة اتجاهًا اشتراكيًا !!؟ »

هذا الكتاب :

« أما قول السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية عن نص شهادة الرجل وشهادة المرأة في الشريعة الاسلامية الموروثة : (لا سبيل الى تأويله ليؤدي فهماً مغايراً لما فهمه النبي صلى الله عليه وسلم وما فهمه أصحابه وجرى عليه العمل خلال عصور الاسلام التي خلت) فقول يحتاج الى أن يعيد السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية النظر فيه ذلك بأن ما جاء فيه عن (فهم) النبي الكريم انما هو على قدر كبير من التساهل في مقام يقتضي الورع ، ولقد كان أحجى لو أن السيد مدير مصلحة الدراسات الدينية قد قصر حديثه على فهمه هو ، وفهم أضرابه من المشتغلين بالفقه لهذا النص فان علم النبي الكريم ، وهو القائل « نحن معاشر الأنبياء أمرنا أن نخاطب الناس على قدر عقولهم » ، انما هو علم تأويل القرآن . . والسيد مدير مصلحة الدراسات الدينية (يحيط بعلم النبي الكريم حتى يخول لنفسه أن يقول ما قال » .